جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع:

علاقة التكنولوجيا المالية بنشاط قطاع التأمين

دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018-2023

إعداد الطالبة:
⊙ نسرين حمدوش

إشراف الأستاذ:
⊙ خميسي قايدي

السنة الجامعية: 2024-2025

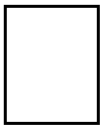

قال الله تعالى

(ولَقَدْ آتَيْنَا دَاوودَ وسُلَيْمَانَ عِلْمًا ۖ وقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ) [النمل: 15]

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت فهو ولي التوفيق.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير للدكتور المشرف قايدي خميسي على كل جهد بذله معي وعلى كل معلومة ونصح وتوجيه منحه لي والذي أشرف على عملي هذا بكل صبر وسعة صدر في سبيل إتمام موضوع بحثي.

الاهداء

إلى نور عينيَّ، وقرة فؤادي، وسر وجودي... والديّ العزيزين طاهر وسعيدة. إلى من سهر الليالي لراحتي، ومن علّمني معنى العطاء بلا حدود، ومن زرع فيّ قيم الصبر والمثابرة، ومن كانت دعواتهما سندي في كل خطوة. لكم وحدكما، أهدي ثمرة هذا الجهد، وعمري كله لو أستطيع.

إلى توأم روحي، سند قلبي، ومستودع أسراري... أختي هاجر، من كانت لي صديقة وفية، ومرشداً حكيماً. إلى من لم تبخل عليّ يوماً بالنصيحة أو الدعم، ولكِ كل الحب والتقدير.

إلى رفيق دربي، وشريكي في المغامرات، وسندي في الشدائد... أخي طارق. إلى من تشاركني الأفراح والأحزان، ومن أجد فيه العون والعضد دائمًا. لكَ يا أخي، أهدي هذا الإنجاز، آملاً أن أكون قد رفعت رأسك.

إلى زهرة حياتي، وبهجة أيامي، وصاحبة الضحكة التي تُبهج الروح... أختي تنهينان. إلى من أراها تكبر أمامي يومًا بعد يوم، وأرى فيها المستقبل المشرق. لكِ يا صغيرتي، أهدي هذا النجاح، وأتمنى لكِ كل التوفيق في دربكِ.

وإلى روح طاهرة غادرت دنيانا، ولكن ذكراه باقية في القلوب، وحكمته لا تزال تتردد في أذهاننا... إلى جدي الحبيب يوسف حمدوش. إلى من كانت قصصه تلهمني، وابتسامته تطمئنني. لقد تركت بصمة لا تُمحى في روحي، وهذا الإهداء هو عربون وفاء لذكراك الطيبة.

إلى كل من آمن بي، وساندني، وشجعني، ولو بكلمة طيبة. إلى كل من علمني حرفًا، وفتح لي بابًا للمعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله نافعًا، وأن يتقبله بقبول حسن.

ملخص:

لقد حظيت التكنولوجيا المالية باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات على حد سواء، نظرًا لآثاره العميقة على كفاءة الأعمال، وسهولة الوصول إلى الخدمات، والقدرة التنافسية للقطاعات المختلفة، والاقتصاد الوطني ككل. يرتكز هذا التحول على إعادة هيكلة العمليات وتطوير قنوات جديدة لتقديم المنتجات والخدمات، لا سيما في ظل التوسع الهائل في استخدام التقنيات الحديثة والمنصات الرقمية.

هدفت الدراسة إلى تحليل علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018–2023)، حيث لعبت التكنولوجيا المالية دورا محوريا في تعزيز قطاع التأمين، إذ أسهمت البنية التحتية الرقمية وخدمات الوساطة الإلكترونية بشكل فعّال في توسيع قاعدة المستفيدين وتحسين الكفاءة التشغيلية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية إيجابية بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين حيث أسهمت تطبيقات وقطاعات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول التأميني والمساهمة في بناء قطاع تأمين أكثر مرونة وتكيفًا مع متطلبات العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، قطاع التأمين، تكنولوجيا التأمين، الذكاء الاصطناعي، وساطة التأمين الإلكتروني.

Abstract:

FinTech has garnered increasing attention from both governments and institutions due to its profound impact on business efficiency, service accessibility, sectoral competitiveness, and the national economy as a whole. This transformation is driven by the restructuring of processes and the development of new channels for delivering products and services, particularly amid the rapid expansion in the use of modern technologies and digital platforms.

This study aimed to analyze the relationship between FinTech and the insurance sector in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 2018–2023. FinTech has played a pivotal role in enhancing the insurance sector, as digital infrastructure and electronic brokerage services have effectively contributed to expanding the beneficiary base and improving operational efficiency. The study concluded that there is a strong positive correlation between FinTech and the insurance sector, with FinTech applications and subsectors contributing significantly to promoting insurance inclusion and building a more resilient and adaptive insurance industry in line with the demands of the digital age.

Keywords: FinTech, insurance sector, InsurTech, artificial intelligence, electronic insurance brokerage

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	B
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	D
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية	**03**
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	**03**
أولا: نشأة التكنولوجيا المالية	**03**
ثانيا: تعريف التكنولوجيا المالية وخصائصها	**06**
ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية وأهدافها	**08**
رابعا: الأسباب والعوامل المساعدة في احتضان وانتشار التكنولوجيا المالية	**09**
خامسا: معوقات التكنولوجيا المالية	**10**
المطلب الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية وحلولها لمختلف القطاعات المالية	**11**
أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية	**11**
ثانيا: تطبيقات التكنولوجيا المالية	**13**
ثالثا: حلول التكنولوجيا المالية لمختلف قطاعات الخدمات المالية	**16**
المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	**17**
أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية	**17**
ثانيا: عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية	**18**
ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية وشروط عملها	**19**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قطاع التأمين	**22**
المطلب الأول: ماهية قطاع التأمين	22
أولا: نشأة التأمين وتطوره	22
ثانيا: مفهوم التأمين وخصائصه	23
ثالثا: مزايا وأهمية التأمين	25
المطلب الثاني: تقسيمات وعناصر التأمين	27
أولا: تقسيمات التأمين	27
ثانيا: العناصر الأساسية للتامين	29
المطلب الثاني: شركات التأمين	33
أولا: تعريف شركات التأمين وخصائصها	33

ثانيا: وظائف شركات التامين	34
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور التكنولوجيا المالية وعلاقتها بنشاط التأمين في المملكة العربية السعودية	37
تمهيد	38
المبحث الأول: علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين	39
المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تطوير قطاع التأمين	39
أولا: تطبيقات التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين	39
ثانيا: استفادة قطاع التأمين من التكنولوجيا المالية	41
المطلب الثاني: مزايا وأهمية التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين	**42**
أولا: مزايا التكنولوجيا المالية لقطاع التأمين	**42**
ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين	**43**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)	**46**
المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2018 إلى 2023 في المملكة العربية السعودية	**46**
أولا: مؤشرات البنية التحتية والتمكين الرقمي	**47**
ثانيا: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية)	**50**
ثالثا: مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني	**55**
المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات قطاع التأمين خلال الفترة 2018 الى 2023 في المملكة العربية السعودية.	**61**
أولا: مؤشرات قياس حجم ونشاط سوق التأمين	**62**
ثانيا: مؤشرات نشاط التأمين	**66**
ثالثا: مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للتأمين	**73**
المطلب الثالث: تحليل علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)	**76**
أولا: الخدمات المالية الرقمية وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)	**76**
ثانيا: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)	**80**
ثالثا: مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)	**85**
خلاصة الفصل الثاني	**93**
خاتمة	**94**
قائمة المراجع	**98**

- **قائمة الجداول:**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية	11
02	أبرز النشاطات الرئيسية في قطاعات التكنولوجيا المالية	13
03	حلول التكنولوجيا المالية لمختلف قطاعات الخدمات المالية	16
04	إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط	73
05	العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط	74
06	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)	76
07	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)	77
08	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)	78
09	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)	80-79
10	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)	82-81
11	مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)	83-82
12	مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)	86-85
13	مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)	89-87
14	مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)	91-90

⊙ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع أفضل شركات التكنولوجيا المالية في العالم حسب القطاع لسنة 2024	18
02	تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية	47
03	عدد البطاقات المصدرة	48
04	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	48
05	إجمالي حجم تمويل الشركات في مجال الذكاء الاصطناعي	49
06	مستوى الوعي لدى العامة حول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته	50
07	إجمالي عدد العملاء الأفراد في المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	51
08	إجمالي عدد العملاء المعنويين في المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية	51
09	إجمالي عدد مرات تحميل تطبيقات المحافظ الإلكترونية على الهواتف الذكية	52
10	إجمالي إيرادات وأصول شركات التكنولوجيا المالية	53
11	قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	54
12	توزيع إجمالي قيمة العمليات عبر خدمة "سداد" التي أجراها المفوترون المسجلون	55
13	عدد شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم في قطاع التأمين	55
14	إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكتروني	56
15	إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	57
16	إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	57
17	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	58
18	إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	59
19	إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	59
20	إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	60
21	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	61
22	كثافة سوق التأمين	62
23	إجمالي التأمين العام	63
24	إجمالي التأمين الصحي	64
25	إجمالي تأمين الحماية والادخار	65
26	التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	66
27	التأمين على المركبات	67

28	التأمين على الممتلكات والحريق	**68**
29	التأمين البحري	**69**
30	التأمين الجوي	**70**
31	تأمين الطاقة	**71**
32	التأمين الهندسي	**72**

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية غير مسبوقة، تُعيد تشكيل ملامح الحياة اليومية وممارسة الأعمال في كافة القطاعات، يبرز القطاع المالي في طليعة هذه التحولات، حيث أصبح التطور التكنولوجي ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحة لمواكبة التغيرات السريعة وتلبية التطلعات المتزايدة للمستهلكين. في هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية أو ما يصطلح عليها الفينتك (FinTech) كدفعة قوية للابتكار، مقدمة حلولاً متطورة لإدارة العمليات، تحسين تجربة العملاء، وتقليل التكاليف، وهو ما أحدث قفزة نوعية في الخدمات المالية التقليدية.

لم يكن قطاع التأمين بمعزل عن هذه الموجة التكنولوجية، بل شهد تحولات جوهرية أدت إلى ظهور ما يعرف بـ تكنولوجيا التأمين أو ما يعرف (InsurTech) كجزء من التكنولوجيا المالية وأحد تقنياتها، هذه الابتكارات التي تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الضخمة، تقنية البلوك تشين، وإنترنت الأشياء، بدأت تغير نماذج الأعمال التقليدية لقطاع التأمين، من عملية الاكتتاب وتقييم المخاطر إلى إدارة المطالبات وتوزيع المنتجات، فبعد أن كان قطاع التأمين يعتمد بشكل كبير على الإجراءات الورقية والتفاعلات البشرية المباشرة، أصبح الآن يتجه نحو الأتمتة والرقمنة لتقديم خدمات أكثر كفاءة، شفافية، وسرعة.

إن المملكة العربية السعودية كواحدة من الاقتصادات الرائدة، تبنت بفاعلية استراتيجيات التحول الرقمي الشاملة ضمن رؤية 2030 المستهدفة، وقد أولت هذه الرؤية اهتمامًا خاصًا لتطوير القطاع المالي ككل، بما في ذلك قطاع التأمين، لجعله أكثر تطورًا وشمولية وتنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى ضوء هذا التحول، أصبح من الضروري فهم عمق وعلاقة التكنولوجيا المالية بديناميكيات قطاع التأمين السعودي. فالسؤال المطروح حول مدى مساهمة هذه التقنيات في تطوير القطاع يكتسب أهمية بالغة، ليس فقط لتسليط الضوء على الإنجازات المحققة، بل أيضًا لتحديد الفرص المستقبلية والتحديات التي قد تواجه هذا التطور، مما يفتح آفاقًا جديدة للابتكار والنمو المستدام في هذا القطاع الحيوي.

1- إشكالية الدراسة:

وفي سياق التوجهات الحديثة للمملكة العربية السعودية، لاسيما مع إطلاق رؤية السعودية 2030، برز الاهتمام بالتحول الرقمي وتطوير القطاع المالي، بما في ذلك قطاع التأمين. وقد شهدت المملكة، منذ عام 2018، تسارعًا في تبني الابتكارات الرقمية داخل قطاع التأمين، مما يجعل دراسة هذه العلاقة ذات أهمية خاصة.

ما طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتطور نشاط قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018-2023؟

2- الأسئلة الفرعية: تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة خدمات التأمين في المملكة؟
- ما هي الابتكارات الرقمية (InsurTech) التي تم تبنيها من قبل الشركات السعودية؟
- هل أدّت هذه التحولات إلى زيادة الشمول التأميني أو تحسين تجربة العملاء؟
- ما هي التحديات البنيوية أو التنظيمية التي تواجه هذا التوجه في السياق السعودي؟

3- فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة قوية بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين.
- للتكنولوجيا المالية دور مهم في تعزيز قطاع التامين في المملكة العربية السعودية.
- التكنولوجيا المالية ساهمت في تحسين فعالية شركات التأمين السعودية خلال الفترة المدروسة.
- تبني InsurTech أدى إلى تطوير منتجات جديدة وتوسيع قاعدة العملاء.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في اعتبارها من أهم وأحدث المواضيع التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وشهدت انتشارا واسعا والتي بدورها تبرز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحسين قطاع التأمين، وبالنظر للمزايا التي تمنحها التكنولوجيا المالية لصناعة التأمين.

5- أهداف الدراسة:

- إبراز أهم العناصر التي يمكن تطويرها في صناعة التأمين في ظل تبني التكنولوجيا المالية؛
- تحديد أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية المستخدمة في قطاع التأمين؛
- التعرف على العلاقة التي تربيط بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين.
- تحليل أثر التكنولوجيا المالية على أداء قطاع التأمين في السعودية.
- إبراز التحولات في نماذج الأعمال داخل شركات التأمين خلال الفترة 2018-2023.
- تقييم فعالية الاستراتيجيات الرقمية المطبقة ومدى تكيف السوق المحلي معها.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز التكامل بين التكنولوجيا المالية والتأمين في المملكة.

6- منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الواقع الرقمي في القطاع التأميني السعودي وتحليل نتائجه من خلال تحليل بيانات منشورة من البنك المركزي السعودي (SAMA)، تقارير شركات التأمين، ومؤشرات التكنولوجيا المالية في السعودية. وكذلك بغرض وصف أهم المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وقطاع التأمين وأهمية وعلاقة كل منهما بالآخر.

7- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزماني والمكاني حيث:

- **الإطار الزماني:** دراسة علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين خلال الفترة الزمنية (2018-2023).

- **الإطار المكاني:** تمت دراسة علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين على مستوى المملكة العربية السعودية.
- **المجال الموضوعي:** العلاقة بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين.

8- صعوبات الدراسة: من بين صعوبات إعداد الدراسة:

- صعوبة البحث عن المراجع المرتبطة بالعلاقة التي تربط التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين باللغة العربية والإنجليزية.
- صعوبة إيجاد مواقع رسمية تقدم إحصائيات مُحينة تساعد في بناء الدراسة.

9- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا لعل أهمها ما يلي:

أ-الدراسات باللغة العربية:

- قطار فاطمة الزهراء، **أثر التكنولوجيا المالية على ربحية البنوك دراسة لعينة من الدول خلال 2012-2021**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التكنولوجيا الدالية على ربحية البنوك من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقدم خدمات مبتكرة باستخدام مختلف التقنيات التي تسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز رضاهم وولائهم للبنك، ومن بين هذه التقنيات: تقنية البلوك تشين، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي لوصف مختلف أبعاد ومفاهيم الدراسة، والمنهج الاستقرائي لتقدير العلاقة بين مؤشرات تطبيق التكنولوجيا المالية وربحية البنوك، وذلك باستخدام أدوات إحصائية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وكل من إجمالي عدد الرسائل عبر نظام SWIFT ، وإجمالي محطات البيع، وعدد الصرافات الآلية، كما أن التكنولوجيا المالية تساهم بمختلف تقنياتها في تعزيز ربحية البنوك.

- حيمر ليندة، **دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي "دارسة حالة المملكة العربية السعودية"**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد:08، العدد:02، 2024.

هدفت هذه الورقة البحثية لإبراز دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مع دراسة تجربة المملكة العربية السعودية باعتبارها واجهت تحديات لابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، ومحاولة الاستفادة منها، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض دور تطبيقات التكنولوجيا المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية ساهمت كثيرًا في تعزيز جودة الخدمات المالية

وتحقيق الشمول المالي، وأوصت الدراسة بوضع استراتيجيات لتدريب وتكوين مستخدمي تطبيقات التكنولوجيا المالية على كيفية استخدامها.

- كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية** –، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–، 2024.

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، ذلك من خلال دراسة وتقييم تطور التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة التي وفرتها التكنولوجيا المالية كالدفعات الرقمية والتحويلات، كما حاولت الوقوف على مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على النطاق الدولي وتقصي ذلك في الجزائر، وقد اعتمدت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بحيث توصلت الدراسة إلى ضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية والاتصالات لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز التعليم المالي وتقديم الدعم للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال، مع التركيز على تطوير السياسات واللوائح لضمان تعزيز التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع.

- سعودي سارة، عثمانية عثمان، **دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي بدولة الإمارات العربية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد:08، العدد:01، 2023.

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في إرساء وتأسيس متطلبات تحقيق الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديد متطلبات الشمول المالي في ضوء التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي، من خلال المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتميز بالسهولة والسرعة والانتشار الجغرافي الواسع، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد من أبرز التجارب الرائدة والناجحة في مجالي التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وقد حققت نسبًا عالية وملحوظة في المعاملات الإلكترونية والشمول المالي خلال عام 2021، وأوصت بضرورة اقتداء الدول العربية بها.

- صيد مريم، **تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين–عرض تجربة شركة Oscar الأمريكية**–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد:05، العدد:01، 2022.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تكنولوجيا التأمين كجزء من الثورة التي أحدثتها التكنولوجيا المالية، وأهم ابتكاراتها التكنولوجية ودورها في تطوير قطاع التأمين، مع تسليط الضوء على تجربة شركة "Oscar" الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى تدعيم تقانات وابتكارات تكنولوجيا التأمين التطور الرقمي لقطاع التأمين، وتعتبر العنصر الأكثر قدرة والأكثر أهمية لتجاوز الحدود التقليدية للقطاع وتغيير مقوماته الأساسية كالاكتتاب، إدارة المطالبات وطرق توزيع منتجات وخدمات التأمين، وقد أثبتت شركة "Oscar" نجاح هذا

التوجه من خلال توجبه شركات قطاع التأمين التقلدين نحو زيادة التعاون مع شركات تكنولوجيا التأمين، وتوعيتها بأهمية الابتكارات التكنولوجية المستخدمة من طرفها والقادرة على تطوير القطاع بشكل أفضل.

- زايخ محمد أمين، يونسي محمد، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية–**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد:10، العدد:01، 2022.

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على مستوى الوطن العربي، بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتجربة المملكة العربية السعودية، و من خلالها توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية أحرزت تقدمًا كبيرًا وأصبحت رائدة في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، ومن المتوقع أن تتحول إلى مركز إقليمي في تكنولوجيا التأمين والشمول المالي بفضل جهودها وإجراءاتها، وقد أوصت بضرورة نشر الوعي المالي في أوساط الشعوب العربية لتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي.

- نيس سعيدة، **التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:07، العدد: 02، 2022.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مجال الخدمات المالية ومحاولة تحديد آثار التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية والاقتصاد ككل، وذلك من خلال التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالخدمات المالية والتكنولوجيا المالية والمؤسسات الناشئة التي تمارس نشاطها في هذا المجال مع ذكر تجارب بعض البلدان الرائدة، وقد اعتمدت الدراسة على النهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أن هذا التطور استفادت منه شريحة كبيرة من المستعملين والمتمثلة في المستهلكين والمؤسسات، خاصة المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مكاسب في الكفاءة وانخفاض التكاليف وتعزيز الشفافية إذ تجعلها أرخص وأسرع وأكثر أمانا، ومن لم تسمح لهم بتحسين التمويل وتسريع عملية الإقراض عب قنوات الإقراض والاستثمار البديلة، كما أن القيود في الخدمات المالية التقليدية ساعدت على انتشار التكنولوجيا المالية، مما قلل اعتماد العملاء على الخدمات المصرفية وغير هيكل الخدمات المالية. ومع ذلك، نبهت إلى مخاطر عدم التحكم في التقنيات، وغياب الرقابة الرسمية والتشريعات المنظمة للشركات الناشئة.

- شراقة صبرينة، **تكنولوجيا التأمين: اتجاه جديد لصناعة تأمين متطوّرة ومتحولة تكنولوجيا–دراسة حالة الشركة الأمريكية "Lemonade"–**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الجلد:12، العدد:02، 2021.

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على التوجه الجديد لصناعة التأمين في ظل فرص حلول وتطبيقات تكنولوجيا التأمين Insurtech، والفوائد المحققة من مشاريع الشراكة الممكنة، مع الإشارة لتجربة شركة "Lemonade" الأمريكية وتحليل عوامل نجاحها، وقد توصلت الدراسة أن هناك مؤشرات لبداية تغييرات جذرية بظهور شركات ناشئة في تكنولوجيا التأمين التي تقدم مناهج ابتكارية وأدوات رقمية تدفع الصناعة نحو

تغيير نموذج عملها التقليدي، وتؤكد الدراسة على أهمية الشراكة بين شركات التأمين التقليدية وشركات تكنولوجيا التأمين.

- قرواني مريم، هباش فارس، **دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين،** مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد:08، العدد:01، 2019.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أحدث التطورات التي مست تكنولوجيا التأمين اليوم، والتي ساهمت في تطوير منتجات وخدمات تأمينية جديدة تلبي احتياجات العملاء بتكاليف منخفضة، وتوسيع قاعدة العملاء، وتطوير طرق جديدة لممارسة الأعمال، ودور التقنيات الناشئة، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لاستعرض التطورات والتقنيات، ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى أن تكنولوجيا التأمين تتيح لشركات التأمين التقليدية فتح قنوات جديدة، وتسريع عمليات المطالبات، واستخدام تحليلات البيانات لتخصيص المنتجات، والاستجابة للتهديدات التنافسية، سواء بالعمل المستقل أو بالتعاون مع شركات التأمين التكنولوجية.

- عبد الرحيم وهيبة، **تكنولوجيا التأمين كمستقبل لصناعة التأمين،** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:08، العدد:02، 2018.

هدفت الدراسة لإظهار نشاط تكنولوجيا التأمين الذي يمارسه رواد الأعمال والشركات الناشئة، ومناقشة الجدل الدائر حول هذا القطاع كمنافس جديد لصناعة التأمين التقليدية وكيف تستجيب الشركات التقليدية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض المفاهيم والتطورات العالمية في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا التأمين تشهد تطورًا فعليًا وجادًا عالميًا، وتستقطب رؤوس الأموال واهتمام العملاء، ومن المتوقع أن تشهد صناعة التأمين التقليدية تغييرات كبيرة، وأوصت الدراسة بالتعاون والشراكة بين الطرفين كاستراتيجية رئيسية.

ب-الدراسات الأجنبية:

- **The Role of Fintech in Streamlining Insurance Processes and Reducing Administrative Overheads** , International Journal of Finance, Vol. 37, Issue 2, pp. 21-31,2024.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص الدور الذي تلعبه ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تبسيط العمليات الداخلية لقطاع التأمين وخفض التكاليف الإدارية المرتبطة بها، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية ركزت على كيفية مساهمة التقنيات، مثل الأتمتة في معالجة المطالبات، المنصات الرقمية لتفاعل العملاء، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين، في تحقيق الكفاءة وتقليل النفقات في قطاع التأمين، وتوصلت إلى أن الابتكارات في مجالات مثل أتمتة المطالبات والمنصات الرقمية لتفاعل العملاء وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، تعتبر محركات رئيسية لهذا التحسين، كما أن لتكنولوجيا المالية تمتلك إمكانات هائلة لتعزيز فعالية قطاع التأمين.

- International Association of Insurance Supervisors, **FinTech developments in the Insurance Industry,2017، 2024.**

هدفت هذه التقارير إلى استعراض التطورات الرئيسية في التكنولوجيا المالية التي تؤثر على قطاع التأمين (InsurTech)، وتقييم آثارها المحتملة على نماذج الأعمال التأمينية، المخاطر التنظيمية، وإطار الإشراف على التأمين، وقد اعتمدت التقارير على منهج وصفي وتحليلي، جامعًا للبيانات والمعلومات من مختلف الأسواق العالمية والجهات الفاعلة في الصناعة (شركات التأمين، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، الجهات التنظيمية)، وقد توصلت إلى أن تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليلات البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء (IoT)، والبلوك تشين هي المحركات الرئيسية لـ InsurTech و كما لفتت إلى أن InsurTech يمكن أن يؤدي إلى منتجات تأمينية أكثر تخصيصًا (مثل التأمين على أساس الاستخدام)، وتحسين تجربة العملاء، وزيادة الكفاءة التشغيلية.

10- موقع ومقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

بناءً على الدراسات السابقة المذكورة، يمكن تحديد موقع ومقارنة الدراسة الحالية (التي تبحث في مدى
مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية) كالتالي:

- **موقع ومقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:**

تتمركز الدراسة الحالية بشكل وثيق ضمن الإطار البحثي المتناول حول علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين، تشترك الدراسة مع الدراسات السابقة المذكورة في تناول العلاقة بين التكنولوجيا المالية (أو تكنولوجيا التأمين كجزء منها) وتأثيراتها، سواء على ربحية البنوك، الشمول المالي، أو الخدمات المالية بشكل عام.

- **ما يميز الدراسة الحالية:**

التركيز النوعي على قطاع التأمين: بينما تتناول بعض الدراسات السابقة الشمول المالي في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى التكنولوجيا المالية، فإن الدراسة الحالية تركز بشكل مباشر ومحدد على تعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية بواسطة التكنولوجيا المالية، هذا التخصص يمنحها عمقًا أكبر في فهم آليات التأثير ضمن هذا القطاع الحيوي.

العمق في العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتأمين: على الرغم من أن الدراسات السابقة تتناول تكنولوجيا التأمين، إلا أنها تركز بشكل أكبر على مفاهيم الابتكار والتطورات التكنولوجية وتجارب شركات بينما الدراسة الحالية تسعى للإجابة على سؤال إلى أي مدى تساهم التكنولوجيا المالية في هذا التعزيز، مما قد يشير إلى مقاربة تحليلية لقياس هذا الأثر في السياق السعودي.

التركيز الجغرافي المحدد: تتفرد الدراسة الحالية بتركيزها المباشر على المملكة العربية السعودية كحالة دراسية رئيسية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين، هذا يمنحها خصوصية وأهمية كبيرة للباحثين

وصناع القرار في المملكة، مقارنة بالدراسات التي تتناول عينات أوسع من الدول أو الوطن العربي بشكل عام.

بشكل عام، تساهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية من خلال تقديم تحليل متخصص ومُركز على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، مستفيدة من الإطار النظري والمنهجي الذي أرساه الباحثون السابقون في مجالات التكنولوجيا المالية والشمول المالي وتكنولوجيا التأمين.

11- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين وفقا لما يلي:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري للموضوع حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول يعالج مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية من خلال التطرق إلى ماهيتها واهم تقنياتها وقطاعاتها، أما المبحث الثاني يعالج المفاهيم الأساسية حول قطاع التأمين من خلال التطرق إلى ماهيته وأنواعه.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الدراسة التحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية لقطاع التأمين حيث تم تقسيمه مبحثين، المبحث الأول تناول علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين، أما المبحث الثاني دراسة تحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين خلال الفترة 2018 إلى 2023 في المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين

تمهيد:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في مختلف المجالات، لا سيما في مجال التكنولوجيا، حيث أصبحت الابتكارات الرقمية عاملاً محورياً في تغيير أساليب تقديم الخدمات، خاصة في القطاع المالي. ومن بين أبرز التحولات التي شهدها هذا القطاع ظهور ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية(FinTech) ، التي تمثل تقاطعًا بين التكنولوجيا والخدمات المالية، وقد أثرت بشكل جوهري على طريقة عمل المؤسسات المالية، بما فيها البنوك وشركات التأمين.

في هذا الإطار لم يكن قطاع التأمين بمعزل عن هذه التغيرات، بل بدأ بدوره في تبني الحلول التكنولوجية الحديثة من أجل تحسين كفاءته، وتوسيع قاعدة زبائنه، وتعزيز تجربة العملاء. هذا التفاعل بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين يطرح العديد من الإشكاليات والتحديات، كما يفتح آفاقًا واسعة للبحث والتحليل.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية وقطاع التأمين وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قطاع التأمين.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية

أدى التقدم التكنولوجي المتسارع إلى إحداث تغييرات عميقة في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع المالي، وقد ساهمت الرقمنة في ظهور نماذج جديدة للأعمال، تعتمد على حلول تكنولوجية مبتكرة لتقديم خدمات مالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، في هذا السياق برز مفهوم التكنولوجيا المالية أو ما يُعرف اختصارًا بـFinTech ، ليعبر عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية، وقد أصبحت التكنولوجيا المالية تمثل أحد المحاور الأساسية في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، حيث لم تعد تقتصر على الخدمات المصرفية التقليدية، بل امتدت لتشمل المدفوعات الرقمية، الإقراض الإلكتروني، التمويل الجماعي، تكنولوجيا التأمين، وإدارة الثروات عبر المنصات الرقمية. كما ساعدت هذه التكنولوجيا في إدماج فئات جديدة ضمن النظام المالي، ونظراً لأهمية هذا المفهوم وحداثته النسبية، يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل للتكنولوجيا المالية، من خلال الوقوف على نشأتها، تطورها، أبرز مفاهيمها، مجالات استخدامها، تطبيقاتها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في مجال القطاع المالي والتي تسعى إلى تحسين الخدمات المالية التقليدية، فقد أصبحت هذه الأخيرة ضرورية في دول العالم كونها تعد شكلًا من أشكال الابتكار المالي الذي أحدث في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية.

أولا: نشأة التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم تطور التكنولوجيا المالية إلى عدة فترات زمنية مختلفة، شهدت كل فترة منها تغيرات جوهرية في السوق المالي والتي أثرت بشكل كبير على طريقة تفاعل الأفراد مع أموالهم وأساليب إدارتها، ويمكن تلخيص هذه الفترات في ثلاثة مراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى: من التناظرية إلى الرقمي (1866-1987)

إن التمويل والتكنولوجيا مترابطان ويعزز كل منهما الأخر منذ المراحل الأولى من تطورهما، حيث تعود أصول التمويل إلى الأنظمة الإدارية للدول، وقد كشفت بعض السجلات القديمة التي تعتبر أحد أقدم أشكال تكنولوجيا المعلومات عن أدلة على المعاملات المالية، التي سلطت الضوء على الأنظمة المالية البدائية (الأولية) التي ظهرت لإدارة الموارد والمعاملات في تلك الفترة، وفي هذا السياق ركزت هذه المرحلة على تطوير البنية التحتية، حيث يعتبر اختراع الطابعة التي تسمح للبلدان بطباعة العملة الورقية أحد الأدلة البارزة على ظهور التكنولوجيا المالية لأول مرة، وعقب هذا الاختراع ظهرت تقنيات جديدة للحساب مثل العداد مما أسهم في تطور التكنولوجيا المالية.

إن الثورة المالية في أوروبا في أواخر القرن السابع عشر والتي شملت ابتكارات مالية مثل شركات المساهمة والتأمين وتطوير الخدمات البنكية، لعبت دورًا أساسيًا في دعم الثورة الصناعية، وفي هذا السياق دعم التمويل تطوير التقنيات التي عززت التنمية الصناعية.

العصر الأول للعولمة المالية، في أواخر القرن التاسع عشر، اجتمع التمويل والتكنولوجيا لإنتاج الفترة

الأولى من العولمة المالية التي استمرت حتى بداية الحرب العالمية الأولى، خلال هذه الفترة عززت التكنولوجيا مثل التلغراف، السكك الحديدية والقنوات الروابط المالية عبر الحدود، مما سمح بالنقل السريع معلومات المالية والمعاملات والمدفوعات في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه قدم القطاع المالي الموارد اللازمة لتطوير هذه التقنيات.

كما قدم الاقتصادي كينز سنة 1920، صورة واضحة عن الترابط بين التمويل والتكنولوجيا في هذا العصر الأول للعولمة المالية: "يمكن لساكن في لندن أن يطلب عبر الهاتف، وهو يحتسي شاي الصباح في السرير، مختلف منتجات الأرض كلها، بالكمية التي يراها مناسبة، ويتوقع تسليمها مبكرًا له، كما يمكنه في نفس اللحظة وبنفس الوسيلة أن يغامر بثروته في الموارد الطبيعية والمشروعات الجديدة في أي جزء من العالم، وأن يتقاسمها دون مجهود أو حتى عنان".

خلال فترة ما بعد الحرب، وبينما كانت العولمة المالية مقيدة لعدة عقود من الزمن، فان التطورات التكنولوجية وخاصة تلك الناشئة عن زمن الحرب تقدمت بسرعة، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي سياق تكنولوجيا المعلومات، تم تطوير أدوات فك الشفرات تجاريًا في أجهزة الكمبيوتر من قبل شركات مثل IBM (International Business Machines)، كما تم إنتاج الآلة الحاسبة المالية المحمولة لأول مرة بواسطة شركة Texas Instruments سنة1967.

وفي الخمسينات تعرف الأمريكيون لأول مرة على بطاقات الائتمان، حيث تم دعم هذه الثورة من خلال التأسيس الأولي لجمعية البطاقات البنكية بين البنوك (المعروفة الآن ب MasterCard) في الولايات المتحدة سنة1966، وفي نفس السنة تم إنشاء شبكة التلكس العالمية، مما يوفر الاتصالات الأساسية اللازمة لبناء المرحلة التالية من تطوير التكنولوجيا المالية، وقد تم تقديم أول نسخة تجارية من التلكس من قبل شركة الزيروكس (Xerox) سنة 1964 تحت اسم (L.DX: Long Distance Xerography)

الأسس الحديثة 1967-1987: بدأ إطلاق الآلة الحاسبة وأجهزة الصراف الآلي سنة1967، حيث كانت الفترة من 1967 إلى 1987 هي الفترة الحديثة التي انتقلت فيها الخدمات المالية من الصناعة التناظرية إلى الصناعة الرقمية، وقد وضعت التطورات الرئيسية الأسس للفترة الثانية من العولمة المالية، والتي برزت بوضوح من خلال رد الفعل العالمي على انهيار سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة سنة1987.

في مجال المدفوعات، تم إنشاء مكتب Inter-computer في المملكة المتحدة سنة1968، ليشكل الأساس لنظام خدمات المقاصة الآلية للمصرفيين (BACS: Bankers Automated Clearing)، في حين تم إنشاء نظام المدفوعات بين البنوك لدار المقاصة الأمريكي سنة1918، نظامًا إلكترونيًا بدلاً من نظام تلغراف في أوائل السبعينات، ونظرًا للحاجة إلى ربط أنظمة المدفوعات المحلية عبر الحدود، تم إنشاء جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) سنة 1973، وتلاها بعد فترة وجيزة انهيار مصرف

هيرستات سنة 1974، الأمر الذي سلط الضوء بوضوح على مخاطر زيادة الروابط المالية الدولية، لا سيما من خلال تكنولوجيا نظام المدفوعات الجديد.

أدت هذه الأزمة إلى أول تركيز تنظيمي رئيسي على قضايا التكنولوجيا المالية في شكل سلسلة من الاتفاقيات الدولية بشأن تطوير أنظمة مدفوعات قوية واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

في مجال الأوراق المالية، كان إنشاء الرابطة الوطنية لتجارة الأوراق المالية؛ (NASDAQ National Association of Securities Dealers Automated Qut) في الولايات المتحدة سنة 1971، ونهاية عمولات الأوراق المالية الثابتة والتطور النهائي لنظام السوق الوطني بمثابة علامة على الانتقال من التداول الفعلي للأوراق المالية التي يعود تاريخها إلى أواخر القرن السابع عشر إلى الأوراق المالية الإلكترونية

في مجال المستهلك، تم تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة1980 (على الرغم من التخلي عنها فيسنة1983) وفي المملكة المتحدة سنة 1983 من قبل NBS) (Nottingham Building Societyجمعية نوتنغهام للبناء طوال هذه الفترة، زادت المؤسسات المالية من استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في عملياتها الداخلية، لتحل تدريجًا محل معظم أشكال الآليات الورقية بحلول الثمانينيات، مع استمرار الحوسبة وتطوير تكنولوجيا إدارة المخاطر لإدارة المخاطر الداخلية، وفي سنة 1981 بدأ Michael Bloomberg بتقديم حلول لسوق الابتكار (IMS: Innovation Market Solutions)، حيث صمم أنظمة الكمبيوتر الداخلية، وبحلولسنة1984 استخدمت هذه الأنظمة بشكل متزايد بين المؤسسات المالية. (كردوسي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي–دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–، 2024، الصفحات 17–19)

2–المرحلة الثانية: تطوير الخدمات المالية الرقمية التقليدية (1987–2008)

فيما يخص قطاع الاستثمار فلا يخف عن الكثير دور الأزمات المالية العالمية في الحث على تطويره والبحث عن حلول أكثر نجاعة للخروج من الآثار التي خلفتها، كما هو الحال بالنسبة لأزمة "الإثنين الأسود" سنة 1987، حيث شكل انهيار السوق المالي بداية من هونغ كونغ ليمتد سريعا إلى أوروبا وأمريكا صدمة عالمية، وقد حدث هذا الانهيار بسبب ما يسمى بتداول البرامج وهو نوع من التداول المحوسب الذي يقوم بتنفيذ سلة أسهم وفقا لشروط محددة مسبقا، حيث يقوم البرنامج بعملية البيع أو الشراء بمجرد الوصول إلى سعر معين، ما سلط الضوء على الترابط الكبير بين الأسواق المالية وكذا مخاطر التمويل والتكنولوجيا إذا لم يتم إدارتها ووضع قيود وقواعد جديدة للتحكم في الأسعار ، ما دفع إلى الاستخدام المكثف للحاسوب في إدارة مخاطر التداول خلال التسعينات ا كما أنشأ Wells Fargo سنة 1995 شبكة الويب والتي ساهمت في إنشاء أول جربة مصرفية عبر الأنترنت للعملاء الماليين بالاعتماد على سلاسة الاتصالات عبر الأنترنت، تلت هذه التجربة عدة ابتكارات وتجارب جديدة تعتمد على الأنترنت كظهور أولى البنوك بدون فروع بنكية كتلك التي تم إطلاقها في نظام السوق المالية في المملكة المتحدة سنة 2005 (HSBC Direct و ING Direct)

من جهة أخرى ساهمت الأزمة الآسيوية سنة 1997 في تغيير النظرة التقليدية لكون البنوك المقدم الوحيد للخدمات المالية، وهذا بظهور الشركات المالية الناشئة وشركات التكنولوجيا الكبرى في الساحة المالية من خلال تقديم المحفظة الرقمية والتي أصبحت اليوم تحت مسمىPayPal من هنا تلي طرح عدة محافظ رقمية Philippines G-Wallet وChina Alipay سنة 2004. (حجريوة، التكنولوجيا المالية مفاهيم وأساسيات، 2024، الصفحات 13-14)

3- المرحلة الثالثة: إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية الرقمية (2008 -2015)

كانت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 نقطة تحول وحفزت نمو المرحلة الثالثة للتكنولوجيا المالية، حيث دعمت توافق ظروف السوق بعد هذه الأزمة ظهور جهات فاعلة مبتكرة في السوق في صناعة الخدمات المالية، حيث كان للأزمة المالية تأثيران رئيسيان من حيث التصور العام ورأس المال البشري

- تدهور نظرة عامة الناس إلى البنوك.
- تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية حيث فقد ما يقدر بنحو 8.7 مليون عامل أمريكي وظائفهم.

أدت التنظيمات التي أعقبت الأزمة المالية إلى زيادة التزامات البنوك بالامتثال وغيرت حوافزها التجارية وهياكل أعمالها، وعلى وجه الخصوص، واجه النموذج المصرفي العالمي تحديات مباشرة مع التزامات الحماية وزيادة رأس المال التنظيمي مما أدى إلى تغيير قدرة البنوك على إنشاء قروض منخفضة القيمة علاوة على ذلك ثم تنفيذ أنظمة تسوية المؤسسات المالية بين الدول، مما تطلب من البنوك إعداد خطط لإجراء اختبارات الإجهاد المالي لتقييم مدى قدرتها على الاستمرار، ونتيجة لذلك أعيد تشكيل نماذج وهياكل أعمال البنوك باختصار تأثرت صناعة الخدمات المالية منذ سنة 2008 بجملة من العوامل المالية، السياسية والاجتماعية، مما سمح بتأسيس نموذج جديد يعرف اليوم بالتكنولوجيا المالية، حيث شهد السوق المالي دخول البيتكوين وبعض العملات المشفرة الأخرى، إلى جانب الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، وبالتالي ساهمت التكنولوجيا المالية في خلق وجه جديد للقطاع المالي العالمي وقدمت العديد من التحسينات الجديدة لحل المشاكل والعقبات التي يواجها العملاء في معاملاتهم المالية. (بريش، 2023، صفحة 53)

4- المرحلة الرابعة: البيئة التجريبية التنظيمية (2008-2015)

تميز هذه الفترة كونها فترة ركزت على البيئة التنظيمية التجريبية بموجب الإطار القانوني الذي أقرته هيئة السلوك المالي (FCA) سنة 2015، حيث تضمن هذه البيئة إطار عمل معزول بغية تحقيق جملة من الأهداف بالإضافة لجمعه مع مركز الابتكار، كما تأخذ هذه البيئة بعين الاعتبار كل من النطاق الإشرافي وظروف السوق بالإضافة لحجم الابتكار، ومن أبرز المنتجات التي لاقت رواجا كبيرا خلال هذه المرحلة الخدمات المصرفية المفتوحة التي مكنت العملاء من القيام بمعاملاتهم والتحكم في بياناتهم المالية بطريقة سريعة وآمنة بالاعتماد على واجهات برامج التطبيقات. (حجريوة، التكنولوجيا المالية مفاهيم وأساسيات، 2024، صفحة 15)

ثانيا: تعريف التكنولوجيا المالية وخصائصها

تُعرف التكنولوجيا المالية بأنها ذلك التقاطع الديناميكي بين التكنولوجيا والخدمات المالية، حيث تُسخِّر الابتكارات الرقمية لإعادة تعريف وتقديم الحلول المصرفية والاستثمارية والتأمينية والدفع بطرق أكثر كفاءة، وسرعة، وسهولة، وشمولية من النماذج التقليدية.

1- تعريف التكنولوجيا المالية:

تشير التكنولوجيا المالية، أو ما يُعرف اختصارًا بـ FinTech، إلى استخدام التقنيات الرقمية والمبتكرة في تقديم الخدمات والمنتجات المالية، بشكل يُسهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتوسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات.

قد تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، نذكر منها:

عرف مجلس الاستقرار المالي (CSF) الفينتك بانها الابتكار المالي القائم على التكنولوجيا، التي يمكنها استحداث نماذج استراتيجية جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات لها تأثير كبير على الأسواق والمؤسسات المالية وكذلك تقديم الخدمات المالية. (حمي و قوجيل، 2024، صفحة 314)

وعرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها أي ابتكار أو تكنولوجيا مالية ينتج عمها نموذج أعمال أو عمليات أو منتج جديد له تأثير على الأسواق، والمؤسسات المالية. (حيمر، 2024، صفحة 377)

أما صندوق النقد الدولي عرفها على أنها: التكنولوجيا التي لديها القدرة على تحويل الخدمات المالية لتحفيز نماذج الأعمال الجديدة، التطبيقات، العمليات والمنتجات. (مسعودي و قريشي، 2023)

التكنولوجيا المالية، وفقًا لمعهد البحوث الرقمية في دبلن، تشير إلى الابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي. تشمل هذه التكنولوجيا برامج رقمية تستخدم في العمليات المالية للبنوك، مثل المعاملات مع العملاء، تحويل الأموال، تبديل العملات، حسابات الفائدة والأرباح، وتقدير الأرباح المتوقعة للاستثمارات. (حمي و قوجيل، 2024، صفحة 314)

التكنولوجيا المالية، والمعروفة أيضا باسم FinTech، هي مصطلح يستخدم للإشارة إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين وأتمتة وتكييف الخدمات المصرفية والمالية. تشمل أمثلة التكنولوجيا المالية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، والعملات المشفرة، والمدفوعات الرقمية، والاستثمار الآلي، والعملات الرقمية .كما أنه تم الترحيب بالتكنولوجيا المالية باعتبارها شكلا ثوريا من أشكال الخدمات المالية. (مجول و لمار ، 2024، صفحة 83)

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التكنولوجيا المالية كما يلي:

تُعرف التكنولوجيا المالية FinTech بأنها الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية، بهدف تحسين وأتمتة وتكييف العمليات المصرفية والمالية، تشمل هذه الابتكارات برامج رقمية وتطبيقات ونماذج أعمال جديدة تُحدث تأثيرًا كبيرًا على الأسواق والمؤسسات المالية، مقدمةً حلولًا شاملة عبر الإنترنت تشمل المعاملات المصرفية، تحويل الأموال، العملات المشفرة، والمدفوعات الرقمية.

2- خصائص التكنولوجيا المالية:

تتميز التكنولوجيا المالية بجملة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن النماذج التقليدية للخدمات المالية، ومن أبرزها:

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا المالية بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حدة ذاتها، بل هي وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛
- لا يقتصر تطبيق التقنية على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية. (المالية، صفحة 06)
- التكنولوجيا المالية ليست قطاعًا صناعيًا منفصلًا، بل هي مكون جديد داخل القطاع المالي التقليدي؛
- تمثل التكنولوجيا المالية ما يُعرف بـ الابتكار المالي المُمكَّن بالتكنولوجيا؛
- تتميز FinTech بقدرتها على إعادة هيكلة طرق تقديم الخدمات المالية باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والعقود الذكية؛
- FinTech تعتمد على نموذج الخدمات المعيارية، ما يسمح بتقديم خدمات مخصصة بتكاليف أقل؛
- تؤدي إلى إزالة الحواجز التقليدية أمام دخول السوق عبر القنوات الرقمية؛
- تُعزز التحول من الوساطة التقليدية إلى نماذج رقمية مباشرة، ما يزيد من كفاءة العمليات ويخفض التكاليف؛
- توجد تداخلات تشغيلية كبيرة بين FinTech والمؤسسات المالية التقليدية (البنوك، الأسواق، شركات التأمين). (C. Schena, 2018, pp. 8-13)
- تشير Fintech إلى دمج التكنولوجيا في العروض المقدمة من طرف شركات الخدمات المالية من أجل تحسين استخدامها وتسليمها للمستهلكين؛
- هي تعمل بشكل أساسي من خلال فك العروض التي تقدمها هذه الشركات وإنشاء أسواق جديدة لها؛
- تعمل الشركات الناشئة على تحقيق الاضطراب في القطاع المالي من خلال توسيع الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا لخفض تكاليف التشغيل؛
- تمويل التكنولوجيا المالية في ارتفاع لكن المشاكل التنظيمية كبيرة. (طبايبية، 2023، صفحة 536)

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية وأهدافها

تكتسب التكنولوجيا المالية أهميتها من قدرتها الفائقة على إحداث تحول جذري في الخدمات المالية، فهي لا تهدف فقط إلى تيسير الوصول إليها وزيادة كفاءتها، بل تسعى أيضًا إلى خلق نظام مالي أكثر شمولاً وعدالة للجميع.

1- أهمية التكنولوجيا المالية:

تنعكس أهمية التحول إلى اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال النقاط التالية:

- الرفع من جودة الخدمات المالية المقدمة من خلال إمكانية توفيرها في كل مكان وزمان؛
- يعتبر تبني التكنولوجيا المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وحتى الشركات الناشئة التي أصبحت تقدم هذا النوع من الخدمات هو زيادة في قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والدولي؛
- تسمح بتقديم خدمات مالية أسرع وبطريقة أسهل من الخدمات المالية التقليدية في ظل تكلفة أقل ومستوى شفافية أفضل وأمان؛
- وتبرز أهميتها كذلك من خلال تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال إضافة الشركات والأفراد إمكانية الوصول إلى جملة من الأدوات المالية والتسهيلات الائتمانية، والمساعدة على تقديم حلول مبتكرة التي تتلاءم مع ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات. (غربي ص.، 2022، صفحة 96)
- زيادة الوصول إلى رأس المال، بحيث تساعد التكنولوجيا المالية في توفير الائتمان للمقترضين، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى القروض المصرفية وفتح إمكانيات جديدة للوصول إلى التمويل بالأسهم؛
- خدمات مالية ومصرفية أفضل وأكثر تخصيصًا، يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة من تخصص شركات التكنولوجيا المالية لتحسين عروضها التقليدية، وتقديمها بطريقة فعالة من حيث التكلفة والمرونة؛
- تساهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي، وهذا من خلال المنافسة المتزايدة في مجال التكنولوجيا المالية، فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية، زادت قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي؛
- تساعد التقنيات المبتكرة المؤسسات المالية على الامتثال للمتطلبات التنظيمية، ومتابعة الأهداف، (مثل المتطلبات الاحترازية بما في ذلك إعداد التقارير وحماية المستهلك). (لقواس، الاحسن م، و الاحسن، 2023، صفحة 233)

2- أهداف التكنولوجيا المالية:

استهدفت التكنولوجيا المالية معالجة أوجه القصور في الجهاز البنكي من خلال تحقيق الآتي: (بريش، 2023، صفحة 55)

- تقديم الخدمات المالية بشكل مختلف، جديد وسريع يتلاءم مع يشهده العالم من تطورات تكنولوجية؛
- تسريع وتسهيل أهداف الحكومات في تحقيق الشمول المالي؛
- مساعدة الاقتصاديات العالمية وبشكل خاص اقتصاديات الدول النامية في الوصول إلى مستهدفات الاقتصاد الرقمي التي تبنتها في أجندتها التنموية؛
- تهدف التكنولوجيا المالية لتقليل تكلفة الخدمات المالية ومنح خصوصية أكثر حيث توفر للزبائن خدمات شخصية، مع توفير إمكانية المقارنة وبالتالي اختيار الخدمة المناسبة حسب رغبة الزبائن.

رابعا: الأسباب والعوامل المساعدة في احتضان وانتشار التكنولوجيا المالية

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية، التكنولوجية، والاجتماعية في تهيئة البيئة المناسبة لاحتضان وانتشار التكنولوجيا المالية عبر مختلف دول العالم، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه النظم المالية التقليدية. ومن أبرز هذه العوامل: (يعقوب، 2024، الصفحات 114-115)

1- التطور التكنولوجي:

أهم ميزة ل Fin Tech هو عدم وجود قيود وضعية على سبيل المثال: قوانين، عراقيل إدارية.... الخ التي تثبطها في ظل التطور التكنولوجي، وقد زاد ذلك من تقدمها وزيادة قبولها كما ساهمت التكلفة المنخفضة للتكنولوجيا من زيادة نموها، حيث سجلت انخفاض في التكلفة قدره 31 بين سنة 2009-2019.

2- توفر التمويل:

وفر صيغ وسهولة الوصول للمستثمرين وأصحاب الشركات من الاستثمارات الجديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال 13.60 مليار دولار على المستوى العالمي لسنة 2016.

3- تغير توقعات الزبائن:

زاد طلب الزبائن للخدمات المالية الرقمية من حيث المبتكرين والمتعاملين التقليديين ومؤسسات التكنولوجيا المالية لإيجاد حلول وتوفير الخدمات.

4- الدعم التنظيمي:

من خلال دعم الحكومات والسلطات التنظيمية للتكنولوجيا ساهم ذلك في تذليل الصعوبات أمام المستثمرين.

خامسا: معوقات التكنولوجيا المالية:

لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية مؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية: (لرابي و عرياني، 2022، الصفحات 21-22)

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام: لا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع: رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن، فإن التقدم كان محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية على سبيل المثال، ولا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان. ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة

القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.

- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمت الأنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية: فقد وصلت خدمة الأنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا تزال منخفضا عي عدة بلدان، وخدمت الأنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة.
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا: قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.
- على جانب الطلب، "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية: يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل وقد وردت الإشارة كذلك إلى "فجوة الثقة" كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك.

المطلب الثاني: تطبيقات التكنولوجيا المالية وحلولها لمختلف القطاعات المالية

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة شاملة في القطاع المالي، محوّلةً الخدمات التقليدية إلى حلول رقمية مبتكرة وأكثر كفاءة وشمولاً، مما يعيد تشكيل الطريقة التي نتعامل بها مع المال والاستثمار.

أولا: قطاعات التكنولوجيا المالية

لقد تطوّرت باقة المنتجات المقدمة من قبل شركات التكنولوجيا المالية بشكل متسارع مع الزمن، من خلال عروض الموجة الأولى (المدفوعات وحلول الإقراض) المنافسة المنتجات والخدمات البنكية، ثم عروض الموجة الثانية (التحويل المالي الدولي، وإدارة الثروات، والتأمين) المنافسة المؤسسات المالية الأخرى.

يمكن تصنيف التقنيات المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسية:

1- خدمات المدفوعات الرقمية: Digital Payments Services

بين تطور التكنولوجيات والأعراف الاجتماعية، يشهد هذا النظام تحولا كبيرا في كيفية بدء المدفوعات ومعالجتها، خاصة مع انتشار الهواتف الذكية وظهور الدفع عبر الهاتف المتحرك والتكنولوجيا بلوك تشين، وفي ثلاث مجالات على وجه الخصوص: المدفوعات من شخص إلى شخص، ومدفوعات التجزئة في المتاجر، ومعالجة بطاقات الائتمان وبطاقة الخصم والتسوية.

أصبحت عملية دفع الفواتير أسرع وأكثر أمانا – وسهولة، وحلت تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية في بعض المتاجر، فيما تتيح الشركات التي تتولى عمليات الدفع للأفراد بإرسال الأموال على الفور داخل الدولة. (عبد الرحيم، 2018، صفحة 147)

الجدول رقم (01): مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية

	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	التنقل+ فرصة لإضاعة الوقت	رسوم قليلة، لا يوجد هدر للوقت
السهولة	في العادة يتطلب حمل النقود، وإيصالا ورقيا	موثقة إلكترونيا ومشفرة
التجارة الإلكترونية والأعمال التي تستهدف المستهلك	لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك والتكلفة عالية	مزودي خدمة الدفع وبوابات الدفع الإلكتروني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (عبد الرحيم، 2018، صفحة 148)

2- خدمات منصات التمويل الجماعي: Crowdfunding Platform Services

يشير التمويل الجماعي في سياق الشمول المالي إلى أسلوب تمويل قائم على آليات السوق، حيث يتم جمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية بكميات صغيرة، وتجاوز الوسطاء الماليين التقليديين، واستخدام الهواتف المحمولة والمنصات المستندة على الأنترنت للتواصل مع المقترضين، سواء لتمويل مشروع تجاري أو مشروع محدد أو احتياجات أخرى. يشمل سوق التمويل الجماعي عدة أنواع فرعية من المنصات تختلف فيما بينها من حيث طريقة حشد الأموال (التبرعات، المكافآت، إقراض النظراء، المشاركة في رأس المال)، وتعد المنصات القائمة على إقراض النظراء أبرز منصات التمويل الجماعي على الإطلاق، حيث تستحوذ بنحو 74 في المئة من حجم سوق التمويل الجماعي العالمي. (حمدوش، عماني، و بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، 2021، الصفحات 544-546)

3- خدمات التأمين: Insurance Services

تشير إلى مجموعة متنوعة من التقنيات الناشئة ونماذج الأعمال المبتكرة التي لديها القدرة على تحويل أعمال التأمين، يسمح هذا النوع من التقنيات المالية الرقمية بتوفير حلولا أكثر تخصيصا وبأقل تكلفة للعملاء. تعتبر البيانات عنصرا ضروريا في عمل شركات التكنولوجيا التأمينية، لأنها ترتبط بعملية تسعير المنتجات التأمينية وكذا إدارة المخاطر. (حمدوش، عماني، و بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، 2021، الصفحات 544-546)

سهلت التكنولوجيا المالية عملية الإبحار عبر الإنترنت لمقارنة الأسعار وشركات التأمين والتحقق من العروض، بمعنى آخر يمكن التسوق في قطاع التأمين كما لم يتم من قبل. (سعودي و عثمانية، 2023، صفحة 260)

تستخدم معظم شركات التأمين الحديثة تطبيقات للوصول إلى عملاء جدد. وتستخدم تلك الشركات تقنيات حديثة مثل إنترنت الأشياء وعلم البيانات الضخمة big data وغيرها من الحلول الرقمية لتوفير تجربة

أفضل للعملاء.

حيث تسمح البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة أجهزة المتصلة بالأنترنت (في المنزل، في السيارة ...إلخ) لشركات التأمين باتخاذ نهج جديد لتقييم المخاطر. حيث تسمح البيانات التي يتم الحصول عليها للشركات بتقديم عروض شخصية وتسعير ديناميكي وتوصيات. (بوشارب و دريد، 2022، صفحة 93)

تعمل التكنولوجيا المالية على تمكين العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن، مع إمكانية تحليل وتبادل المعلومات إضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة للزبائن وتحليل المخاطر بناءا على بيانات آنية وحقيقية. (طبايبية، 2023، صفحة 539)

4- خدمة إدارة الثروات: Wealth Management Service

يتمثل نشاط هذا القطاع في توفير خدمة إدارة ثروات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية ويكتنزون أموالهم خارج القطاع المصرفي، وذلك من خلال متخصصين في إدارة الثروات مثل شركة "بيترمنت" في الولايات المتحدة الأمريكية، أو "حل دفاتر" في السعودية الذي أطلق سنة 2014 وهو حل سحابي لتخطيط موارد الشركات صمم خصيصا للشركات. يؤدي هذا الحل مهام المحاسبة التقليدية لمن لا يستعين بمتخصص في المحاسبة أو خبراء محاسبيين بدوام كامل. (نيس، 2022، صفحة 232)

5- خدمة تنظيم وإدارة المخاطر: Risk Regulation and Management Service

وهي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي وإدارة المخاطر التشغيلية وتحسين التزامها التنظيمي. كما تشمل الحلول التي تساعد الهيئات التنظيمية على تنظيم الشركات التي تشرف عليها بشكل أفضل، تحسين عملية تجربة العملاء ومخاطرهم، أتمتة ورقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف إلى تقليل العائدات المحصلة بصورة غير مشروعة، والاستفادة من البيانات الضخمة لاستخراج رؤى السوق والعملاء. (حمدوش، عماني، و بن علي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات، 2021، الصفحات 544-546)

الجدول رقم (02): أبرز النشاطات الرئيسية في قطاعات التكنولوجيا المالية

الرقم	قطاعات التكنولوجيا المالية	الأنشطة الرئيسية
01	الإقراض والتمويل	التمويل الجماعي ومنصات الاكتتاب البديلة
02	التمويل الشخصي	أدوات لإدارة التمويل الشخصي مثل الحسابات والمدفوعات
03	إدارة الثروات	المستشار الآلي والتداول الاجتماعي ومنصات الاستثمار وإدارة الثروات
04	أسواق رأس المال	تحليل المبيعات والتداول، البيانات الضخمة والتعلم الآلي، الذكاء الاصطناعي
05	المدفوعات	الدفع عبر الهاتف المحمول، الدفع عبر الأنترنت، مطورو البطاقات، الدفع، معالجة المدفوعات
06	التحويلات المالية	التحويلات المالية الدولية وبرامج التتبع

07	التنظيم وإدارة المخاطر	المخاطر والامتثال التنظيمي والتدقيق
08	التأمين	المبيعات عبر الإنترنت وتحليلات البيانات لشركات إعادة التأمين
09	العقارات	الرهن العقاري، ومنصات التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن عزرين و بن عزرين، 2024، الصفحات 1041-1040)

ثانيا: تطبيقات التكنولوجيا المالية

أصبحت التكنولوجيا المالية حجر الأساس في تقديم الخدمات المالية المعاصرة، وقد تجسدت في عدد كبير من التطبيقات العملية التي غيّرت من طريقة تعامل الأفراد والمؤسسات مع المال، وذلك بفضل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، البلوك تشين، وتقنيات الهاتف المحمول. وفيما يلي أبرز تطبيقات التكنولوجيا المالية:

1- البلوكتشين (تقنية سلسلة الكتل): Blockchain

تمكن تقنية البلوكتشين (دفتر الأستاذ الموزع الرقمي أو سلسلة الكتل) من تقليل الوساطة في القطاع المالي بشكل كبير جدا بطريقة لا مركزية وتكون موزعة على جميع الخوادم المشاركة في الشبكة مختومة بكود وطابع زمني خاص لكل كتلة هذا يوفر الثقة والأمان في هذه التقنية، وتستخدم في العقود الذكية والعملات المشفرة. (بريش، 2023، صفحة 70)

2- الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: Artificial Intelligence and Machine Learning

من التكوين البشري في المجال المالي والمصرفي إلى الاستخدام الآلي والروبوت في عديد الوظائف لدى المصارف والمؤسسات المالية، وكذا استخدامات أدوات تُحاكي الذكاء البشري وقد تتفوق عليه من حيث الثبات في الأداء والدقة في التنفيذ وهو ما يسمى بالذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي.

2-1- الذكاء الاصطناعي: هو ابتكار يستخدم أجهزة الكمبيوتر والخوارزميات لزيادة محاكاة الذكاء البشري، وهو يعتمد على البيانات الضخمة والأساليب الإحصائية الحديثة لإعطاء التخمين والإجابة الدقيقة والمحددة، كما يسمح بعملية الأتمتة لتحقيق أكبر فعالية وكفاءة. (قوجيل، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية-دراسة حالة دول اسلامية-، 2023، صفحة 98)

2-2- التعلم الآلي: يعبر عن مجموع التقنيات والأدوات التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر بالتفكير من خلال إنشاء خوارزميات رياضية تعتمد على البيانات المتراكمة والعقود الذكية. (قوجيل، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية-دراسة حالة دول اسلامية-، 2023، صفحة 100)

3- البيانات الضخمة: Big Data

البيانات الضخمة هي تلك البيانات التي تفوق قدرة قواعد البيانات العادية على معالجتها. البيانات هي كبيرة جدا، تتحرك بسرعة عالية، ولا تتلاءم مع متطلبات بنية قاعدة البيانات الخاصة بك، وحتى يمكنك الاستفادة من هذه البيانات فإنه من الأجدر اختيار البديل الأنسب لمعالجتها. (قاشي و العوادي، صفحة 152)

4- العملات المشفرة: Cryptocurrencies

تعرف العملات الرقمية على أنها:" تمثيلات رقمية ذات طابع محددة في وحدة الحساب الخاصة بها وتختلف العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية الممثلة للعملات القانونية والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي. (شقروش و بوفافة، 2024، صفحة 180)

5- أنترنت الأشياء: Internet of Things IoT

هو تواصل الأشخاص مع الحواسيب والهواتف الذكية عبر شبكة عالمية واحدة ومن خلال بروتوكول الإنترنت التقليدي المعروف. وما يميز إنترنت الأشياء أنها تتيح للإنسان التحرر من المكان، أي أن الشخص يستطيع التحكم في الأدوات من دون الحاجة إلى التواجد في مكان محدّد للتعامل مع جهاز معين.

يعرّف إنترنت الأشياء ويشار له اختصارًا ب LOT بأنه مفهوم حاسوبي يعبّر عن فكرة اتصال مختلف الأجهزة المادية بشبكة الإنترنت وقدرة كلّ جهاز على التعريف بنفسه للأجهزة الأخرى. إنها شبكة افتراضية تجمع بين مختلف الأشياء المصنفة ضمن الإلكترونيات، البرمجيات، أجهزة الاستشعار، المحرّكات وتصل بينها عن طريق الأنترنت، الأمر الذي يتيح لهذه الأشياء إمكانية تبادل البيانات فيما بينها. (الظفري، 2022، صفحة 06)

6- الحوسبة السحابية: Cloud Computing

إن الحوسبة السحابية هي نموذج يتيح للأفراد والشركات استخدام موارد حاسوبية مثل المعالجة والتخزين والشبكات عبر الأنترنت دون الحاجة لامتلاك البنية التحتية الخاصة بهم، مما يسمح بالوصول الى هذه الموارد بمرونة وفعالية ودفع رسوم استخدام بحسب الحاجة. (كردوسي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي–دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–، 2024، صفحة 55)

7- العقود الذكية: Smart Contracts

هذه التقنية هي" عقود ذاتية التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشتر وبائع، على هيئة تعليمات برمجية متضمنة في شبكة من السجلات المتسلسلة Block Chain، وتسمح العقود الذكية بتنفيذ المعاملات والاتفاقيات الموثقة بين أطراف متباينة دون الحاجة إلى جهة منظمة مركزية أو جهة تنفيذ خارجية، فالعقود الذكية تجعل المعاملات شفافة، قابلة للتعقب، ولا رجعة فيها". (معاندي و بن عامر، 2024، صفحة 559)

8- التكنولوجيا التنظيمية: Regulatory Technology RegTech

عرف التكنولوجيا التنظيمية بكونها حلولا رقمية تعتمد على تقنيات متطورة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وغيرها من أجل مساعدة المنظمين على الامتثال التنظيمي من خلال أتمتة إجراءات الرقابة والامتثال، وبهذا تكون قد لعبت دورا محوريا في تقليل المخاطر والأخطاء الناجمة عن الأخطاء

البشرية اليدوية وتسمح بزيادة كفاءة العمليات التنظيمية خاصة على المستوى الحكومي. (حجريوة، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الاداء المصرفي، 2024، صفحة 26)

9- تكنولوجيا التأمين: Insurance Technology InsurTech

هي شركات تقودها التكنولوجيا المالية تدخل قطاع التأمين، وتستفيد من التقنيات الجديدة لتوفير تغطية لقاعدة عملاء أكثر ذكاء رقميا، تسعى شركات التأمين من خلالها إلى توسيع نطاق الابتكار، وخلق منافسة لشاغلي الوظائف، وتنفيذ فوري لرغبات العملاء. (قوجيل و طيبة، دورالاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية-الإمارات العربية المتحدة نموذجا، 2024، صفحة 172)

10- تطبيقات الهاتف المحمول: Mobile Applications

تُعرّف تطبيقات الهاتف المحمول في مجال التكنولوجيا المالية على أنها برامج أو منصات رقمية تُثبت على الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة، تمكّن المستخدمين من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة مثل الدفع، التحويل، الاستثمار، الإقراض، التأمين، وغيرها، بطريقة سهلة، سريعة، وآمنة، من دون الحاجة إلى التعامل مع البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية مباشرةً.

- التكامل مع الخدمات الرقمية الأخرى: ترتبط التطبيقات بمحافظ إلكترونية، البنوك الرقمية، منصات الاستثمار، وغيرها من خدماتFinTech .
- التحديث المستمر: تتطور التطبيقات بشكل دوري لتقديم ميزات جديدة وتحسين تجربة المستخدم.

ثالثا: حلول التكنولوجيا المالية لمختلف قطاعات الخدمات المالية.

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية نقلة نوعية في تقديم الخدمات المالية، حيث لم تعد هذه الخدمات حكرًا على المؤسسات المصرفية التقليدية، بل ظهرت نماذج مبتكرة تمس مختلف القطاعات المالية، مستفيدة من التطور الرقمي والذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين. وفيما يلي أبرز الحلول التي قدّمتها التكنولوجيا المالية في مختلف قطاعات الخدمات المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حلول التكنولوجيا المالية لمختلف قطاعات الخدمات المالية

الخدمات المالية	حلول التكنولوجيا المالية
خدمات الدفع	• استخدام الهواتف المحمولة في الدفع. • النظير للنظيرP2P واستخدام QR. • الرموز والعملات المشفرة.
الادخار والاستثمار	• تطبيقات مراقبة الإنفاق وحلول الادخار على الخط. • منصات الاستثمار الإلكترونية. • طلب الاستشارة من الروبوت والذكاء الاصطناعي. • إدارة الثروة والموارد ذاتيا.
الإقراض	• نمذجة الائتمان.

	• صيغ إقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • الإقراض عن طريق شبكة الأنترنت. • إقراض النظير للنظير P2P بدون وسطاء. • منصات الإقراض والتمويل الجماعي.
التأمين	• أتمتة العمليات التأمينية العقود الذكية. • التوزيع الرقمي والتأمين الجماعي والتحليل المعمق الرقمي. • السيارات الذاتية القيادة وأنترنت الأشياء. • أجهزة الاستشعار فائقة الحساسية.
أسواق رأس المال	• تعاملات Peer 2 Peer واللامركزية في التعاملات. • الوسيط الرقمي والتحليل السريع للأسواق. • منصات جمع الأموال. • عمليات الحصول على التمويل A2F العابرة للحدود.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على (قلمام و مزيان، 2023، الصفحات 359-360)

المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية هي المصدر والوسيط بين مختلف تقنيات وابتكارات التكنولوجيا المالية وبين مختلف الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية المستخدمة لهذه التقنيات.

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية وخصائصها

تُعرف شركات التكنولوجيا المالية بأنها المؤسسات التي تُسخِّر أحدث الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات مالية رقمية مبتكرة، تتسم بالسرعة والكفاءة والمرونة، لتحدي النماذج التقليدية وإعادة تعريف تجربة العميل.

1- تعريف شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تعريف هذه الشركات على أنها "شركات تعمل في مجال التكنولوجيا المالية وتقدم عدة خدمات للقطاعين الحكومي والخاص، تشمل هذه الخدمات قطاع المدفوعات، وهو القطاع الأكثر نضجًا، وذلك من خلال تقديم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، وتطوير منصات الدفع، والإقراض، والتمويل بأنواعه". (قطار، 2025، صفحة 25)

التكنولوجيا المالية هي استخدام أي تطور تكنولوجي رقمي وتوظيفه في الخدمات المالية، وبالتالي فهي ابتكارات تكنولوجية – مالية حرّكت المنافسة على مستوى البنوك والأسواق المالية من خلال دخول كيانات جديدة لبيئة الأعمال هاته، وهي شركات ناشئة استفادت في بعض الأحيان من مساعدة البنوك العالمية الكبرى. وفيما يلي نحاول رصد مميّزات هذه الشركات والمخاطر الناتجة عن زيادة حجم معاملاتها، وإمكانية إخضاعها لقواعد الضبط والإشراف. (حمدوش و عماني، نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، 2017، صفحة 395)

2- خصائص شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية قدمت حلول جديدة سهلة وقللت من الأنماط المعمول بها في البنوك والمؤسسات المالية، وتتمثل خصائصها في: (بريش، 2023، الصفحات 138-139)

- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود، فعلى سبيل المثال تقدم شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال التأمين خدمات التأمين المصغرة Microinsurance لعدد كبير من العملاء يمتلكون هواتف ذكية ولا يمكنهم الحصول على خدمات تأمين بأسعار معقولة.
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات، فهمي تقدم خدمات مالية تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛
- تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة؛
- سياسة البيانات أولا /الهواتف المحمولة أولا: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة للعملاء، ولا شك أن التحليلات الفورية للبيانات تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص المتاحة.
- السرعة: قد تسمح التحليلات الفورية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، كمثال عن مقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإفراض وأيضا عند التحقق من الهوية الرقمية؛ فعلى سبيل المثال تقدم شركة "ريبل "Ripple خدمة تحويل الأموال دوليا بين البنوك في خلال 20 ثانية، علما أن هذه العملية تستغرق في العادة يومين إلى ستة أيام عمل.
- تقديم خدمات بأسعار منخفضة كثيرا مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية: على سبيل المثال تقدم شركة في المملكة المتحدة خدمة تحويل المال دوليا والتي تعتبر أرخص بثمانية أضعاف وأسرع بخمس مرات من البنوك.

ثانيا: عوامل نجاح شركات التكنولوجيا المالية:

العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاح شركات التكنولوجيا المالية تتمثل فيما يلي: (حمدوش و عماني، نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، 2017، صفحة 397)

- المشاركة العميقة مع الزبائن: وضع الحاجة والرغبة عند الزبون في صميم الاستراتيجية ونموذج الأعمال عند تصميم وعرض المنتج أو الخدمة.

- التحليل باستخدام التكنولوجيا الحديثة: استخدام البيانات الضخمة لتجميع وتحليل واستثمار المعلومات حول الزبائن.
- المصادر الجماعية للأفكار الابتكارية: إتاحة البرمجيات المطلوبة لتطوير المنتجات.
- قنوات تجميع المعارف/شبكات المعرفة: استقطاب المعرفة من مصادر خارجية متمثلة في الأطراف الفاعلة ضمن بيئة الأعمال ومصادر داخلية كمهارات الموظفين المؤهلين من خلال معرفتهم بالتكنولوجيا المالية وقدرتهم على إحداث تغيير هيكلي، الإحداث تغيير في نموذج الأعمال.
- تعلم ثقافة التكنولوجيا المالية من خلال بيئة الأعمال: ثقافة الابتكار، التصميم القائم على الزبون، استكشاف الفرص الجديدة.

الشكل رقم (01): توزيع أفضل شركات التكنولوجيا المالية في العالم حسب القطاع لسنة 2024

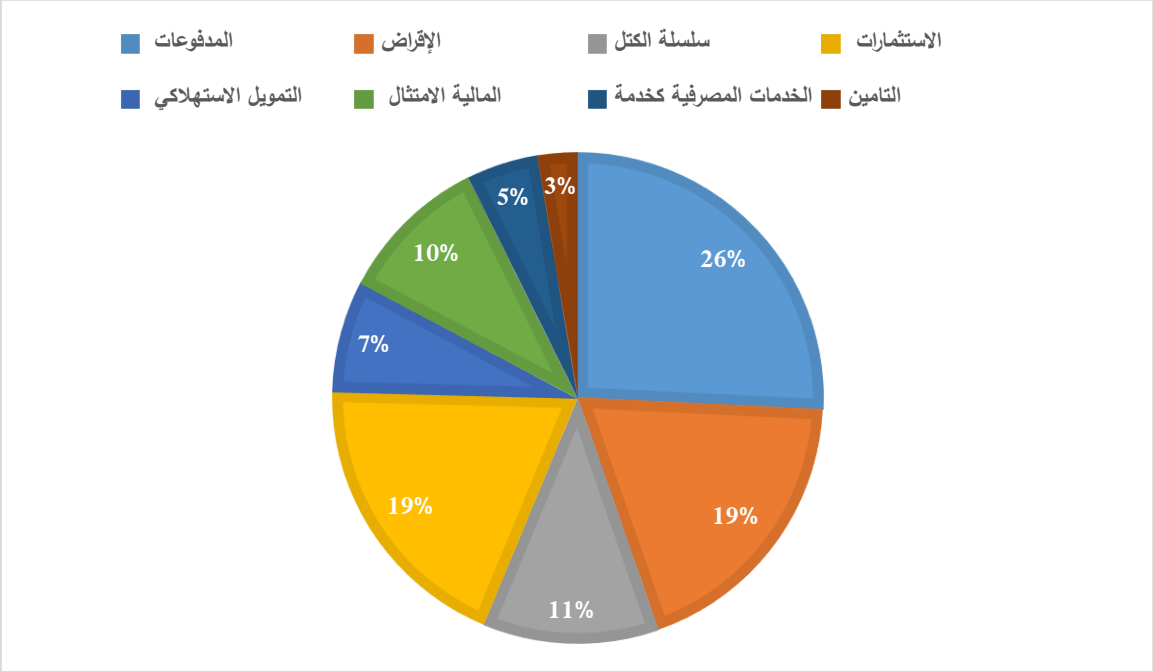

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ماورد في (Growjo, 2024)

ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية وشروط عملها

يمكن تصنيف شركات التكنولوجيا المالية إلى عدة أنواع رئيسية بناءً على الخدمات التي تقدمها، كما تخضع شركات التكنولوجيا المالية لتنظيمات صارمة تختلف من بلد لآخر، لكن هناك مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية التي يجب الالتزام بها.

1- أنواع شركات التكنولوجيا المالية

أحدثت شركات التكنولوجيا المالية ثورة في صناعة الخدمات المالية من خلال توفير حلول مالية مبتكرة تعزز تجربة العملاء، من الدفع عبر الهاتف المحمول إلى البلوكتشين والعملات المشفرة، وفيما يلي سنقوم بعرض الأنواع المختلفة الشائعة لشركات التكنولوجيا المالية التي ظهرت في السنوات الأخيرة: (كردوسي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية-، 2024، الصفحات 68-70)

- شركات الدفع عبر الهاتف المحمول: تقدم هذه الشركات حلولاً تمكن الأشخاص من إجراء الدفوعات من خلال هواتفهم الذكية، حيث تتيح هذه الشركات للمستخدمين تحويل الأموال وإجراء عمليات الشراء ودفع الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، ومن أمثلة عن هذه الشركات نجدPayPal ، و Apple Pay.
- شركات تكنولوجيا التأمين: تستخدم هذا النوع من الشركات التكنولوجيا لتحسين صناعة التأمين من خلال توفير الحلول التي تبسط العمليات وتعزز تجربة العملاء، حيث تقدم هذه الشركات منتجات تأمين مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والتفضيلات الفردية، ومن أمثلة هذه الشركات نجدOscar ، Lemonade Health،Metromile .
- منصات التمويل الجماعي: تسمح هذه المنصات للأفراد والشركات بجمع الأموال لمشروع من خلال التماس المساهمات من عدد كبير من الأشخاص، حيث توفر هذه المنصات مجموعة من الفوائد، بدءًا من الوصول إلى رأس المال حتى التحقق من صحة السوق، ومن أمثلة على هذه المنصات نجد Gofundme Indiegogo Kickstarter
- شركات تحويل الأموال الدولية: تقدم هذه الشركات حلولاً تمكن الأفراد من إرسال الأموال عبر الحدود بسرعة وأمان، حيث توفر هذه المنصات طريقة مربحة وفعالة من حيث التكلفة لتحويل الأموال، خاصة للأفراد والشركات التي تحتاج إلى إجراء دفعات دولية متكررة، ومن أمثلة على ذلك شركة Transfer Wise.
- شركات البلوكتشين والعملات المشفرة: توفر هذه الشركات حلولا وخدمات مبتكرة تتعلق بالعملات الرقمية اللامركزية وأنظمة المعاملات الأمنة، حيث تستفيد هذه الشركات من تقنية البلوكتشين لتوفير منصات شفافة وفعالة ولا مركزية لمختلف التطبيقات، بما في ذلك الخدمات المالية وإدارة سلسلة التوريد والتحقق من الهوية ... وغيرها، ومن أمثلة عن هذه الشركات نجد Coinbase وBinance.
- شركات الإقراض: هي مؤسسات مالية متخصصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات، حيث توفر مجموعة من خدمات الإقراض بما في ذلك القروض الشخصية، التجارية والرهون العقارية، تلعب هذه الشركات دورًا حيويًا في الاقتصاد من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الأموال التي يحتاجونها لأغراض مختلفة مثل تمويل التعليم أو بدء عمل تجاري... وغيرها، مثل Lending Club وSoFi .
- شركات الخدمات البنكية للأفراد: هي مؤسسات مالية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات البنكية للمستهلكين الأفراد، حيث توفر العديد من المنتجات والخدمات بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بطاقات الخصم والائتمان، القروض، الرهون العقارية وخيارات الاستثمار، تلعب هذه الشركات دورًا حاسمًا في إدارة الشؤون المالية الشخصية للأفراد، وتسهيل المعاملات البنكية اليومية وتوفير حلول مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المستهلكين، مثل Revolut، Chimeو N26.

- شركات الاستشارة الآلية وتداول الأسهم: هي شركات مالية تستخدم التكنولوجيا والخوارزميات لتقديم المشورة الاستثمارية الآلية وتسهيل تداول الأسهم للأفراد، حيث تقدم هذه الشركات منصات عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول التي نتيح للمستخدمين إنشاء محافظ استثمارية وتلقي توصيات مخصصة وتنفيذ الصفقات دون الحاجة إلى مستشارين ماليين بشريين تقليديين، تهدف شركات الاستشارة الآلية وتداول الأسهم إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الاستثمار من خلال جعله أكثر سهولة وفعالية من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام، مثل شركة Robinhood و Wealthfront
- تطبيقات الميزانية: هي تطبيقات الهاتف المحمول أو المنصات عبر الإنترنت التي تساعد الأفراد في إدارة شؤونهم المالية الشخصية من خلال توفير أدوات لإنشاء الميزانية وتتبع النفقات وتحديد الأهداف والتحليل المالي، تهدف هذه التطبيقات إلى تبسيط عملية إعداد الميزانية ومساعدة المستخدمين على التحكم بشكل أفضل في إنفاقهم ومدخراتهم ورفاههم المالي بشكل عام، مثل YNAB ، Mint و Personal Capital
- شركات التكنولوجيا المالية المبتكرة: تشير إلى الأساليب الجديدة والمبتكرة التي تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية لتقديم الخدمات والحلول المالية، حيث تستقيد هذه النماذج من التكنولوجيا وتحليلات لبيانات والأساليب التي تركز على المستخدم لتحويل العمليات المالية التقليدية وتعزيز تجربة العملاء، وهي تهدف إلى معالجة الفجوات في السوق، وتوفير خدمات مالية فعّالة ويمكن الوصول إليها، ودفع الابتكار في الصناعة المالية.

هذه الأنواع تمثل مجرد جزء من التنوع الكبير لشركات التكنولوجيا المالية والتي تعمل على تحسين وتبسيط الخدمات المالية بشكل عام وتلبية احتياجات المستهلكين بطرق مبتكرة وفعالة، حيث توجد أنواع مختلفة من شركات التكنولوجيا المالية، والتي يتم تصنيفها في الغالب بناءً على الصناعة التي ينتمي إليها عملاؤها، وبما أن صناعة التكنولوجيا المالية تتطور باستمرار، فستكون هناك أنواع جديدة من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بخلاف تلك المذكورة أعلاه.

2- شروط عمل شركات التكنولوجيا المالية

يتطلب عمل شركات التكنولوجيا المالية عدة شروط نذكر منها:

- تطور سلوك العميل من خلال استخدامه لتقنيات وأدوات متطورة.
- تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا المالية باستخدام مختلف الأجهزة الإلكترونية، مثل الهواتف المحمولة والألواح الرقمية المتصلة بالإنترنت، بهدف تقديم خدمات تلبي تطلعات العميل.
- توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لعمل هذه الشركات.
- توطيد العلاقة بين هذه الشركات والبنوك.
- العمل على استحداث خدمات وابتكارات جديدة في المجال المصرفي والمالي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قطاع التأمين

يُعدّ قطاع التأمين ركيزة أساسية في أي اقتصاد حديث، حيث يوفر شبكة أمان للأفراد والشركات ضد المخاطر غير المتوقعة، تتجلى أهميته في قدرته على تعويض الخسائر، وحماية الأصول، وتوفير الاستقرار المالي، مما يشجع على الاستثمار والنمو. لذا، فإن فهم المفاهيم الأساسية للتأمين يُصبح ضروريًا لكل من يسعى لحماية نفسه وممتلكاته، وكذلك للمساهمة في بناء مجتمع أكثر أمانًا وازدهارًا.

المطلب الأول: ماهية قطاع التأمين

تقوم فكرة التأمين على حماية الفرد أو المؤسسة من الخسائر المادية التي يتعرض لها نتيجة وقوع الخطر المؤمن ضده، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان شركات التأمين تقوم بتعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مجالات استثمارية متعددة طبقا لالتزاماتها مما يؤدي بالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ودفع بعجلة التنمية.

أولا: نشأة التأمين وتطوره

يجد المتتبع لتاريخ التأمين أنه بدأ أولاً كنظام تعاوني بحت يجمع بين الأفراد المعرضين لخطر معين بغرض تخفيف وطأة الخسارة على الشخص سيئ الحظ الذي لحقت به وذلك عن طريق توزيع هذه الخسارة على جميع الأفراد المشتركين في النظام.

ويذكر ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة من صوره المتعددة. ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من يتفق له جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله في الرحلة حسب الأحوال. كما كانوا يتفقون أيضا على تعويض من تبور تجارته بنفس الطريقة السابقة.

ويعتبر التأمين البحري أقدم أنواع تأمينات الممتلكات، ويمكن القول بأن أصل التأمين البحري يرجع للسنة 215 قبل الميلاد حيث ظهر من الوثائق القديمة أي مستوردي المعدات الحربية في العصر الروماني كانوا يطالبون الحكومة الرومانية بأن تتحمل جميع الخسائر الناتجة عن هجوم الأعداء أو الأعاصير والتي تحدث لهذه المعدات أثناء مرحلة نقلها.

وقد عرف الرومان والإغريق ما يسمى بعقد القرض البحري حيث يعرض أحد الممولين إلى صاحب السفينة قبل بدء الرحلة مبلغا من المال بضمان السفينة أو البضاعة أو كليهما فاذا فقدت فلا يسترد القرض ،أما اذا وصلت السفينة سالمة إلى ميناء الوصول فان المقرض يسترد القرض وفوائده ؛حيث كانت الفائدة مرتفعة جدا حيث بلغت 12 وهي ضعف الفائدة للقروض العادية وقد أعتبر أن 6 منها فائدة القرض الباقي يمثل قسطا للتأمين البحري ، كما يعتبر القرض الذي لا يرد في حالة تعرض السفينة أو البضاعة لحادث غرق أو قرصنة بمثابة تعويض عن الخسارة (ونرى أن عملية القرض البحري بالصورة البدائية التي ظهرت بها تندرج تحت أعمال المقامرة والرهان بهدف تحقيق أرباح طائلة، حيث لم يكن يتوافر لها القواعد الفنية للتأمين).

وتعتبر البداية الحقيقية للتأمين البحري في إيطاليا في أوائل القرن الرابع عشر ثم انتقل بعد ذلك إلى باقي دول العالم مع انتشار وازدهار التجارة الخارجية.

وهكذا ارتبط التأمين البحري بشخص إدوارد لويدز الذي فتح مقهى بلندن جعل منه ملتقى للمهتمين بالشؤون البحرية، وذلك في نهاية القرن السابع عشر، فظهرت جماعة تحمل اسم الويدز.

وفي سنة1871صدر قانون يمنح الشخصية القانونية لجماعة اللويدز، تتمتع بمركز مهم في مجال التأمين البحري الدولي، جعل منها سوقا دوليا لهذا النوع من التأمين.

بالنسبة للتامين من الحريق فقد عرف في بريطانيا وأواسط أوروبا من خلال نقابة الحرفيين التي كانت تتعهد بتعويض كل من تتعرض ممتلكاته للخسارة بسبب الحريق من خلال صندوق لجمع التبرعات من الحرفيين، وعقب حريق لندن الشهير في سنة 1666 والذي دمر معظم المدينة وبلغت خسائره في ذلك الوقت أكثر من عشرة ملايين جنيها إسترلينيا تأسست جمعيات الصداقة Friendly Societies لتعويض أصحاب المنازل عن خسائر الحريق، ثم ظهرت بعد ذلك شركات التأمين من الحريق في معظم دول العالم.

وتعتبر وثيقة تأمين الحياة باسم المواطن الإنجليزي، وليام جيبس والتي صدرت سنة 1583 أقدم وثيقة أمكن رصدها للتأمين على الحياة.

وظهرت بعد ذلك أنواع أخرى من التأمين منذ أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية وتأثر النشأ الصناعي باستخدام البخار والآلات البخارية وما نتج عن ذلك من إنشاء المصانع الكبيرة المجهزة بالآلات ومعدات كان لها أثر زيادة حجم الأخطار الموجودة وتبع ذلك ظهور أخطار جديدة لم تكن معروفة من قبل؛ حيث بدأت شركات التأمين المساهمة في الظهور بعد أن كانت الجمعية التعاونية هي الأساس ، وظهر التأمين على الحياة الصناعي ثم تبعه التأمين على الحياة الجماعي ، كما بدأت تأمينات الحوادث الشخصية في الظهور وازدادت أهميتها باختراع القطارات والسيارات والطائرات.

وفي بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بتأمين وسائل النقل نفسها من أخطار التصادم والسرقة والحريق وظهر تأمين السيارات وتبعه تأمينات السرقة ونفوق الماشية والتأمينات الهندسية. (هوادف، قطاع التامين في ظل تحرير الخدمات المالية –دراسة حالة الجزائر–، 2017، الصفحات 80–83)

ثانيا: تعريف التأمين وخصائصه

يُعد التأمين آلية مالية واجتماعية أساسية تهدف إلى حماية الأفراد والمؤسسات من تبعات المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وذلك من خلال توزيع أعباء الخسائر المحتملة على مجموعة كبيرة من المشتركين، مما يوفر الأمان والاستقرار المالي.

1- تعريف التأمين:

يُعرف التأمين بأنه "عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض آخر عن خسارة أو تلف أو مسئولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مسبقاً".

كما عُرف بأنه "تعهد من جانب شخص بأن يدفع لآخر نقداً، أو أي شيء أخر ذي قيمة مالية، في حالة حدوث حادث عرضي خارج عن إرادة أحد الطرفين، وذلك بشرط أن يكون للشخص الموعود بالدفع مصلحة أخرى بجوار مصلحته الناشئة عن العقد". (شباشبة، 2022، صفحة 82)

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع....الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر فالاقتصادي الأمريكي ويلبت عرف التأمين على أنه مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبء الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص. (بوعيشاوي، 2018، الصفحات 7-8)

ومن التعاريف السابقة يمكن تعرف التأمين كما يلي:

التأمين هو اتفاق تتعهد بموجبه جهة (شركة التأمين) بتعويضك ماليًا عن أي خسائر أو أضرار قد تحدث لك بسبب حادث غير متوقع، مثل حادث سيارة أو حريق منزل. في المقابل، تدفع أنت مبلغًا ماليًا صغيرًا بانتظام (قسط التأمين). الفكرة هي أن الجميع يدفعون قليلاً، وعندما يتعرض أحدهم لخسارة كبيرة، يتم تعويضه من هذه المدفوعات الجماعية.

2- خصائص التأمين:

هناك عدة خصائص نذكر منها: (بركان، 2024، الصفحات 64-65)

- توفير الأمان وراحة البال من خلال تخفيفه درجة القلق والخوف لدى الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال، على اعتبار وجوده يوفر الضمان لتوفير التعويضات المالية عن الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار معينة؛
- يسمح التأمين للأفراد والعائلات باستعادة نفس المركز المالي السابق قبل وقوع الخسارة، وبالتالي الحفاظ على نفس المستوى المعيشي دون اللجوء إلى طلب المساعدة من الغير؛
- إن التعويض يضمن استمرار المشاريع في مزاولة نشاطها، وبالتالي يحفظ وظائف العاملين في تلك المشاريع، كما يضمن استمرار توفير السلع للمستهلك، وهو بذلك يضمن الاستقرار الاقتصادي للأفراد والمشروعات؛
- إن صناعة التأمين تمثل مصدرا من مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال توظيف أقساط التأمين لتمويل ودعم المشاريع الاقتصادية والمالية والاستثمار بها، ولا شك أن هذه الاستثمارات تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إن التأمين يعتبر أساس للائتمان التجاري، فهو يشجع على التوسع في عمليات القرض وعمليات البيع بالتقسيط، بحيث يضمن حصول المقرضين والبائعين على حقوقهم كاملة في حالة وفاة المدين أو المشتري، ويضمن للمدين سداد الرصيد المتبقي من الدين إذا ما توفي قبل السداد؛

- يساهم التأمين في تطوير وسائل الوقاية والمنع بهدف تخفيض معدل تكرار وقوع الحوادث أو تقليل حجم الخسائر المتوقعة، وذلك من خلال قيام مؤسسات التأمين بإجراء البحوث والدراسات أو دعمها وجلب المختصين في مجال الأمن والسلامة من أجل استحداث وتطوير تلك الوسائل وتقديم التوصيات التي من شأنها تقليل الخسائر؛
- تمثل أقساط التأمين جزءا لا يستهان به من المعاملات التجارية الدولية في شكل استيراد وتصدير غير مرئي تعتمد عليه دول كثيرة، كجزء هام من صادراتها ويعود عليها بمبالغ طائلة في شكل أقساط تأمين وإعادة تأمين.

ثالثا: مزايا وأهمية التأمين

يُعدّ التأمين ركيزة أساسية في بناء مجتمعات مستقرة وآمنة، فهو لا يقتصر على تعويض الخسائر المادية فحسب، بل يمتد ليشمل توفير شعور بالطمأنينة والأمان للأفراد والشركات في مواجهة تقلبات الحياة ومخاطرها المتعددة.

1- مزايا التأمين:

لنظام التأمين العديد من المزايا والفوائد التي يقدمها للمجتمع بصفة عامة ولمكوناته بصفة خاصة، فمنها ما تلمس الجوانب الاقتصادية والمالية وكذلك الجانب الاجتماعي. وهذه المزايا نوردها فيما يلي: (شباشبة، 2022، الصفحات 84-86)

- يسهم في توزيع الخسائر على أكبر عدد ممكن من الوحدات المتشابهة والمتجانسة المعرضة لنفس الأخطار بما يحقق مفهوم تفتت الخسائر؛
- يعمل على استقرار قطاع الأعمال نتيجة لتخفيض الخسائر المادية التي قد يتعرض لها قطاع الأعمال سواء على مستوى المنظمات أو الموارد البشرية والمادية بها؛
- زيادة معدلات الإنتاج نظراً للشعور بالأمان من قبل أرباب العمل والعمال كنتيجة لمحاولة تغطية الخسائر المادية التي قد تلحق بمستلزمات الإنتاج وكذلك العمال؛
- يسهم في تخفيض معدلات تكرار الحوادث التي يؤدي تحققها إلى خسائر مادية، عن طريق تقديم مجموعة من النصائح والإرشادات والشروط الواجب توافرها في الوحدات حتى يُبرم عقد التأمين؛
- يسهم في زيادة وتنشيط معدلات الائتمان التجاري وإرساء الثقة سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين من خلال ضمانات تأمين العقارات وغيرها من المخاطر المالية التي قد تتحقق؛
- يسهم في تكوين وتجميع المدخرات الضخمة ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل الخطط التنموية، من خلال مجموعة الأقساط التي تدفع من قبل المؤمن لهم والتي يُعاد استثمارها بوضعها في أوعية ومحافظ مالية لمجابهة أية تعويضات ضخمة؛
- يسهم في نمو التجارة الخارجية وتدفق النقد الأجنبي للداخل، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وكذلك ميزان المدفوعات للدول؛

- تخفيض معدلات الخوف والقلق والشكوك حول المستقبل، وإحلال الآمان والطمأنينة والارتياح حول المستقبل، بما يقدمه التأمين من حماية للممتلكات والأرواح والمسئوليات تجاه الغير؛
- تكريس مفهوم الشعور بالمسئولية سواء تجاه الشخص في ذاته أو تجاه الغير سواء الطبيعي أو الاعتباري عن طريق مساهمة الشخص في ضمان تعويض الآخرين عن أية حوادث ينتج عنها خسائر مادية؛
- يسهم في تماسك المجتمعات واستقرارها من خلال الفوائد التي تعم على المؤمن لهم من خلال تأمينات الحياة وما يترتب عنها من استقرار لأسرة المتوفى بالإضافة إلى التعويضات التي تدفع نتيجة تحقق بعض الحوادث مثل الحريق والفيضانات والزلازل وما في حكمها والتي تسهم في إعادة وضع المؤمن له إلى ما
كان عليه قبل تحقق الحادث أو التقليل من الخسائر المترتبة؛
- يسهم في حماية بعض الشرائح الضعيفة في المجتمع والمتمثلة في كبار السن ومخاطر الشيخوخة بالإضافة أو أولئك الذين يعملون في ظروف وبيئات محفوفة بالمخاطر؛
- يعتبر عامل مهم من عوامل الوقاية في المجتمع من خلال ما يقدمه من أدبيات من شأنها آن ترقى بثقافة التأمين وترشد الآخرين وتنبههم إلى الطرق والأساليب والوسائل المتاحة أمامهم لتقليل أثر الخسائر المادية والوقاية من نتائجها المدمرة للممتلكات والحياة في المجتمع؛
- يسهم في زيادة الرفاهية والتطور المجتمعي من خلال تهيئة بيئة آمنة مستقرة تميز بانخفاض مستويات الخسائر وبطمأنينة تجاه المستقبل.

2- أهمية التأمين:

حقق التأمين أهدافا اجتماعية واقتصادية تمكننا من استنتاج أهمية التأمين كما يلي (بيراز، تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة سلامة للتأمينات، الجزائر-، 2020، الصفحات 11-12):

- جلب الأمان: حيث يحقق عقد التأمين الأمن والأمان على مستوى الفرد من خلال التأمين ضد مخاطر الحياة، أو على المستوى الاجتماعي من خلال الضمان الصحي.
- تنشيط الائتمان: يعتبر التأمين وسيلة هامة من وسائل الائتمان بالنسبة للفرد والجماعة فبالنسبة للفرد بسهل التأمين له الحصول على القروض، وبالنسبة للدولة فإن شركات التأمين تجمع مبالغ طائلة تستخدمها في إصدار السندات.
- زيادة الكفاية الإنتاجية: حيث أن التأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان والطمأنينة في نفوسهم، وهذا ما يمكنهم من العمل وابتكار الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج وتحسين مستواه.
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات: تأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

- التشجيع على القيام بالمشروعات الاقتصادية: إن الحماية التأمينية التي يقدمها عقد التأمين للمؤمن له والتي تتبلور في ضمان تعويضه عن الخسائر المحتملة خير ضمان لاستمرار المشروع وعدم التوقف عن العمل بسبب ما يلحق به من خسارة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة بما يضمنه له من تعويض مادي عن الخسائر التي تحدث ي دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو تعرضه للبطالة، كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة، وكل ذلك يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الثاني: تقسيمات التأمين وعناصر التأمين

يتسم التأمين بتنوعه وشموليته، حيث ينقسم إلى فئات متعددة تلبي احتياجات مختلفة للأفراد والمؤسسات، بينما ترتكز جميع هذه الأنواع على عناصر أساسية تضمن فعاليته وتحقيق أهدافه في إدارة المخاطر.

أولا: تقسيمات التأمين

ينقسم نظام التأمين إلى قسمين رئيسيين هما التقسيم العلمي للتأمين والتقسيم العملي للتأمين فيما ينقسمان إلى عدة تقسيمات حسب طبيعيين وهدف وخصائص التأمين. وفيما يلي سرد لهذين التقسيمين كما يلي: (شباشبة، 2022، الصفحات 89-93)

1- التقسيم العلمي للتأمين:

1-1- التقسيم العلمي للتأمين حسب طبيعة الوحدة (الشيء) المعرض للخطر:

ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام هي تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات وتأمينات المسئولية كما يلي:

- **تأمينات الأشخاص:** ويدخل تحت طائلة هذا النوع من التقسيمات العلمية للتأمين كل أنواع التأمين التي يكون الخطر المؤمن عنه يصيد الأشخاص أنفسهم في أجسادهم أو دخلهم ومن أمثلة هذا النوع من التأمينات ما يلي:
  - التأمين على الحياة ومنه التأمين ضد خطر الموت وكذلك التأمين ضد أخطار الحياة بالإضافة إلى التأمين المختلط والذي يجمع التأمين ضد الموت والحياة معاً.
  - التأمينات الاجتماعية وهي التي تتضمن التأمين الصحي وضد إصابات العمل بالإضافة إلى التأمينات ضد البطالة وضد العجز والشيخوخة.
- **تأمين الممتلكات:** ويضم هذا النوع كل أنواع الأخطار التي يقع على الممتلكات وينتج عنها خسائر مادية تؤدي عن تحققها إلى نقص كلي أو جزئي في الممتلكات ومن أمثلتها: التأمين البحري والتأمين من الحريق وكذلك التأمين ضد السرقة وتأمين السيارات بالإضافة إلى تأمين ضد أخطار المحاصيل الزراعية والماشية والتأمين ضد أخطار الزلازل والبراكين والحروب وأخطار الإعسار المالي.

- **تأمينات المسئولية المدنية:** ويتضمن هذا النوع الأخطار التي تصيب الآخرين بسبب الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ويكون نتيجتها ضرر يلحق بممتلكات الآخرين أو ذواتهم ومنها:
  - تأمين المسئولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات والمركبات الآلية.
  - تأمين المسئولية المدنية لأصحاب المتاجر والمطاعم والمقاهي وما في حكمها.
  - تأمين المسئولية المدنية لأصحاب المخازن والعمارات والمستودعات.
  - تأمين المسئولية المدنية لأصحاب الأعمال مثل المقاولون والمنتجين
  - تأمين المسئولية المدنية لأرباب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين والمهندسين وما في حكمهم.
  - تأمين المسئولية المدنية للمستأجرين والمؤجرين للعقارات.

1-2- التقسيم العلمي حسب وطأة الأخطار:

ينقسم بدوره إلى تأمينات تغطي الأخطار العامة وأخرى تغطي الأخطار الخاصة كما يلي:

- **التأمينات التي تغطي الأخطار العامة:** ويندرج تحت هذا النوع من التأمينات كل الأخطار التي تصيب قطاعات كبيرة من المجتمع، مثل خطر الزلازل، والأعاصير، والحروب وكذلك الفيضانات
- **التأمينات التي تغطي الأخطار الخاصة:** وهي التي يكون موضوعها ومضمونها تلك الأخطار التي تصيب عدد محدود من الأشخاص والتي عادة ما تكون في صورة حوادث الحريق أو حوادث السرقة.

2- التقسيم العملي للتأمين:

ينقسم بدوره إلى عدة تقسيمات وهي حسب فروع التأمين وكذلك حسب الهيئة أو الجهة التي تنظم وتدير

عملية التأمين بالإضافة إلى ما إذا كان التأمين اختيارياً أو إجبارياً وتنقسم هي الأخرى إلى تقسيمات فرعية كما يلي:

2-1- التأمين حسب الفروع: وبدوره ينقسم إلى التأمينات التالية:

- **التأمين على الحياة:** ويتضمن كل أنواع التأمين التي تغطي الأخطار المتعلقة بحياة الأشخاص الطبعيين أو بصحتهم.
- **التأمين من الحريق:** ويغطي هذا النوع من التأمينات الخسائر المادية التي تترتب عن تحقق حادث الحريق والذي ينتج عنه تلف في الممتلكات أو الثروات سواء جزئي أو كلي بالإضافة إلى تغطية الخسائر الغير مباشرة تحقق حادث الحريق ومنها على سبيل المثال خسائر توقف العمل، وكذلك مصاريف التشغيل الإضافية.
- **التأمين البحري:** يغطي هذا النوع من التأمينات كل الأخطار التي ينتج عنها خسائر مادية تتعرض لها وسائل النقل البحري أو الشحنة أو أجرة الشحن، كما أنها في بعض الأحيان تشمل بعض الأخطار الأخرى التي تتعرض لها الشحنة أثناء نقلها للمستفيد أي أنها تتجاوز عملية النقل من ميناء إلى أخرى لتغطي النقل من المورد إلى المستورد.

- **تأمين الحوادث المتنوعة:** ويندرج تحت هذا النوع من التأمين أغلب الأخطار التي لم تذكر صراحة في الأنواع السابقة في حالة توفر شروط تأمين الأخطار.

2-2- تقسيم التأمين حسب الجهة التي تزاوله: وينقسم بدوره إلى التقسيمات التالية:

- **التأمين التبادلي:** وهذا النوع من التأمينات يتعاون فيه مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في تحمل عبء الأخطار التي قد تنشأ لأحد الأشخاص المكونين للمجموعة بحيث يتم تعويضه عن الخسارة المالية التي لحقت به جراء تحقق حادث ما موضوع التأمين. فعملية التأمين تكون تبادلية بين الأشخاص المكونون للمجموعة التي تواجه نفس الأخطار وتعمل في نفس البيئة وتتعامل مع نفس المعطيات.
- **التأمين الذاتي:** حيث تتحمل الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية عبد المخاطر والنتائج التي قد تترتب عن تحقق الحادث من خسائر مالية في حالة توفر شروط ومعايير موضوع التأمين. وقد يُلجأ في هذه الحالة إلى استقطاع مبلغ محدد لمجابهة أي خسائر مادية في المستقبل.
- **التأمين التجاري:** تنظمه وتديره هيئات ومنظمات متخصصة وذات خبرة في هذا المجال حيث تقوم بتجميع الأخطار المتشابهة والمتجانسة وتقوم بعمليات إحصائية رياضية لغرض تقدير مبلغ التعويض مقارنة قط التأمين. وهنا تنفصل شخصية المؤمن له عن المؤمن بعكس الحالتين السابقتين في التأمين التبادلي والذاتي.
- **التأمين الاجتماعي:** وعادة ما تتبناه الدولة وتفرضه على أفراد المجتمع أو شريحة منه بسبب عدم قدرتهم على تحمل أخطار قد يوجهونها. بحيث يقوم كل شخص بتسديد قسط التأمين من دخله.
- **التأمين الحكومي:** ترفض بعض شركات التأمين قبول بعض الأخطار التي تؤثر على عدد كبير من أفراد المجتمع أو قد تطلب أقساطاً مرتفعة بعض الشيء نظير قبولها لتغطية الأخطار، وهنا تتدخل الدولة لتقوم بدور المؤمن فتقوم بتغطية هذه الأخطار من خلال صناديق خاصة أو هيئات أخرى تدير هذه الأخطار لحساب الدولة.
- **صناديق التأمين الخاصة:** وهي تكون في حدود ضيقة خاصة بذوي المهنة الواحدة أو الهواية الواحدة أو التطلعات الواحدة فلا يسمح باشتراك سواهم.

  وهذه الصناديق لا تحتاج إلى رأس مال بل تمول من خلال نظام دفع بسيط كالمساعدات أو التبرعات الخارجية ومن أمثلتها صناديق الزواج.

3- التقسيم فيما إذا كان التأمين اختيارياً أو إجبارياً: وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

3-1- التأمين الاختياري: وهو جميع أنواع التأمينات التي يقدم عليها الشخص دون أن يجبره عليها أحد بل بمحض إرادته، وهي عادة ما تصدرها شركات التأمين.

3-2- التأمين الإجباري: ويجبر الشخص على شراءه لأسباب عديدة. ومثال على التأمين الإجباري ضد حوادث السيارات.

ثانيا: العناصر الأساسية للتأمين

تتمثل عناصر التأمين فيما يلي:

1- عقد التأمين:

1-1- مفهوم عقد التأمين: وهو عقد (اتفاق) بين المؤمن والمؤمن له يتعهد فيه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار والخسائر المغطاة بموجب العقد ويكون هذا التعويض عينيا أو ماليا وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع قسط التأمين.

كما له نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين في مقابل أن يقوم الطرف الثاني المؤمن له والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه، بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة (القسط) على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه ويكون لصالح المستفيد، حيث إن المستفيد قد يكون الشخص نفسه المؤمن له، أو شخص آخر، يشترط أن يكون التأمين لصالحه، وعند تقابل إرادتي الطرفين يصبح العقد قائما قانونا وملزم للطرفين كل على حسب التزامه، حيث يتأكد هذا التعاقد بتحرير وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين. (وهاب، محددات الملاءة المالية في شركات التأمين –دراسة قياسية–، صفحة 14)

أبرز العناصر الأساسية الواجب توفرها في عقد التأمين تتمثل فيمايلي:

- الطرف الأول: وهو المؤمن أو هيئة التأمين وهو الشخص الذي يقوم بمزاولة أعمال التأمين بما لديه من خبرة كافية.
- الطرف الثاني: وهو المؤمن له أو المستأمن وهو الشخص الذي يطلب التأمين ويشتريه ضد خطر قد يتعرض له في المستقبل.
- مبلغ التأمين: وهو المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول (المؤمن) بسداده للمؤمن له (المستأمن) في حال تحقق الخطر المؤمن منه.
- وثيقة التأمين: وهي الإثبات الكتابي لوجود التعاقد بين كل من المؤمن والمؤمن له وعادة ما تحتوي على كل شروط التعاقد والتزامات كل طرف تجاه الآخر، هناك بعض البيانات التي عادة ما تذكر وتتضمنها وثيقة التأمين وهي مهمة للطرفين. نذكر منها ما يلي:
- أسماء المتعاقدين وصفاتهم وأية بيانات تعريفية بحقهم.
- الأشياء موضوع التأمين (المؤمن عليه).
- الخطر المؤمن منه ويذكر صراحة في الوثيقة مثل خطر الحريق أو السرقة أو الحياة أو الوفاة.
- المبلغ المؤمن به (رأسمال الوثيقة) أو مبلغ التأمين وهو المبلغ الواجب دفعه عند تحقق الخطر المؤمن منه وتحقق الخسارة. وفي تأمينات الحياة يكون المبلغ محدد مسبقاً أما في تأمينات الممتلكات والمسئولية والتي ينطبق عليها مبدأ التعويض يكون التزام المؤمن بتعويض الخسارة على ألا يتجاوز التعويض قيمة مبلغ التامين.

- قسط التأمين: وهو المبلغ من المال الذي يدفعه المؤمن له (المستأمن) نظير تعهد الطرف الآخر (المؤمن) بتغطية الخسارة التي تقع حال نحقق الحادث المؤمن منه وفق الشروط والمبادئ المتفق عليها سلفاً.
- مدة التأمين: وهي المدة التي يتفق عليها المؤمن والمؤمن له (المستأمن) على سريان التأمين خلالها.
- قسط التأمين: القسط في التأمين التجاري، ومقدار الاشتراك في التأمين التعاوني، وهو ما يقوم المؤمن له أو المستأمن إلى المؤمن، وذلك مقابل أن يقوم الأخير بالتغطية التأمينية للشخص أو الشيء موضوع التأمين عن الخطر المؤمن عليه. وتحدد قيمة هذا القسط حسب عوامل مختلفة تقدرها شركات التأمين بعد إحصائيات وحسابات مبنية على دراسة احتمالات الخطر، وحجمه ومقدار التعويض المتفق عليه في حالة وقوعه. (بيراز، تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية –دراسة حالة سلامة للتأمينات، الجزائر–، 2020، صفحة 7)

1-2- خصائص عقد التامين:

يميز عقد التأمين بالخصائص التالية:

1-2-1- عقد ملزم للطرفين: حيث يلتزم المؤمن له بدفع أساط التأمين، في حين يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر المؤمن منه، ويلا حظ أن التزام المؤمن له بدفع أقساط التأمين التزام محقق وقائم من وقت إبرام العقد، أما التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين فهو التزام احتمالي لا يقوم إلا إذا تحقق الخطر المؤمن عنه. (هوادف، قطاع التأمين في ظل تحرير الخدمات المالية–دراسة حالة الجزائر–، 2017، الصفحات 88-89)

1-2-2- عقد معاوضة: ومؤدى ذلك أن كلا المتعاقدين يأخذان مقابل، فالمؤمن له يقوم بدفع الأقساط ليتحمل المؤمن تبعات الحوادث والكوارث عند تحقق ووقوع الخطر المؤمن منه، ليحصل المؤمن له حينئذ على مبلغ التعويض المستحق، وحتى في الحالات التي لا يتحقق فيها الضرر المؤمن ضده طوال سريان مدة العقد، فهذا لا ينفى عن عقد التأمين صفة المعاوضة على أساس أن شركة التأمين قد أعطت للمستأمنين عوض الأقساط المكتتبة الشعور بالحماية والأمان والاطمئنان والاستقرار النفسي. وفي هذا الإطار ، فإن الصفة التعويضية عن الخسارة المالية الاحتمالية لا يمكن تعميمها مطلقا على كافة أنواع التأمينات فهذا الطرح غير دقيق وليس بصحيح، إذ هي تقتصر على نوع واحد فقط وهو التأمين من الأضرار، دون النوع الآخر وهو التأمين على الأشخاص، ففي النوع الأول فقط يهدف التأمين إلى تعويض المؤمن له عن ضرر يصيب ذمته المالية، أما النوع الثاني فليس لفكرة الضرر أو التعويض محل، لأن مبلغ التأمين فيه يستحق بمجرد حلول الخطر المؤمن ضده حتى ولو لم يكن هناك أي ضرر واقع على اعتبار أن المؤمن له قد يعين مستفيدا من التأمين تعود إليه الفائدة من التأمين. (قندوز، 2016، صفحة 79)

1-2-3- عقد احتمالي: وهو العقد الذي لا يستطيع أحد من طرفي العقد تحديد المنفعة التي يحصل عليها مند التعاقد حيث لا يمكن تحديدها إلا عند تحقق الخطر، فاحتمال الكسب والخسارة أمر محقق لطرفي

عقد التأمين فاذا لم يقع الخطر يخسر المؤمن له قيم القسط والذي يربحه المؤمن دون مقابل، وإذا تحقق الحادث خسر المؤمن مبلغ التأمين وكسب المؤمن له مبلغا أكبر من القسط الذي التزم بدفعه.

1-2-4- عقد إذعان: وهو ذلك العقد الذي يكون فيه طرف قوي يملي شروطه على الطرف الأخر، ولكن لتشريعات تحاول حماية الطرف الأضعف وذلك من أجل أن تكون الكفة متوازنة بين الطرفين.

2- المستفيد أو المؤمن له:

يمكن أن نقول عنه أنه: "الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته المالية، وهو طالب التأمين، ويلتزم بدفع الأقساط للشركة المؤمنة".

أما المستفيد فهو الشخص الذي تؤول له المنفعة التأمينية المترتبة عن العقد، بمعنى أنه الشخص الذي يؤول مبلغ التأمين إليه في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه أو أي شخص آخر يحدده المؤمن له.

3- المؤمن:

المؤمن هو شركة (هيئة) التأمين التي تقدم الحماية التأمينية للأفراد وهي تلتزم بدفع التعويض أو مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

كما يمكن أن نعرف المؤمن بأنه: "الجهة التي تقدم خدمات التأمين، وتحصل على الرسوم عن طريق بيع بوليصات التأمين التي تتضمن التغطية التأمينية، وتكون مؤسسات تجارية لغرض الربح أو تعاونيات لمنفعة المشتركين في البرنامج أو الحكومة".

4- قسط التأمين:

يمكن أن نقول إنه ثمن التأمين، أي المبلغ المترتب على المؤمن له تجاه المؤمن في مقابل تكفله بالنتائج المترتبة عن الخطر، ويحدد قسط التأمين بشكل عام على أساس الاتفاق وهو يشمل جزأين، يدعى الأول القسط الصافي أو النظري (ينتج عن المعطيات الإحصائية)، ويدعى الثاني بالأعباء أي المصاريف العامة التي تحملها شركة التأمين، والتي يتم تحصيلها من كل قسط بنسبة معينة وثابتة في جميع التأمينات المتعلقة بالأخطار المتشابهة.

5- التعويض:

تلتزم شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين بأن تدفع للمؤمن له أو إلى المستفيد، مبلغ التأمين عند وقوع الضرر أو الحادث المؤمن منه مقابل الأقساط التي دفعها المؤمن له، ويمكن أن يتضمن هذا سداد الخسارة والدفاع عن المؤمن له في حالات قانونية معينة.

6- بوليصة التأمين:

تصدر بوليصة التأمين لإثبات عقد التأمين بين الأطراف وعملية التراضي بينهما، وتظهر هذه الوثيقة أو البوليصة كل شروط العقد سواء كانت عامة أو خاصة إلى جانب البيانات المتعلقة بالتأمين، وتختلف الوثائق في نموذجها باختلاف الشيء موضوع التأمين والغرض من العملية التأمينية وما تقوم بتغطيته من أخطار.

7- المدة الزمنية:

حيث إن عقد التأمين يعتبر من العقود الزمنية، أي المرتبطة بمدة محددة تبينها وثيقة التأمين ويكون خلالها عقد التأمين ساريا، ففي تأمينات الممتلكات تكون المدة سنة، وفي تأمينات النقل قد تكون المدة أقل من سنة حتى وصول البضاعة، أما في تأمينات الحياة فتكون لأكثر من سنة، وفي تأمينات أخطار المقاولات تكون المدة حتى انتهاء تنفيذ المشروع1، وتنقسم أنواع التأمين من حيث المدة إلى ثلاثة أقسام هي:

- التأمينات طويلة الأجل: ويقصد بها تأمينات الحياة التي تتراوح فيها مدة التأمين من 5 إلى 25 سنة، هناك أيضا وثائق لمدى الحياة؛
- التأمينات قصيرة الأجل: ويقصد بها تأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية حيث يتم التعاقد عادة لمدة سنة واحدة أو أقل، وقد تتجدد الوثيقة سنويا بصورة تلقائية (قابلة للتجديد) وذلك حسب الاتفاق، رغم ذلك قد تصدر وثائق تأمين الممتلكات لفترة قد تطول إلى ثلاث أو خمس سنوات؛
- التأمين لأيام محدودة: ويقصد بها وثائق تأمين الرحلة هي تأمين الطيران والتأمين البحري. (وهاب، محددات الملاءة المالية في شركات التأمين-دراسة قياسية-، الصفحات 15-16)

المطلب الثالث: شركات التأمين

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية محورية في الاقتصادات الحديثة، حيث تلعب دوراً حيوياً في توفير الأمان والحماية للأفراد والشركات والممتلكات ضد مجموعة واسعة من المخاطر. تعمل هذه الشركات على مبدأ توزيع المخاطر، حيث تجمع الأقساط من عدد كبير من المؤمن لهم، لتشكل وعاءً مالياً يُستخدم لتعويض أولئك الذين يتعرضون لخسائر محددة ومؤمن عليها.

أولا: تعريف شركات التأمين وخصائصها

تُعد شركات التأمين كيانات مالية متخصصة تُقدم حماية ضد المخاطر المستقبلية، وتتميز بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية.

1- تعريف شركات التأمين:

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عتد وقوع الحدث المؤمن عليه.

تعرف شركة التأمين على أنها: "مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضا شركات وصناديق الاستثمار". (وهاب، محددات الملاءة المالية في شركات التأمين-دراسة قياسية-، صفحة 38)

2- خصائص شركات التأمين:

لشركات التأمين مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه الخصائص نجد مايلي: (وهاب، محددات الملاءة المالية في شركات التأمين–دراسة قياسية–، صفحة 39)

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال وذلك بتحديد نسب استثمارية ضروري الالتزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية؛
- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها، وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم؛
- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب؛
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة،
- انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى للشركة التأمين معرفة مداخيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناءا على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقق الخسائر وحجمها.

ثانيا: وظائف شركات التامين

تضطلع شركات التأمين بمهام متعددة تتجاوز مجرد تعويض الخسائر، لتشمل أدوارًا حيوية في إدارة المخاطر، تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتقديم قيمة مضافة للمجتمعات والأفراد. (Rejda & McNamara, p. 117)

1- التسعير وتحديد الأسعار:

هي كيفية تحديد أسعار وثائق التأمين (الأقساط). يتضمن ذلك تحليل البيانات الإحصائية، وتقييم المخاطر، وتطبيق المبادئ الاكتوارية لضمان أن تكون الأقساط كافية لتغطية المطالبات والمصاريف وتحقيق ربح معقول للشركة.

2- الاكتتاب (قبول المخاطر):

هي عملية اختيار وتقييم طلبات التأمين، يقوم المكتتبون بتقييم المخاطر المحتملة التي يمثلها مقدم الطلب، ويقررون ما إذا كانوا سيقبلون الطلب، أو يرفضونه، أو يقدمون تغطية بشروط خاصة (مثل أقساط

أعلى أو استثناءات معينة)، الهدف هو تجنب الاختيار العكسي وضمان أن مجموعة المؤمن عليهم لديها مستوى مقبول من المخاطر.

3- الإنتاج (المبيعات والتسويق):

يشير إلى الأنشطة المتعلقة ببيع وتسويق وثائق التأمين للجمهور يتضمن ذلك استخدام وكلاء التأمين، وسماسرة التأمين، وقنوات التوزيع الأخرى، بالإضافة إلى الحملات التسويقية والترويجية.

4- تسوية المطالبات:

هذه هي العملية الأساسية التي تقوم بها شركة التأمين عند وقوع حادث مغطى بوثيقة التأمين تتضمن:

- الإبلاغ عن المطالبة؛
- تحقيق في المطالبة للتأكد من صحتها وتغطيتها؛
- تقدير الخسارة؛
- التفاوض مع المطالب؛
- دفع تعويضات المطالبين المستحقين، الهدف هو تسوية المطالبات بسرعة ونزاهة وفعالية.

5- إعادة التأمين:

هي عملية تحويل جزء من المخاطر التي تحملتها شركة التأمين (الشركة الأصلية) إلى شركة تأمين أخرى (معيد التأمين)، يسمح هذا لشركات التأمين الأصلية بكتابة وثائق أكبر مما تستطيع الاحتفاظ به بمفردها، وتخفيض التقلبات في الخسائر، والحصول على خبرة إضافية.

6- بدائل إعادة التأمين التقليدية:

يتناول هذا الجزء بعض الأساليب الحديثة أو غير التقليدية لإدارة المخاطر الكبيرة التي قد لا تتم تغطيتها بالكامل عن طريق إعادة التأمين التقليدية، مثل استخدام أسواق رأس المال من خلال سندات الكوارث أو آليات أخرى.

7- الاستثمارات:

تقوم شركات التأمين بجمع أقساط التأمين قبل أن تدفع المطالبات. هذه الأموال، التي تسمى "الاحتياطيات"، يتم استثمارها لتحقيق عوائد. تعتبر عائدات الاستثمار مصدر دخل مهم جدًا لشركات التأمين، وتساعد في خفض التكلفة النهائية للتأمين للمؤمن عليهم. يتناول هذا القسم أنواع الاستثمارات التي تقوم بها

شركات التأمين والمبادئ التي تحكمها.

8- وظائف أخرى لشركة التأمين:

غطى هذا الجزء الوظائف الإدارية والتشغيلية الأخرى الضرورية لعمل شركة التأمين، والتي قد تشمل:

- القانونية: التعامل مع القضايا القانونية والامتثال للوائح.
- المحاسبة: إدارة السجلات المالية وإعداد التقارير؛
- الموارد البشرية: توظيف وتدريب وإدارة الموظفين؛
- نظم المعلومات: إدارة البنية التحتية التكنولوجية والبيانات؛
- البحث والتطوير: تطوير منتجات تأمين جديدة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل في مبحثيه الأول والثاني، الإطار المفاهيمي لكل من التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين، بهدف بناء أرضية معرفية متينة تخدم التحليل اللاحق لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين، ففي المبحث الأول، تم استعراض ماهية التكنولوجيا المالية، تعريفاتها المختلفة، قطاعاتها الرئيسية، مع إبراز أهم التقنيات التي تشكل ركيزتها، مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، تحليلات البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، وتكنولوجيا التأمين وقد اتضح أن التكنولوجيا المالية هي قوة دافعة للتغيير في الصناعة المالية، قادرة على تحويل نماذج الأعمال التقليدية وتقديم حلول مبتكرة، أما في المبحث الثاني فقد تم التركيز على قطاع التأمين حيث جرى تقديم لمحة عن مفهوم التأمين، أهميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنواعه الرئيسية، إضافة إلى الهيكل العام لسوق التأمين وطبيعة عملياته الأساسية كالاكتتاب وإدارة المطالبات.

بناءً على ما سبق، يتبين أن التكنولوجيا المالية ليست مجرد تطور تقني عابر بل هي ظاهرة شاملة تعيد تشكيل القطاع المالي بأكمله بما في ذلك قطاع التأمين. إن فهم هذه المفاهيم الأساسية يمهد الطريق لتحليل أعمق للعلاقة بينهما، وكيف يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم بفعالية في تعزيز كفاءة وابتكار قطاع التأمين، وهو ما سيكون محور الدراسة في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتطور التكنولوجيا المالية وعلاقتها بنشاط التأمين في المملكة العربية السعودية

تمهيد:

في سياق التحولات الرقمية المتسارعة التي تم تناولها في الفصل السابق، يأتي هذا الفصل ليتعمق في العلاقة بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين، وينتقل من الإطار المفاهيمي إلى التطبيق العملي والتحليل الواقعي. فبعد أن تم عرض المفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية وقطاع التأمين، سيخصص المبحث الأول لتسليط الضوء على أوجه التفاعل والترابط بينهما، وكيف تساهم الابتكارات المالية الجديدة في إعادة تشكيل نماذج الأعمال التأمينية وتعزيز كفاءتها وشموليتها، ومن ثم سينتقل المبحث الثاني إلى دراسة تحليلية لمؤشرات التكنولوجيا المالية وعلاقتها بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المحددة (2018–2023)، مستعرضًا البيانات والإحصائيات ذات الصلة لتقديم رؤى واضحة حول مدى مساهمة هذه التكنولوجيا في تعزيز قطاع التأمين وتحديد أهم الاتجاهات والتحديات التي تواجهه في سياق التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية .

ومن خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى دراسة تحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018–2023) وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين؛

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018–2023).

المبحث الأول: علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين

لم يعد قطاع التأمين بمنأى عن التغيرات الجذرية التي أحدثتها التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، فمع تسارع وتيرة الابتكار الرقمي، برزت التكنولوجيا المالية كقوة تحويلية أعادت صياغة أسس العمل المصرفي والمالي، ولم تمضِ فترة طويلة حتى امتد تأثيرها ليشمل صناعة التأمين، مولّدةً مفهوم تكنولوجيا التأمين (InsurTech)، هذه العلاقة لا تقتصر على مجرد تبني أدوات تقنية، بل هي تفاعل عميق يؤثر في جوهر عمليات التأمين، من تصميم المنتجات وطرق بيعها، إلى كيفية تقييم المخاطر وإدارة المطالبات. يسعى هذا القسم إلى تفكيك هذه العلاقة المتشعبة، مستكشفًا كيف أصبحت الابتكارات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والبلوك تشين، دعائم أساسية لتعزيز الكفاءة، وتقديم تجربة عملاء أكثر سلاسة وشفافية مما يرسم ملامح مستقبل جديد لصناعة التأمين.

المطلب الأول: دور التكنولوجيا المالية في تطوير قطاع التأمين

شهد قطاع التأمين تحولًا كبيرًا بفضل التقدم التكنولوجي، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية قوة دافعة أساسية للابتكار فيه. يهدف هذ المبحث إلى تسليط الضوء على كيفية دمج هذه التقنيات لتقديم خدمات تأمينية أكثر كفاءة وشمولية.

أولا: تطبيقات التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين

لم يعد من الممكن تصور أي قطاع بعيداً عن تأثيرات التحول الرقمي، يبرز قطاع التأمين كأحد أبرز المستفيدين من هذا التطور، حيث لم تعد العلاقة بينه وبين التكنولوجيا المالية مجرد تصور مستقبلي، بل أصبحت واقعاً ملموساً يتجسد في تطبيقات عملية وغيرت من أساليب العمل التقليدية، هذه التطبيقات التي تتراوح بين الأتمتة الذكية والتحليلات المتقدمة للبيانات، وصولاً إلى استخدامات البلوك تشين وإنترنت الأشياء، لم تكتفِ بتحسين الكفاءة التشغيلية لشركات التأمين، بل فتحت آفاقاً جديدة لابتكار منتجات وخدمات تأمينية أكثر تخصيصاً ومرونة، مما يعزز تجربة العملاء ويوسع نطاق الشمول التأميني. يهدف هذا الجزء إلى استعراض أبرز هذه التطبيقات، موضحاً كيف تساهم كل منها في إحداث ثورة في صناعة التأمين المعاصرة وتتمثل فيمايلي: (صيد، 2022، الصفحات 67-68)

1- التأمين الرقمي:

هو تقديم منتجات وخدمات تأمينية رقمية بالكامل، من خلال استخدام أجهزة مبنية على معالجات وبرمجيات قوية، من أجل تحقيق تأمين سريع ودقيق من الشركات المستخدمة للتأمين الرقمي نجد شركة Oscar

2- تحليلات البيانات الضخمة وبرامج التأمين:

تعبر هذه التكنولوجيا عن كمية هائلة من البيانات المعقدة التي يفوق حجمها قدرة قواعد البيانات التقليدية من تخزين وجمع ومعالجة، للكشف عن الأنماط أو الارتباطات أو توليد الأفكار أو التنبؤ ببعض الأحداث بطريقة أكثر دقة وفي الوقت المناسب تلعب البيانات الضخمة وتحليلاتها دورا أساسيا في حل مشكلة البيانات غير المنظمة في شركات تكنولوجيا التأمين، باعتبار أن هذه الأخيرة تستند على التقدير والتنبؤ من جهة وقياس

المخاطر من جهة أخرى، مما يساعد على بلوغ مستوى أعلى من الدقة والتنبؤ وتحسين تجربة العملاء.

3- أنترنت الأشياء:

يطلق عليها اختصارا ب IOT وهي عبارة بنية تحتية عالمية لمجتمع معلومات، تسمح بتقديم خدمات متقدمة، آمنة وموثوقة عن طريق الربط المادي والافتراضي على أساس المعلومات والاتصالات المتشابكة التقنيات أي أن وظيفتها هي التغلب على الفجوة بين الأشياء في العالم المادي وتمثيلها في نظم المعلومات، وهو ما يمثل فرصة حقيقية لشركات تكنولوجيا التأمين للانتقال من الدور البسيط الذي ينحصر في عملية التعويض إلى الدور الجديد والمتمثل في الدور الوقائي لتقديم خدمات تأمين جديد.

4- البلوك تشين:

يتم بتلك الكتل تسجيل المعاملة ما بين الأطراف المتعاقدة التي استخدمت الشبكة الإلكترونية لغرض التعاقد، وسيتم إرسال المعلومات بين تلك الكتل، كما وان كل كتلة ستكون بمثابة سجل رقمي حيث يمكن من خلالها تخزين وحفظ المعلومة بصورة آمنة ليتم بعد ذلك إتمام تنفيذ مسار المعاملات وبهذا ستعمل تكنولوجيا البلوك تشين على الحد من مخاطر الغش والاحتيال وتوفير الاستقرار القانوني للعمليات التأمينية.

5- العقود الذكية:

تدعم تقنية البلوك تشين استخدام عقود ذكية ذاتية التنفيذ، حيث تُدمج شروطها مباشرةً في الكود. بالنسبة لقطاع التأمين، تُمكّن هذه العقود من أتمتة العديد من مراحل معالجة المطالبات وإصدار وثائق التأمين، مما يُغني عن الأعمال الورقية ويُوفر الوقت.

تطبّق العقود الذكية تلقائيًا القواعد والسياسات التي تضعها شركات التأمين. على سبيل المثال، في مجال التأمين الصحي، يُمكن للعقد الذكي التحقق من المطالبة ومعالجتها فورًا بعد استيفاء شروط مُحددة (مثل إثبات دخول المستشفى). يُمكن لهذا أن يُفعّل المدفوعات الفورية، مما يُغني عن عمليات تقييم المطالبات المُطولة.

6- الحوسبة السحابية:

تكنولوجيا توفر الوصول الدائم والملائم للشبكة بناء على الطلب والمشاركة بمجموعة من موارد الحوسبة (الشبكات، الخوادم، وحدات التخزين والتطبيقات)، والتي يمكن توفيرها بسرعة وإطلاقها بأقل جهد أو تفاعل مزود الخدمة.

7- الذكاء الاصطناعي والمشورة الآلية:

تعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على توفير حلول برمجية في مختلف العمليات التأمينية من عروض المنتجات، انتقاء المخاطر، التسعير، التنبؤ بالمطالبات وكشف الاحتيال، ومن المتوقع أن تحقق هذه التطبيقات وفرات ضخمة بقطاع التأمين العالمي، أما المشورة الآلية فهي تكنولوجيا لها القدرة على تقديم النصائح والمشورة بطريقة تلقائية عبر الإنترنت وبطريقة أكثر فعالية وأقل تكلفة، تستخدم من قبل شركات تكنولوجيا التأمين بشكل

متزايد لتقديم عروض عقود التأمين بدلا عن التعامل المباشر وجها لوجه مع العميل، وتبرز أهميتها أكثر في المناطق السكانية التي تفتقر إلى إمكانية التواصل البشري مع مقدمي الاستشارة.

8- تكنولوجيا الهاتف المحمول وتطبيقاته:

هذه التكنولوجيا تجعل من قطاع التأمين يبدو مختلفا عما كان عليه في السابق، حيث أن شركات تكنولوجيا التأمين لن تحتاج لجمع الحقائق عن العملاء وتقييم الأضرار عند وقوع الخطر، إنما ستدخل في حوار افتراضي مع عملاءها فتكون جميع المعلومات متاحة وفي غضون دقائق للأطراف المعنية، مما يخفض من المدة المتاحة بين إعداد التقارير وتسوية المطالبات التأمينية.

9- الند للند:

نظير إلى نظير Peer to Peer الفكرة الأساسية P2PJ تكمن في تشكيل مجموعة من الأشخاص ذوي التفكير المماثل مع المصالح المشتركة وتنظيم عملية التأمين الخاصة بهم معًا تعطي إحساسًا بالسيطرة والثقة والشفافية مع تقليل التكاليف في نفس الوقت.

ثانيا: استفادة قطاع التأمين من التكنولوجيا المالية

تعد شركات تكنولوجيا التأمين شركات صغيرة وجزءا من التكنولوجيا المالية أنشئت حديثا بعدد قليل من الموظفين والموارد المتاحة، رغم ذلك وفي فترة وجيزة وجدت نفسها في وضعية المنافس أو الشريك العملاق ذي السمعة العالمية لكبرى شركات التأمين في السوق العالمي. يشكل ظهور هذه الشركات مصدر قلق لشركات التأمين القائمة في هذه السوق، وذلك لأنها تمسّ جوانب حسّاسة في صناعة منظمة بشدة وتنفر تاريخيا من أي نوع من أنواع التغيير مثل: علاقة الزبون، سلسلة القيمة، أنظمة التشغيل، إدارة البيانات وغيرها. كما تتدخّل على مستوى جميع روابط سلسلة القيمة من المنتج وصولا لخدمة العملاء.

إن الثورة الرقمية والتكنولوجية وما تحمله من تحولات عميقة لصناعة التأمين العتيقة ستوجّه الطرفين نحو مساعي لتقارب، فشركات التأمين بدورها لن تتردد في الاستفادة من مزايا التعاون القائم على نموذج مبتكر أساسه استخدام التكنولوجيا، مما يجعلها في تحدً كبير وتحت ضغط أكبر لإعادة اختراع نفسها مجدّدا. وحسب تقرير World فإن قرابة 96% من شركات التأمين تتطلع للتعاون مع الشركات الناشئة لتحسين الخدمات وتلبية طلبات العملاء على الحلول الرقمية والخدمات الأفضل، وأشار التقرير إلى أن برامج الشراكة ستكون بمثابة الحل الجديد والنهج المفضّل عوض التطلع إلى استراتيجية الاستحواذ، ويبقى التعاون بين الطرفين أساس ومفتاح النجاح.

ووفقا لدراسة (Mckinsey) سيتطلب النموذج المستحدث مزيجا من نقاط القوة لشركات التأمين والمهارات الجديدة والمزايا التي جلبتها شركات(Insurtech) ، حيث ستمنحها الدعم لإعادة التواصل مع عملائها بعد فترة من الانقطاع، وإعادة تأكيد هدفها الاجتماعي في حمايتهم ودعمهم بسرعة وبتكلفة أقل.

وكشفت الدراسة أيضا عن أن 60% إلى 90% من جميع الشركات الناشئة حاليا تقدّم خدمات ذات قيمة مضافة لشركات التأمين من اجل تحسين أساليب أعمالها وزيادة الربحية، وأن 9% فقط قد يحدثون خللا في سلسلة القيمة.

وفي سياق متّصل أكّدت نتائج دراسة (Antonella) أن شركات تكنولوجيا التأمين لا تشكل تهديدا تنافسيا لشركات التأمين التقليدية، لأن هذه الأخيرة كثيرا ما تبحث عن فرص الشراكة مع شركات (Insurtech)بهدف ابتكار كل مرحلة من مراحل سلسلة قيمة التامين.

بناء على ما سبق يتضح بان شركات تكنولوجيا التأمين حتى ولو كانت تمثّل تهديدا لشركات التأمين وتتنافس على حصتها في السوق العالمي، فهي في الواقع فرصة جيّدة لدعم الأفكار المبتكرة ومجال للإبداع والمزايا التنافسية، كما تعتبر مفتاحا أساسيا للتوسّع والنمو السريع لأنها موجّهة بالتكنولوجيات الحديثة الناشئة، وستنطوي نتيجة التعاون في النهاية على إعادة تنظيم سلسلة القيمة لصناعة التأمين وتحديثها أكثر. (شراقة، 2021، الصفحات 24-25)

المطلب الثاني: مزايا وأهمية التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين

أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة في قطاع التأمين، مقدمةً مزايا جوهرية تعزز من كفاءته وفعاليته يهدف هذ المبحث إلى إبراز الأهمية المتزايدة لهذه التقنيات في تحويل تجربة التأمين وتوسيع نطاق خدماته.

أولا: مزايا التكنولوجيا المالية لقطاع التأمين

تتمتع ابتكارات التكنولوجيا المالية وبالأخص تكنولوجيا التأمين بالقدرة على تقديم فرص ومزايا عديدة لصناعة التأمين أهمها:

1- مواكبة التغيرات التكنولوجية:

أشار (Thomas) إلى أن شركات التأمين تسعى لتحديث الأنظمة القديمة دون التضحية بالمناهج السابقة التي وصلت إليها، إن التغير في سلوك العملاء والتغير التكنولوجي يسلكان نفس الاتجاه نحو التزايد باستمرار، فالتطورات المتسارعة التي تمسّ عالم التكنولوجيا تحدث بالمقابل تأثيرا واضحا في سلوكيات العملاء واحتياجاتهم، مما يفرض على شركات التأمين متابعة التغيرات الطارئة باستمرار، وأن تكون في مستوى تطلّعات عملائها بتبنّي التكنولوجيا في أنشطتها، لخلق منتجات مبتكرة تكون أكثر اتّساقا مع احتياجاتهم، على اعتبار أن وثائق التأمين الحالية هي مجرّد منتجات نمطية مصمّمة بمقاس واحد للجميع. وكذا جعل علاقتها بالعملاء مباشرة دون أية وساطة، وهذا اعتمادا على إطلاق منصات توزيع جديدة مؤتمتة بالكامل وذاتية التوجيه، تمكّن العملاء من اقتناء منتجاتهم عبر هواتفهم الذكية وأجهزتهم اللوحية دون تدخّل بشري. (شراقة، 2021، صفحة 27).

2- تقييم أفضل للاكتتاب والمخاطر:

تعمل تكنولوجيا التأمين على تطوير أساليب اكتتاب جديدة من خلال البيانات المجمعة من أجهزة الاستشعار وإنترنيت الأشياء، إلى جانب استخدام البيانات الضخمة وتحليلاتها، لإبلاغ قرارات الاكتتاب الدقيقة وتقييم المخاطر وتسعيرها، والذي غالبا ما يكون في الوقت الحقيقي وبالشكل الذي يسمح لشركات التأمين بتقديم تغطيات أفضل، وبالتالي وفي ظل تبني تكنولوجيا التأمين ستعرف هذه الشركات تحولا كليا نحو نماذج الوقاية المعقدة، والارتقاء بقطاع التأمين نحو عروض مشخصنة أكثر، كما أن الكم الهائل من البيانات المتاحة لشركات التأمين في زمن قياسي سهل عملية تبادل المعلومات بكل سهولة وفعالية، بما يتيح الإحاطة بالمخاطر وتقييمها وتسعيرها بدقة أكثر

3- إدارة أكثر كفاءة للمطالبات:

تعتمد تكنولوجيا التأمين في إدارة مطالبات التأمين على تقنية البلوك تشين لمنع فرص الاحتيال ومعالجة المطالبات المشغلة تلقائيا بواسطة أجهزة الذكاء الاصطناعي، وهذا لتسهيل الإجراءات وجعلها أسرع، وكمثال عن ذلك تعمل شركة Zhong An الصينية على دمج التكنولوجيا في كل عملية من نشاط قطاع التأمين، لإعادة تشكيل سلسلة القيمة ككل، حيث تجاوز معدل أتمتة الاكتتاب 99% وتسوية المطالبات 95% وبغلت نسبة الذكاء الاصطناعي المطبقة في خدمة العملاء على منصات الإنترنت 70%، لتحقق بذلك اقتصاد في القوى العاملة بنسبة 61%.

4- عروض خدمات تأمين جديدة والارتقاء بتجربة العملاء:

تسعى الشركات الناشئة في تكنولوجيا التأمين إلى تحويل نماذج الأعمال التقليدية وتغييرها بشكل جذري من خلال التكنولوجيات الجديدة، التي تعمل على تقديم المنتجات بطريقة تلبي احتياجات العملاء، وكذا ابتكار عروض وخدمات تأمينية جديدة كالتأمين على أساس الاستخدام والتأمين بالطلب، وهذا للتخفيف من حدة المخاطر المحتملة في العالم الرقمي، والتي تعمل أيضا على توفير وتطوير حلول لشركات التأمين

التقليدية، وذلك لمساعدتها على أن تصبح أكثرا ارتبطا بعملائها، مما يحسن من تجربة العملاء ويتيح فرصة ولوج أسواق متنامية بسرعة. (صيد، 2022، الصفحات 71-72)

ثانيا: أهمية التكنولوجيا المالية في قطاع التأمين

تستهدف شركات تكنولوجيا التأمين الناشئة إلى خلق نماذج أعمال جديدة تماما واستهداف كل عملية في سلسلة القيمة، ابتداء من التسويق والتوزيع وتطوير المنتج إلى تطوير إدارة المطالبات من خلال الابتكارات التكنولوجية، حيث تعتبر عمليات التسعير والاكتتاب هي الأكثر تأثرا، وتكمن أهمية تكنولوجيا التأمين في تحسين سلسلة القيمة في التأمين في: (قرواني و هباش، دور تكنولوجيا التأمين في دعم الإبتكار العملياتي في شركات التأمين، 2019، الصفحات 64-66).

1- التسويق:

تقوم تكنولوجيا التأمين الناشئة بتطوير البرمجيات وتوفير الحلول للوكلاء وشركات التأمين لمساعدتهم على أن يصبحوا أكثر ارتباطًا بعملائهم من خلال أدوات أفضل للتسويق عبر الإنترنت وأدوات علاقات العملاء الرقمية.

2- منتج جديد:

تعمل شركات التأمين التكنولوجية على الإبداع في تقديم المنتجات والخدمات والأفكار جديدة لتلبية

احتياجات شريحة العملاء، ما أدى إلى تطوير الخدمات مختلفة مثل التأمين على الحيوانات الأليفة أو تمييز حساب القسط للعملاء ذوي الدخل المنخفض، وأدى إلى انتشار التأمين على المنتجات الصغيرة مثل التأمين "بالساعة" أو للعناصر المحددة أو الأنشطة أو الأحداث، تأمين فقدان الأطفال، تأمين شاشة الهواتف، تأمين القضايا في المحاكم، تأمين بطاقة الائتمان...

3- التوزيع:

إحدى الطرق التي تستفيد بها الشركات الناشئة من هذه الشريحة هي استغلال التفاعل الضعيف تقليديًا في دورة حياة العميل، واستغلال فرصة التفاعل بالإنترنيت مع عملائها بدءا من عملية الاكتتاب إلى تقديم المطالبات، وبالتالي يجب التركيز على تجربة العميل والحصول على ولائه. فيجب أن تعمل على جعل العميل يحصل على قيمة أعلى بكثير من التي توقعها، ما يؤدي إلى رضاه وتحسين صورة الذهنية للشركة، وتغيير اتجاه المستهلكين لشراء التأمين عبر الإنترنت، رغم أنه لا يزال وكلاء التأمين يمثلون قناة التوزيع الرئيسية لمنتجات التأمين. في مجال سلسلة القيمة هذه، يركز الابتكار على تعزيز التفاعلات وبناء الثقة في العلاقات من خلال بيع وثائق التأمين عبر الأنترنت وإنشاء مواقع المقارنة عبر الإنترنت، المشاركة المستهدفة للعميل في إنتاج الخدمة وتوحيد الخدمات المسيرة ذاتيا.

4- التسعير والاكتتاب:

تسعى الشركات الناشئة بجمع البيانات بشكل كبير من خلال التكنولوجيا إنترنت الأشياء ومتصلة بالإنترنت، كجمع البيانات من الأجهزة القابلة للارتداء كالساعة اليد التي ترسل البيانات عن الحالة الصحية، أو جمعها من تقنيات الاستشعار في السيارة، ووفقا لهاته البيانات الخاصة لكل عميل يتم وضع التسعيرة الملائمة له يكون على أساس سلوك سائق السيارة. ومن جهة أخرى فإن الشركات الناشئة تعتمد على نموذج مطالبات مبني على الوقاية بدلاً من توفير الحماية، حيث تقوم العديد من الشركات الناشئة باستعراض براعتهم التحليلية من خلال تطوير الحلول لمعالجة البيانات الضخمة المتاحة وتحويلها إلى رؤية قابلة للتنفيذ. وفي مجال سلسلة القيمة هذه يركز الابتكار على أنظمة القيادة الآلية والسيارات الآلية، أدوات ووسائل صحية متصلة، التقاط البيانات عن بعد وتحليلها، التحديد الكمي للمخاطر الناشئة، استخدام نهج جديد للتعامل مع المخاطر والتنبؤ بالخسارة كالعمل على تطوير نماذج التأمين الوقائي، والتحول من الاحتمالية إلى النموذج الحتمية واعتماد خدمة الدفع عند الحاجة.

5- إدارة المطالبات:

تقوم الشركات الناشئة في هذا المجال بتطوير أدوات رقمية تهدف إلى تسهيل عمليات إدارة المطالبات للمستهلكين والوسطاء والمراجعين. حيث تقوم الشركات الناشئة بالبحث عن كيفية قيام الطائرات بدون طيار بتحويل عمليات المطالبات، وتقوم بتطوير تطبيقات التكنولوجيا لإدارة المطالبات ومنع الاحتيال في مجال التأمين.

6- وظائف الدعم:

في شركات تكنولوجيا التأمين الناشئة فإن التحسين يساوي التشغيل الآلي باستخدام التكنولوجيا ليحل محل المهام الإدارية ويقلل الحاجة إلى الرقابة والتفاعل البشريين، في الحالات التي لم تدخل فيها شركات تأمين عملية التحسين والرقمنة، حيث يتزايد العديد من الشركات الناشئة للمساعدة في تحسين هذه الوظائف، سواء بالنسبة للعملاء أو للموظفين، حيث يركز بعض الشركات تكنولوجيا التأمين الناشئة على تطوير الأدوات الرقمية للمستهلكين بشكل أفضل إدارة سياساتها وبرامجها الإدارية لشركات التأمين لأتمتة مختلف السياسات عمليات الإدارة.

وبالتالي فإن إدخال التكنولوجيا المالية في سلسلة قيمة التأمين يميل إلى تعزيز العمليات التي لها تأثير كبير على الأقساط مثل التسعير، واختيار المخاطر، والكشف عن الاحتيال، والذي يترجم إلى مزايا تنافسية في المقام الأول فشركات التأمين التقليدية الذين يعانون من صعوبة أكبر في التكيف مع شركات التكنولوجيا التأمين الناشئة سوف يعانون الضغط من انخفاض التكاليف بالتالي عدم إمكانيتها لتصدي المنافسة ويمكن زوالها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)

يشهد المشهد الاقتصادي العالمي تحولات جذرية وسريعة، مدفوعة بوتيرة غير مسبوقة من الابتكار التكنولوجي في صدارة هذه التحولات، يبرز القطاع المالي كساحة رئيسية للتبني الرقمي، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية ليست مجرد خيار بل محركًا استراتيجيًا للنمو والتنافسية، تعكف دول العالم أجمع على استغلال هذه القفزة التكنولوجية لتحقيق الشمول المالي، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الكفاءة، مما يؤدي إلى تغيير جذري في طبيعة الخدمات المالية المقدمة للمستهلكين والشركات على حد سواء.

في المملكة العربية السعودية، تتجلى هذه الديناميكية بشكل واضح ضمن إطار رؤية المملكة 2030 المستهدفة، والتي تضع التحول الرقمي في صميم أهدافها لتنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد معرفي مستدام، وقد شهدت المملكة تقدمًا هائلاً في مجال التكنولوجيا المالية، مدعومة بمبادرات حكومية رائدة، ومستويات عالية من تبني التقنيات الحديثة من قبل الأفراد والمؤسسات. ومن أبرز مظاهر هذا التقدم هي الخدمات التي سهلت المعاملات المالية بشكل غير مسبوق، مثل نظام "سداد" للمدفوعات، الذي أحدث ثورة في عمليات دفع الفواتير والخدمات إلكترونياً، ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المالية الرقمية في المملكة، ويجسد القدرة على بناء بنية تحتية رقمية قوية تدعم الابتكار المالي.

ولم يكن قطاع التأمين بمعزل عن هذا الزخم التقني فمع صعود تكنولوجيا التأمين كفرع متخصص من التكنولوجيا المالية، باتت شركات التأمين التقليدية والشركات الناشئة تتسابق لتبني الحلول الرقمية المبتكرة من المنصات الإلكترونية التي تتيح شراء وثائق التأمين بسهولة ويسر، إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تقييم المخاطر وتخصيص المنتجات، مروراً بأتمتة عمليات المطالبات، وحتى إمكانية دفع أقساط التأمين عبر أنظمة مثل "سداد" التي توفر قناة دفع موثوقة ومستخدمة على نطاق واسع، تُسهم التكنولوجيا المالية في إحداث ثورة شاملة في هذا القطاع. يهدف هذا التمهيد إلى تسليط الضوء على هذا المشهد المتطور، مبرزاً الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، وكيف تساهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل وتعزيز قطاع التأمين ليصبح أكثر كفاءة، وشفافية، واستجابة لاحتياجات السوق المتغيرة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبلاد.

المطلب الأول: تحليل تطور مؤشرات التكنولوجيا المالية خلال الفترة 2018 إلى 2023 في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023 نموًا هائلاً وغير مسبوق في قطاع التكنولوجيا المالية، مدفوعةً برؤية 2030 الطموحة، مما حولها من سوق ناشئة إلى مركز إقليمي رائد للابتكار المالي الرقمي.

أولا: مؤشرات البنية التحتية والتمكين الرقمي

تُعد مؤشرات البنية التحتية والتمكين الرقمي حجر الزاوية في قياس جاهزية أي اقتصاد للتحول الرقمي الشامل، فهي تعكس مدى توفر وتطور الوسائل التكنولوجية، بالإضافة إلى قدرة الأفراد والمؤسسات على استغلالها بفاعلية لتحقيق النمو والتنمية.

1- عدد شركات التكنولوجيا المالية:

يوضح الشكل (02) تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشطة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2023 ويتضح من البيانات أن عدد شركات التكنولوجيا المالية شهد نمواً متسارعاً، بحيث تطورت من قطاع ناشئ في سنة 2018 الى مركز حيوي للتكنولوجيا المالية سنة 2023، حيث ارتفع من 10 شركات فقط سنة 2018 إلى 216 شركة سنة 2023، وقد عرفت الفترة من 2020 إلى 2022 على وجه الخصوص نمواً حاداً، إذ تضاعف عدد الشركات تقريباً كل سنة، فانتقل من 60 شركة في 2020 إلى 147 شركة في 2022.

هذا التوسع الكبير يعكس نموا كبيرا في الخدمات المالية المتاحة للعملاء في المملكة العربية السعودية وكذا تزايد الاهتمام بريادة الأعمال والابتكار، كما قد يكون مؤشراً على وجود فئة شابة متبنية للتكنولوجيا المالية وبهذا يزيد الطلب على الحلول المالية الرقمية وينشئ بيئة خصبة للابتكار وتحسن بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات التنظيمية ونمو قطاع التكنولوجيا المالية والرقمية، يمثل هذا التطور عاملاً محفزاً لتوسيع قاعدة الشمول المالي.

الشكل رقم (02): تطور عدد شركات التكنولوجيا المالية

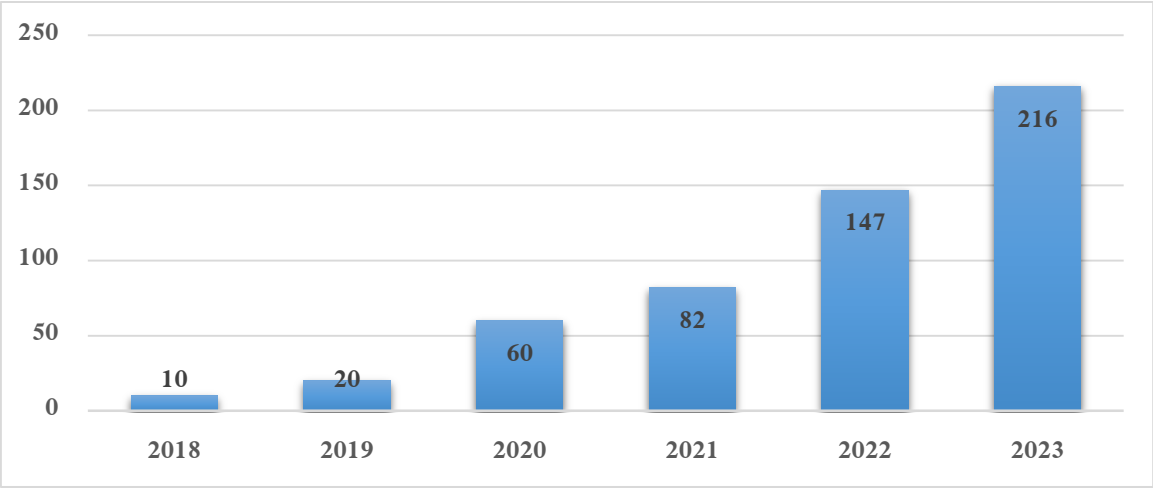

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية–فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 18)

2- عدد البطاقات المصدرة:

يوضح الشكل (03) عدد البطاقات الصادرة بين سنتي 2018 و2023. توضح البيانات اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا في إصدار البطاقات على مدار هذه الفترة التي استمرت ست سنوات. بدءًا من 28559,828 بطاقة

في سنة 2018، ازداد العدد بشكل مطرد كل عام، حيث وصل إلى 31,540,067 في عام 2019، ثم 34,336,693 في عام 2020. استمر النمو في سنة 2021 مع إصدار 39373,81 بطاقة، تلاها 42563,445 في سنة 2022، وأخيرًا بلغ ذروته عند 47019 بطاقة في عام 2023. يشير هذا النمو المستمر إلى تزايد استخدام البطاقات، وربما يكون مدفوعًا بزيادة الشمول المالي، والتحول الرقمي، أو مبادرات محددة تشجع المعاملات غير النقدية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (03): عدد البطاقات المصدرة

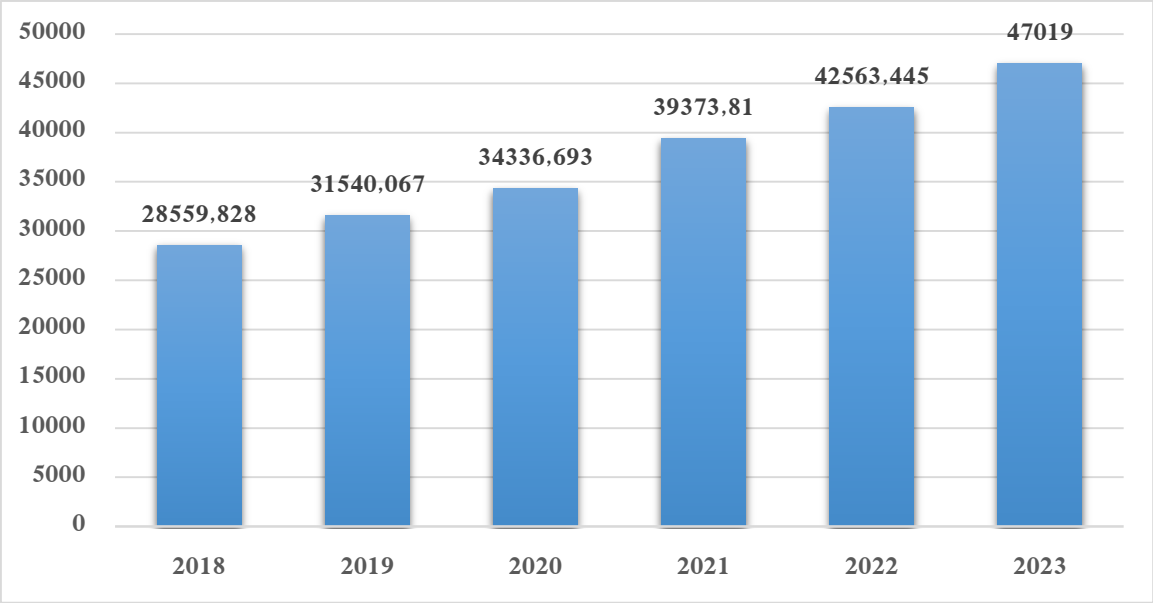

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 118) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 81)

3- الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان):

يوضح الشكل (04) معدل انتشار الإنترنت في المملكة العربية السعودية من سنة 2018 إلى 2023. تُظهر البيانات زيادة مستمرة وسريعة في تبني الإنترنت خلال هذه الفترة، فبعد أن كان المعدل 93% في سنة 2018، ارتفع إلى 96% في سنة 2019، ثم إلى 98% في سنة 2020، وبحلول سنة 2021، وصل معدل انتشار الإنترنت في المملكة العربية السعودية إلى 100%، وهو المستوى الذي تم الحفاظ عليه خلال سنتي 2022 و2023. يشير هذا المسار المثير للإعجاب إلى جهود ناجحة للغاية لضمان الوصول الواسع للإنترنت في جميع أنحاء البلاد محققًا التشبع الكامل بحلول عام 2021.

الشكل رقم (04): الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)

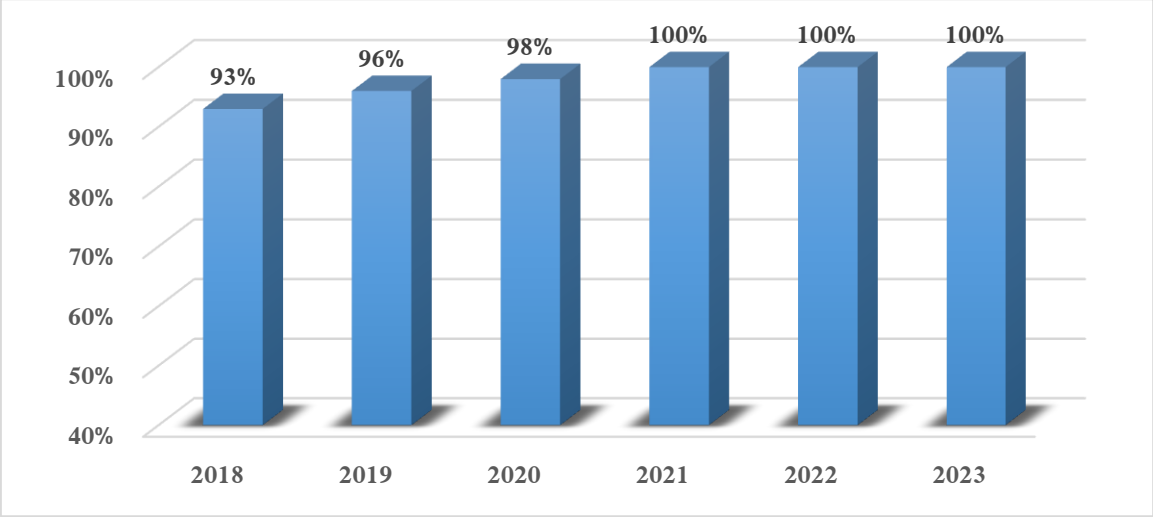

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي.

4- إجمالي حجم تمويل الشركات في مجال الذكاء الاصطناعي:

يُظهر الشكل (05) تطور حجم تمويل الشركات في مجال الذكاء الاصطناعي في السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023، ويكشف عن نمو هائل في الاستثمار في هذا القطاع، حيث بدأ حجم التمويل منخفضًا في سنة 2018 عند 60 مليون دولار، وسنة 2019 ب 110 مليون دولار ثم شهد تراجعًا طفيفًا في سنة2020 ليصل إلى 50 مليون دولار. ومع ذلك، بدأ التعافي تدريجيا في النمو من جديد في سنة 2021، حيث ارتفع حجم التمويل إلى 230 مليون دولار، أما التحول الكبير حدث بشكل واضح بين سنتي 2021 و2022، حيث ارتفع حجم التمويل بشكل غير مسبوق ليبلغ 1.5 مليار دولار واستمر هذا النمو القوي في سنة 2023، ليصل إلى 1.7 مليار دولار هذه الزيادة الكبيرة في حجم التمويل، خاصة من 2021 إلى 2023، تشير إلى تزايد اهتمام السعودية بالذكاء الاصطناعي، وتنامي الاستثمارات في الشركات العاملة بهذا المجال، مما يعكس دفعة قوية نحو الابتكار والتحول الرقمي في المملكة.

الشكل رقم (05): إجمالي حجم تمويل الشركات في مجال الذكاء الاصطناعي

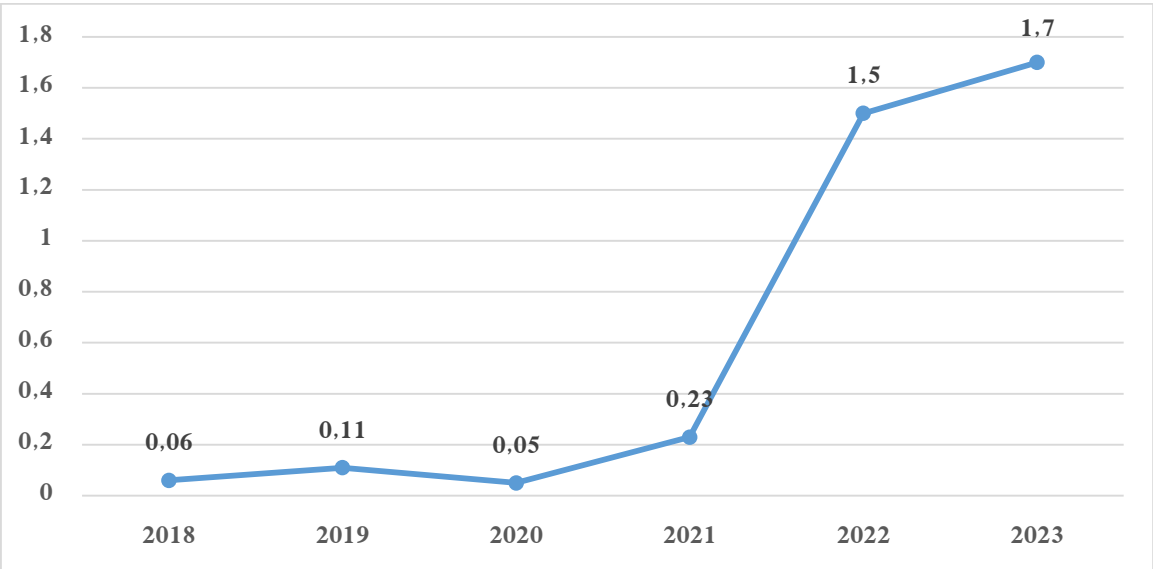

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية 2024 (السعودية، 2024، صفحة 23)

5- مستوى الوعي لدى العامة حول الذكاء الاصطناعي:

يُظهر الشكل (06) تباينًا واضحًا في مستوى المعرفة بالذكاء الاصطناعي بين الفهم المفاهيمي وتطبيقاته العملية؛ ففي حين يُبدي غالبية كبيرة من المشاركين 75% معرفة قوية بمفهوم الذكاء الاصطناعي العام، تنخفض هذه النسبة إلى 64% فقط عند الحديث عن استخداماته وتطبيقاته المحددة، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة المحايدين وغير الموافقين في هذا الجانب. يشير هذا التفاوت إلى وجود فجوة بين الإدراك العام لماهية الذكاء الاصطناعي والفهم العميق لكيفية توظيفه عمليًا، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الوعي والمعرفة بالتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي لرفع مستوى فهمه وتبنيه.

الشكل رقم (06): مستوى الوعي لدى العامة حول الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته

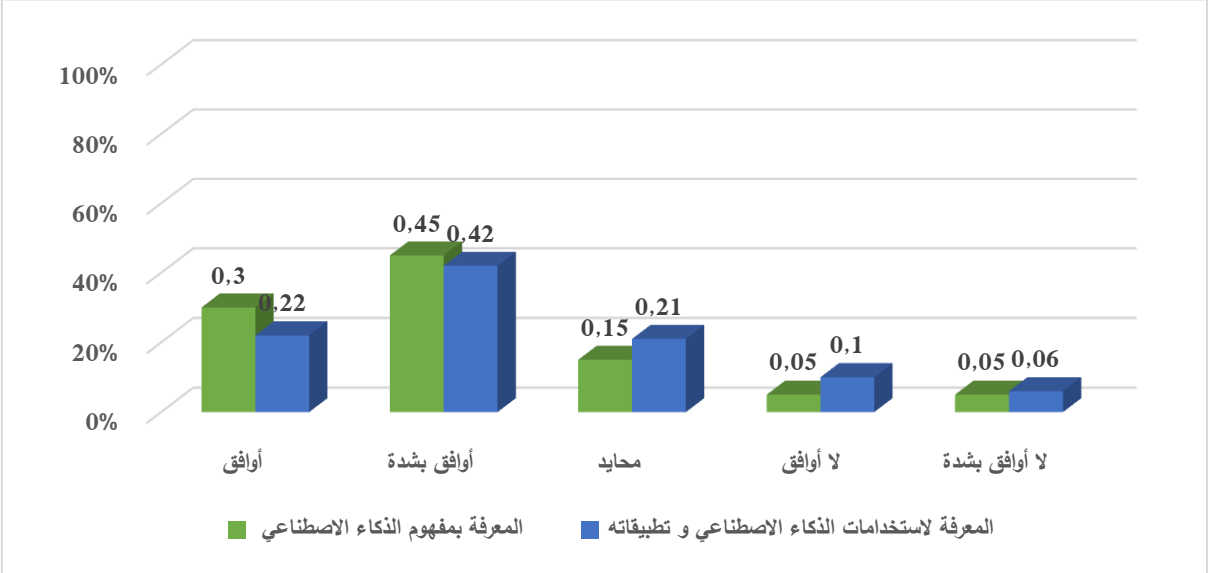

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية 2024 (السعودية، 2024، صفحة 38)

ثانيا: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية):

بالنظر إلى التحول الرقمي المتسارع، أصبحت المحافظ الإلكترونية مؤشرًا حيويًا لتطور الخدمات المالية. تعكس هذه المحافظ مدى تبني الأفراد والشركات للتقنيات المالية الحديثة في معاملاتهم اليومية.

1- إجمالي عدد العملاء الأفراد (المحافظ الإلكترونية):

يمثل الشكل (07) تطور عدد العملاء الأفراد في المحافظ الإلكترونية خلال الفترة من سنة 2019 إلى 2023، مبينا نموًا متسارعًا ومستدامًا في تبني هذه التقنية المالية. بدأ العدد في سنة 2019 بـ 2 مليون عميل، ثم شهد زيادة تدريجية في السنوات التالية، حيث وصل إلى 5 مليون عميل في 2020، ثم 7.7 مليون عميل في 2021. التحول الكبير والنمو المتسارع ظهر بوضوح في سنتي 2022 و2023؛ ففي سنة

2022 قفز العدد بشكل لافت ليبلغ 13.8 مليون عميل، ليواصل هذا الزخم في سنة 2023، حيث وصل إلى 21.6 مليون عميل، وهو ما يمثل ذروة النمو خلال الفترة الممثلة. هذا الارتفاع الحاد من 2 مليون عميل إلى 21.6 مليون عميل في ظرف أربع سنوات فقط يشير بقوة إلى تزايد الوعي والثقة والاعتماد على حلول الدفع الرقمية والمحافظ الإلكترونية بين الأفراد، مما يعكس تحولاً مهماً نحو الرقمنة المالية وتبني التقنيات الحديثة في التعاملات اليومية.

الشكل رقم (07): إجمالي عدد العملاء الأفراد في المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية

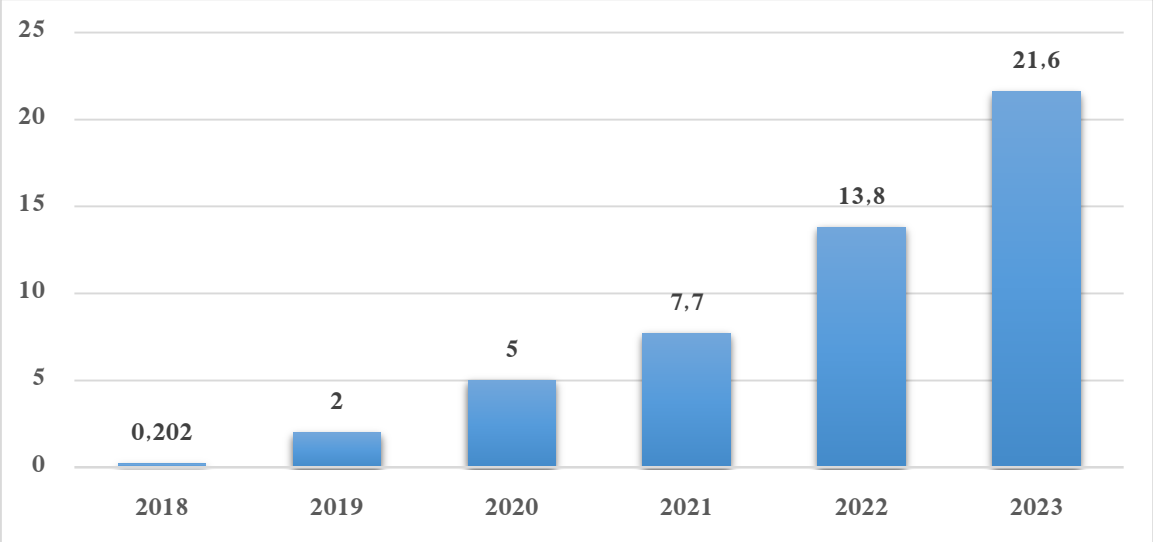

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 31) (Saudi, 2022, p. 18)

2- إجمالي عدد العملاء المعنويين (المحافظ الإلكترونية):

يبين الشكل (08) نموًا متسارعًا في إجمالي عدد العملاء المعنويين الذين يستخدمون المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية خلال الفترة من سنة 2018 إلى 2023. فبعد أن بدأت القاعدة بمستوى منخفض عند 2000 عميل في سنة 2018، تضاعف العدد بشكل كبير سنة بعد سنة، ليصل إلى 16000 عميل في 2019، ثم 57000 في 2020، و105000 في 2021. وقد شهدت الفترة الأخيرة بين سنتي 2022 و2023 قفزة كبيرة، حيث وصل العدد إلى 176000 عميل في سنة 2022، ثم زاد العدد ليبلغ 250000 عميل في سنة 2023. تعكس هذه الزيادة الكبيرة، خاصة في السنوات الأخيرة، تزايدًا كبيرًا في تبني المنشآت والمتاجر لحلول الدفع الرقمية والمحافظ الإلكترونية، مما يشير إلى تحول واسع نحو الرقمنة المالية وزيادة الثقة في هذه الخدمات.

الشكل رقم (08): إجمالي عدد العملاء المعنويين في المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية

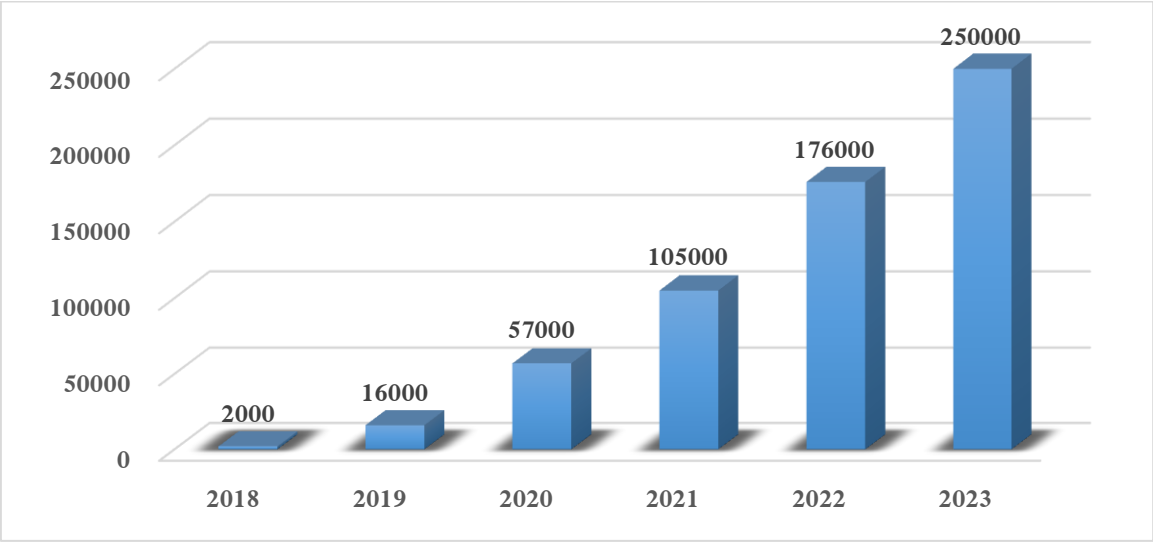

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 –فنتك السعودية– (Saudi, 2022, p. 18)

3- عدد مرات تحميل تطبيقات المحافظ الإلكترونية على الهواتف الذكية:

نلاحظ من خلال الشكل (09) نموًا هائل في عدد مرات تحميل تطبيقات المحافظ الإلكترونية على الهواتف الذكية على مدار ست سنوات، من 2018 إلى 2023. بدأت التحميلات بمستوى متواضع جدًا عند 315000 في سنة 2018، وشهدت قفزة سريعة لتصل إلى 3 ملايين في 2019 و6 ملايين في 2020. بعد تباطؤ نسبي في النمو بين 2020 و2021 لتصل إلى 7 ملايين، شهدت الفترة الموالية تسارعًا؛ ففي سنة 2022، ارتفع العدد بشكل هائل ليبلغ 17 مليون تحميل، ثم استمر هذا النمو المتسارع في سنة 2023 ليصل إلى 25 مليون تحميل. تعكس هذه الزيادة المستمرة، والقفزات الكبيرة التي سجلتها في السنوات الأخيرة، تزايدًا هائلاً في تبني المستخدمين للمحافظ الإلكترونية كأداة دفع رئيسية، مما يدل على تحول واسع النطاق نحو الرقمنة في المعاملات المالية وزيادة الثقة في هذه التطبيقات.

الشكل رقم (09): إجمالي عدد مرات تحميل تطبيقات المحافظ الإلكترونية على الهواتف الذكية

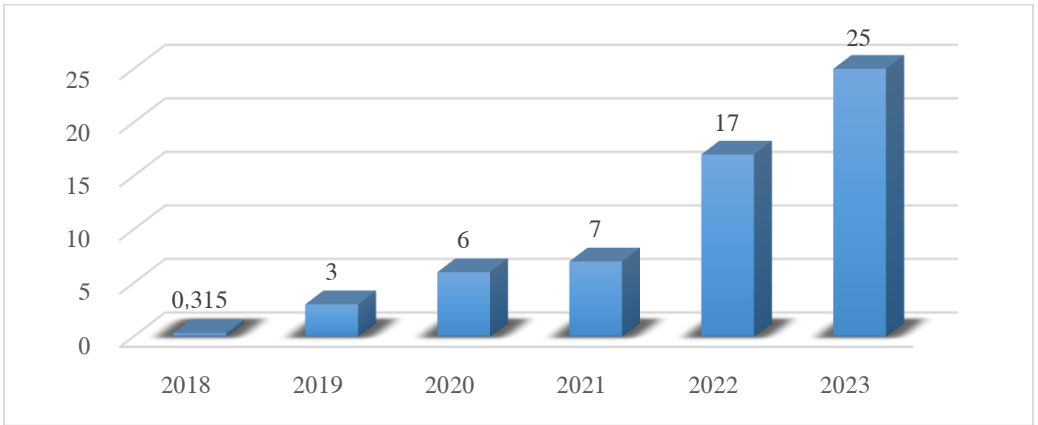

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023–فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 31) (Saudi, 2022, p. 18)

4- إجمالي إيرادات وأصول شركات التكنولوجيا المالية:

يُظهر الشكل (10) تطورًا ملحوظا وإيجابيًا لكل من أصول وإيرادات شركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة من 2018 إلى 2023. بالنسبة للأصول، بدأت بـ 599 مليون ريال سعودي في 2018 وشهدت نموًا تصاعديًا حادًا حتى بلغت 6.5 مليار ريال سعودي في سنة 2021، قبل أن يتباطأ معدل نموها إلى زيادة متواضعة قدرت ب 6.8 مليار ريال سعودي في سنة 2022، ثم واصلت ارتفاعها بشكل جيد لتبلغ 7.2 مليار ريال سعودي في سنة 2023. أما الإيرادات، فقد أظهرت نموا أكثر ثباتًا وقوة؛ ففي سنة 2018 بلغت الإيرادات 285 مليون ريال سعودي وتضاعفت لتصل إلى 1 مليار ريال سعودي في سنة 2020، وارتفعت بشكل مضاعف لتصل إلى 2 مليار ريال سعودي في سنة 2021، ثم 2.8 مليار ريال سعودي في سنة 2022، وشهدت قفزة نوعية أخرى تقدر ب 3.7 مليار ريال سعودي في سنة 2023. هذا الأداء العام يعكس اتجاهًا إيجابيًا وقويًا، حيث تضاعفت الأصول بشكل كبير وتزايدت الإيرادات بأكثر من عشرة أضعاف خلال هذه السنوات الخمس، مما يشير إلى توسع كبير وتعزيز مستمر في أداء شركات التكنولوجيا المالية.

الشكل رقم (10): إجمالي إيرادات وأصول شركات التكنولوجيا المالية

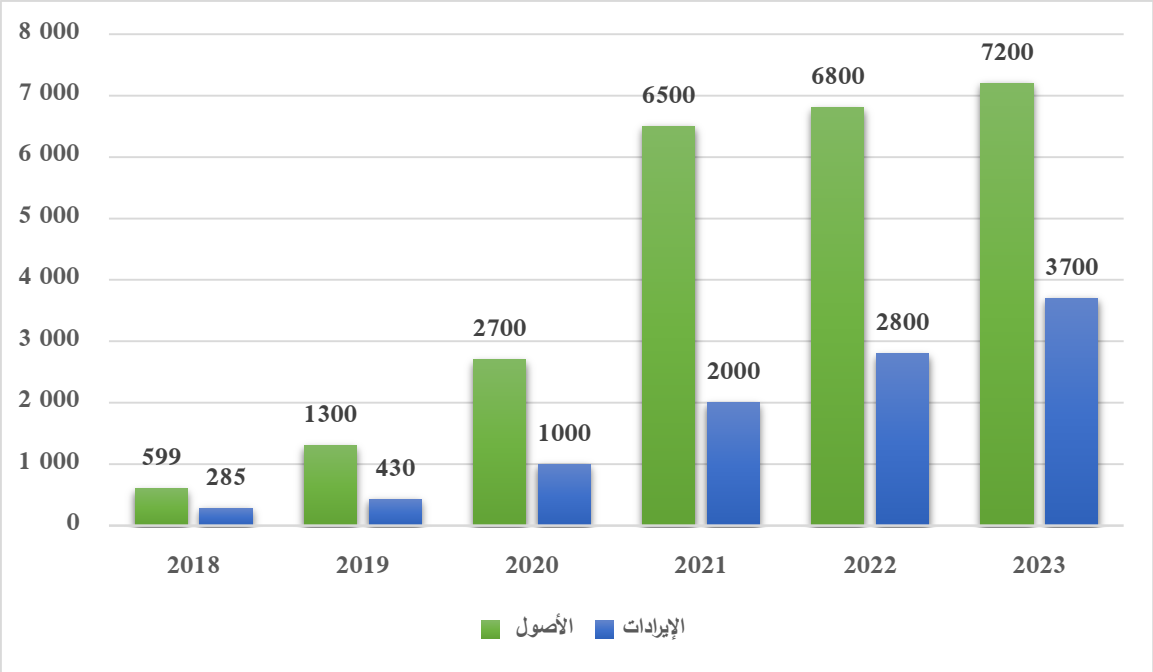

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (Saudi, 2022, p. 15)

5- قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية بالمليون ريال سعودي:

يعكس الشكل (11) منحنى تطور الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية في السعودية خلال الفترة 2018–2023 تحوّلًا عميقًا في البنية الاقتصادية والمالية للمملكة، حيث سجّلت الاستثمارات نموًا استثنائيًا بلغ أكثر من 140 ضعفًا خلال ست سنوات فقط. فقد بدأت الاستثمارات بوتيرة ضعيفة جدًا في سنتي 2018 و2019، مما يدل على أن القطاع كان لا يزال في مراحله التأسيسية، مع غياب واضح للثقة

أو الإطار التنظيمي الكافي. إلا أن القفزة الحادة في سنة 2020 (1354.6 مليون ريال) شكّلت نقطة تحوّل مفصلية، ربما نتيجة اعتماد سياسات حكومية جديدة، وإطلاق برامج داعمة مثل مبادرة فنتك السعودية، مما فتح المجال أمام الشركات الناشئة والمستثمرين المحليين والأجانب للدخول في القطاع. وتواصل النمو خلال 2021 و2022 بوتيرة مستقرة، مما يدل على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسع استخدام الخدمات المالية المبتكرة، ثم جاء عام 2023 ليشهد قفزة جديدة إلى 2.7 مليار ريال، وهو ما يعكس نضج السوق وزيادة الثقة في العوائد المتوقعة من الاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى ارتفاع الطلب على حلول الدفع الرقمي، التأمين الذكي، التمويل المضمّن، والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية. هذا النمو الحاد يدل على أن التكنولوجيا المالية لم تعد مجرد قطاع ناشئ، بل أصبحت أحد المحركات المحورية في التحول الاقتصادي للمملكة، ورافعة لتعزيز الشمول المالي وتنويع مصادر النمو.

الشكل رقم (11): قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية

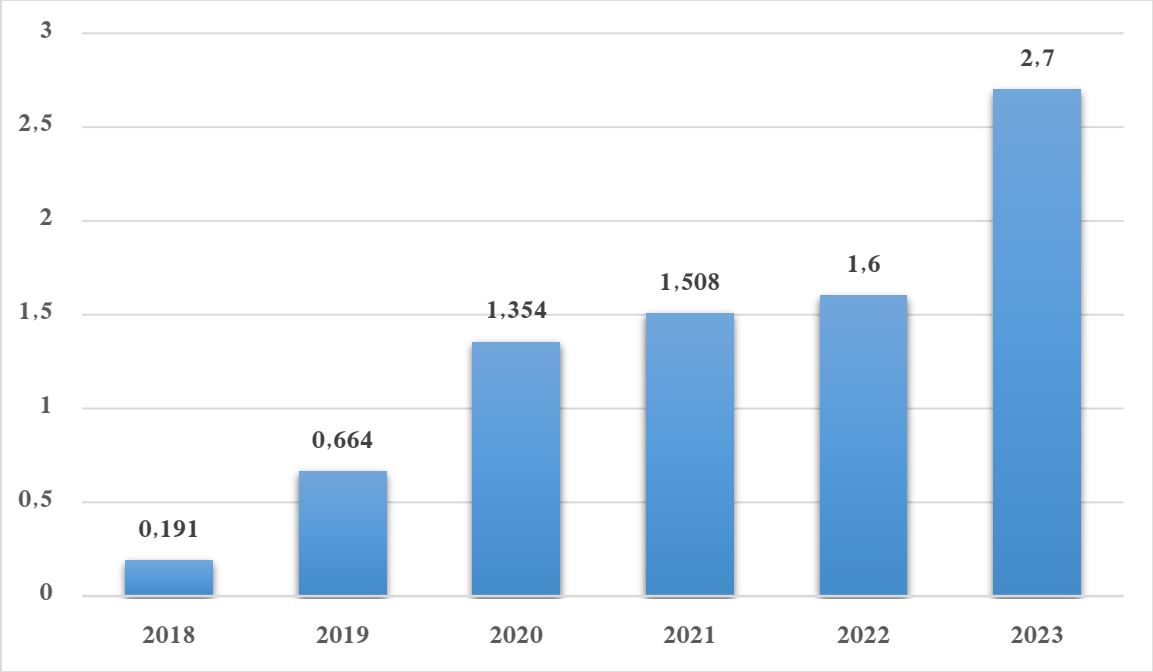

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023)

6- إجمالي قيمة العمليات عبر خدمة "سداد" التي أجراها المفوترون المسجلون:

يُظهر الشكل (12) توزيع إجمالي قيمة العمليات التي أجراها المفوترون المسجلون عبر خدمة "سداد" لسنتي 2022 و2023، حيث نلاحظ في سنة 2022 سيطرة فئة أخرى على النصيب الأكبر من العمليات بنسبة 66% من الإجمالي. ثم جاء كل من التأمين والتمويل والتأجير بنسبة متساوية بلغت 14% لكل منهما، بينما شكّل قطاع التعليم 5%، وكانت الخدمات الحكومية تمثل حصة ضئيلة جدًا بـ 1%.

أما بالنسبة لسنة 2023 فقد شهدت تغيرات جوهرية في التوزيع. حيث تراجعت حصة فئة أخرى بشكل كبير من 66% إلى 32%، مما يشير إلى تزايد تخصص العمليات. في المقابل، ارتفعت حصة

التأمين بشكل ملحوظ من 14% إلى 34%، لتصبح الفئة الأكبر منفردة. كما زادت حصة التمويل والتأجير من 14% إلى 21%، وارتفع التعليم من 5% إلى 10%، وشهدت الخدمات الحكومية نموًا لتصل إلى 3%.

من خلال المقارنة بيت سنتي 2022 و2023 تبين أن التوزيع أصبح أكثر تخصيصا وتوازنا في سنة،2023 فقد كان النمو الأبرز من نصيب قطاع التأمين الذي تضاعفت حصته بأكثر من مرتين، مما يشير إلى نشاط مكثف في هذا القطاع عبر خدمة سداد. كذلك، شهدت قطاعات التمويل والتأجير والتعليم والخدمات الحكومية نمواً جيداً في حصصها النسبية، مما يعكس تزايد استخدام خدمة سداد في هذه المجالات وتنوع المعاملات التي تتم من خلالها. هذا التحول يوحي بنضج أكبر في استخدام الخدمة وتوسعها في قطاعات محددة وذات قيمة.

الشكل رقم (12): توزيع إجمالي قيمة العمليات عبر خدمة "سداد" التي أجراها المفوترون المسجلون في المملكة العربية السعودية حتى نهاية 2023

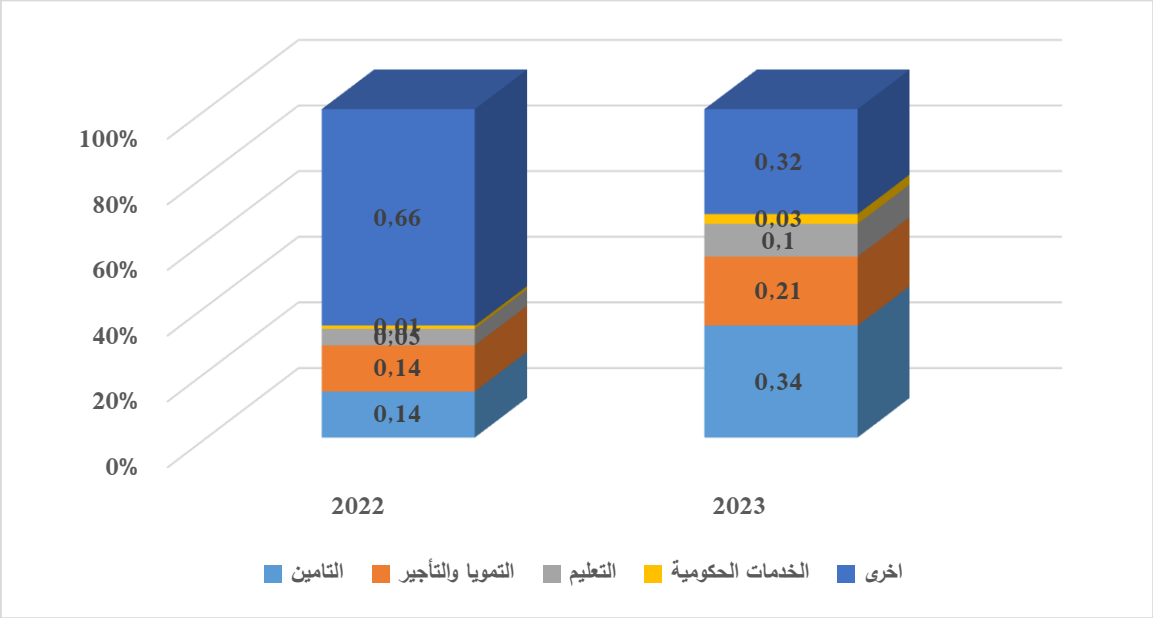

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 44)

ثالثا: مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني.

في ظل التطور الرقمي المتسارع، أصبحت وساطة التأمين الإلكتروني حجر الزاوية في تقديم خدمات التأمين بفاعلية وسرعة. تساهم هذه الوساطة في تسهيل وصول العملاء إلى منتجات التأمين المتنوعة، وتعزيز الشفافية والكفاءة في سوق التأمين.

1- عدد شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم في قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2022-2023).

من خلال الشكل (13) نلاحظ نموًا قويًا وملحوظًا في عدد شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم في قطاع التأمين بين سنتي 2022 و2023. هذا النمو السريع يعكس على الأرجح تزايد الاهتمام

بالابتكار التكنولوجي في قطاع التأمين، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لدمج هذه الشركات ضمن الأطر التنظيمية لضمان الاستقرار والشفافية.

الشكل رقم (13): عدد شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم في قطاع التأمين

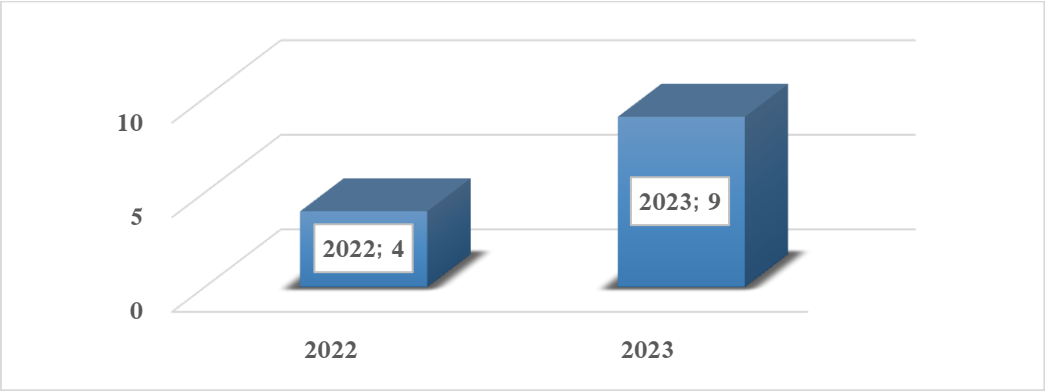

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي للتقنية المالية 2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 24)

2- عدد العملاء في خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

من خلال الشكل (14) نلاحظ تطور عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التأمين الإلكترونية بين سنتي 2018 و2023، حيث نلاحظ أن عدد العملاء بدأ من 536 ألف في سنة 2018، وشهد زيادة في السنوات التالية، حيث وصل إلى 1.7 مليون في 2019 و3.6 مليون في سنة 2020. وبلغ ذروته عند 5.4 مليون في سنة 2021، على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي وصل إلى 3.9 مليون في سنة 2022، ليعاود الارتفاع بشكل ملحوظ في سنة 2023 ليصل إلى 6 ملايين، مما يشير إلى نمو قوي وملحوظ في تبني خدمة وساطة التأمين الإلكتروني خلال الفترة المذكورة، وأن خدمة وساطة التأمين الإلكتروني تتمتع بقدرة كبيرة على جذب العملاء.

الشكل رقم (14): إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكتروني

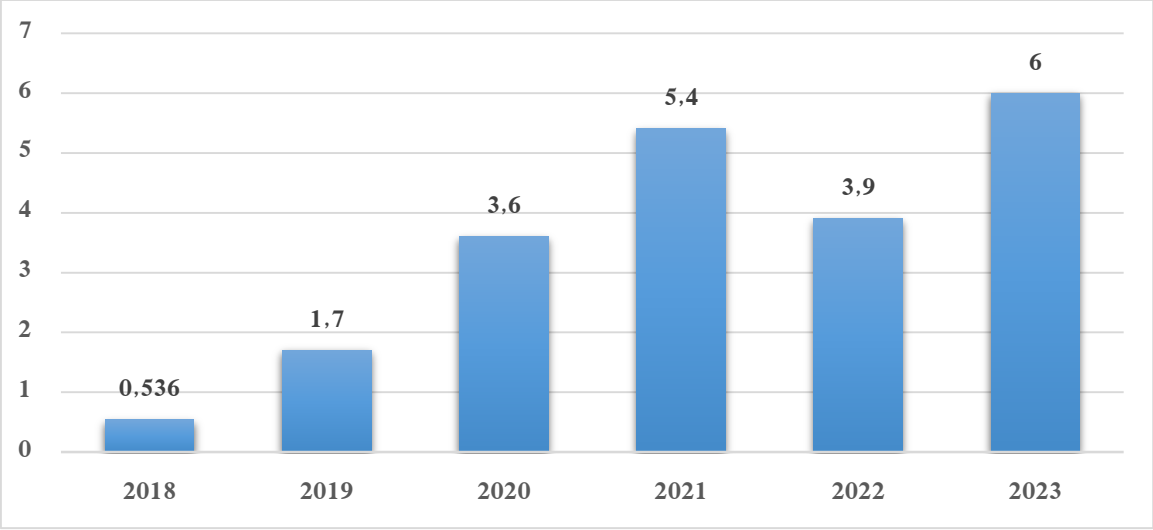

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية و2023 2022 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 117) (Saudi, 2022, p. 74)

3- عدد الموظفين في شركات وساطة التأمين الإلكتروني:

من خلال الشكل (15)، يظهر اتجاه نمو مستمر في عدد الموظفين بشركات وساطة التأمين الإلكتروني على مدار الفترة من 2018 إلى 2023. بدأ العدد من 175 موظفًا في سنة 2018، وشهد زيادات تدريجية في السنوات التالية، حيث وصل إلى 193 في 2019 و211 في 2020، بينما كانت الزيادة طفيفة جدًا في سنة 2021 لتصل إلى 213 موظفًا، شهدت سنة 2022 قفزة ملحوظة ليبلغ العدد 265 موظفًا، مما يشير إلى توسع كبير في العمليات. واستمر هذا النمو القوي في 2023، مسجلاً أعلى عدد بـ 379 موظفًا، مما يؤكد التوسع السريع والهائل لهذا القطاع وزيادة الحاجة إلى القوى العاملة لدعم نمو الأعمال والعملاء.

الشكل رقم (15): إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني

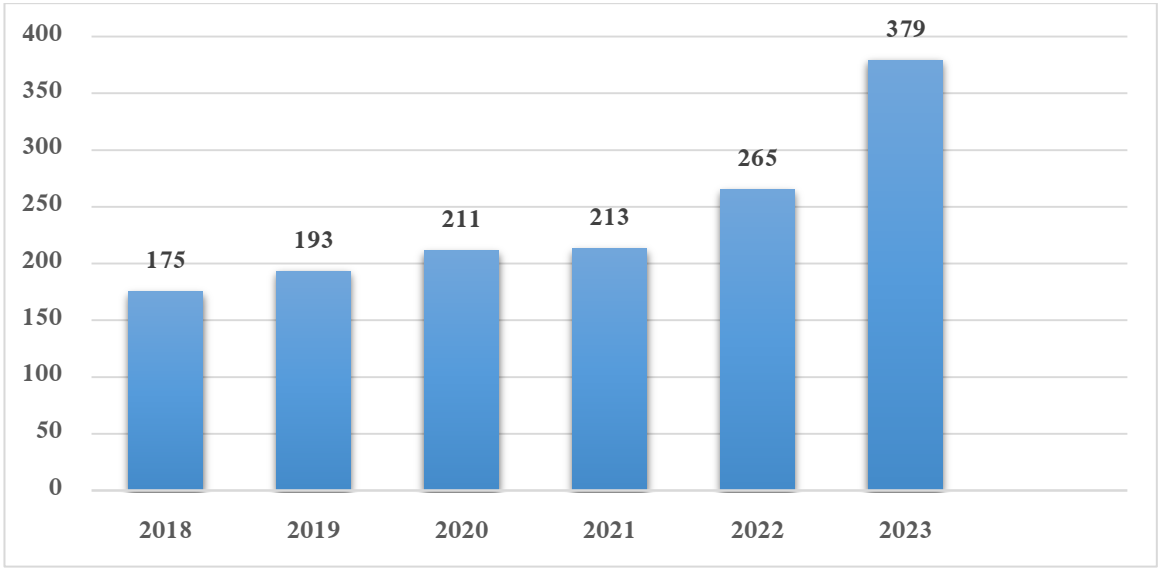

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 –فنتك السعودية– (Saudi, 2022, p. 73)

4- عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

بالنظر إلى الشكل (16) نلاحظ نمو هائل ومستمر في عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني، حيث بدأت من حوالي 662 ألف وثيقة في سنة 2018، وشهدت ارتفاعات متتالية لتصل إلى 1.9 مليون في سنة 2019، ثم 3.2 مليون في سنة 2020، و4 ملايين في سنة 2021. وقد تسارع هذا النمو بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث بلغت الوثائق 4.3 مليون في 2022، لتسجل قفزة قياسية في سنة 2023 وصولاً إلى 6.2 مليون وثيقة. ومنه يتبين من هذا النمو التصاعدي والقوي التبني المتزايد والثقة الكبيرة في خدمات التأمين الرقمية، مما يؤكد التحول الرقمي العام في سلوك المستهلك وسوق التأمين، مما يجعل القنوات الإلكترونية جزءًا أساسيًا من عملية شراء التأمين.

الشكل رقم (16): إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

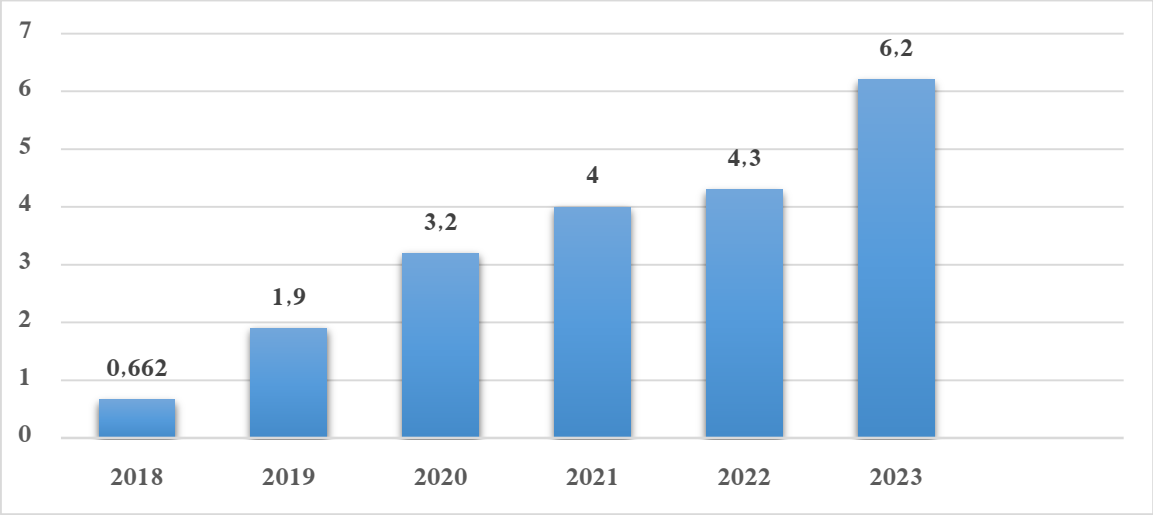

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 119) (Saudi, 2022, p. 77)

5– قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

يوضح الشكل (17) نموا ملحوظا في قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني خلال الفترة من 2018 إلى 2023. ففي سنة 2018، بلغت القيمة 0.537 مليار، ثم تضاعفت تقريبًا لتصل إلى 1.4 مليار في سنة 2019. استمر هذا الاتجاه التصاعدي بشكل قوي، حيث وصلت القيمة إلى 2.4 مليار في سنة 2020، ثم 3 مليارات في سنة 2021، وقفزت إلى 4.2 مليار في سنة 2022. وبلغت ذروتها في سنة 2023 مسجلة 6.7 مليار، مما يعكس تزايد الاعتماد والتبني لخدمات وساطة التأمين الإلكتروني بشكل كبير في سوق التأمين.

الشكل رقم (17): إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

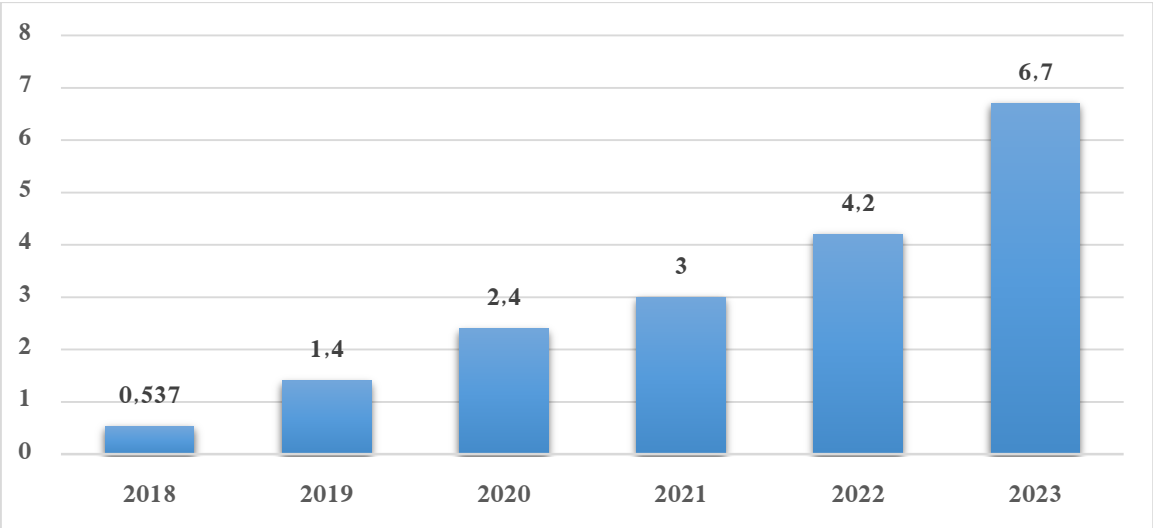

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 119) (Saudi, 2022, p. 77)

6- عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

يوضح الشكل (18) عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمات وساطة التأمين الإلكتروني. تُظهر البيانات زيادة مستمرة من عام 2018 إلى 2023. ففي سنة 2018، بلغ عدد الوثائق 0.661 مليون وثيقة. وتضاعف هذا الرقم تقريبًا ليصل إلى 1.9 مليون في سنة 2019، ثم ارتفع إلى 3.2 مليون في سنة 2020. واستمر النمو، حيث وصل إلى 4 ملايين في سنة 2021 و4.2 مليون في سنة 2022. وبحلول عام 2023، بلغ عدد الوثائق ذروته عند 4.6 مليون، مما يشير إلى تبني كبير ومستمر للمنصات الإلكترونية لتأمين المركبات.

الشكل رقم (18): إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

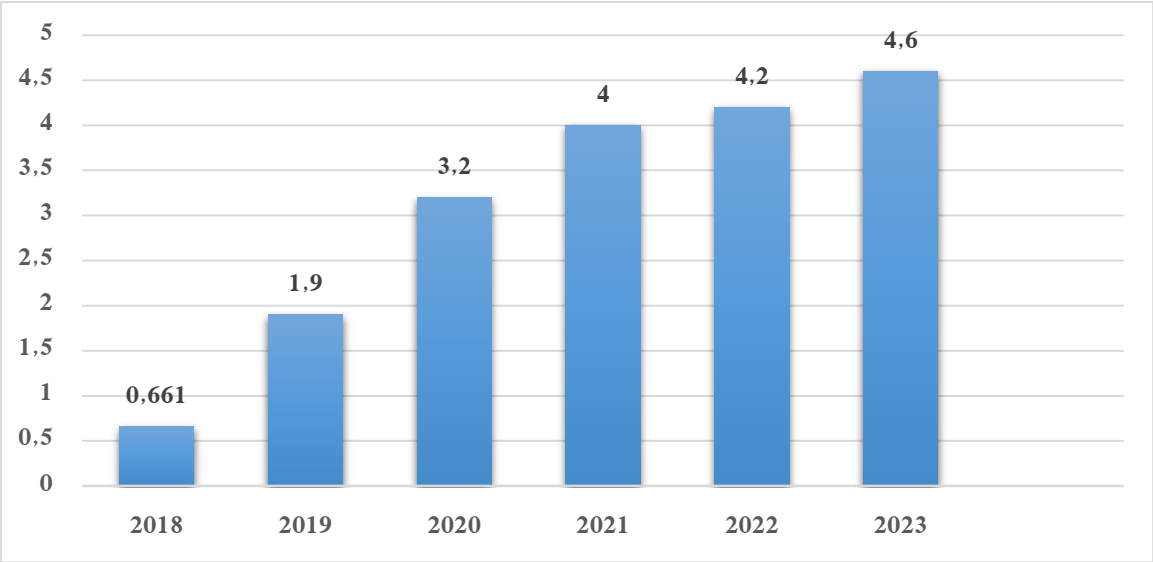

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 121) (Saudi, 2022, p. 78)

7- قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

يلاحظ من الشكل (19) التالي ارتفاعا تدريجيا في قيمة وثائق التأمين على المركبات التي تم إصدارها من خلال خدمة وساطة التأمين الإلكتروني خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، انطلقت القيمة من 537 مليون في سنة 2018 لتشهد زيادة ثابتة وصولاً إلى 1.4 مليار في سنة 2019، ثم 2.4 مليار في سنة 2020، و2.9 مليار في سنة 2021. الملاحظ أن وتيرة النمو تسارعت بشكل كبير في الأعوام اللاحقة، حيث قفزت القيمة إلى 4.1 مليار في سنة 2022، محققة ذروة غير مسبوقة بـ 5.9 مليار في سنة 2023، هذا النمو المتواصل والقوي يؤكد مدى التبني المتنامي والثقة المتزايدة في قنوات التأمين الإلكترونية لقطاع المركبات، مما يشير إلى تحول رقمي عميق يؤثر إيجاباً على قطاع التأمين.

الشكل رقم (19): إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

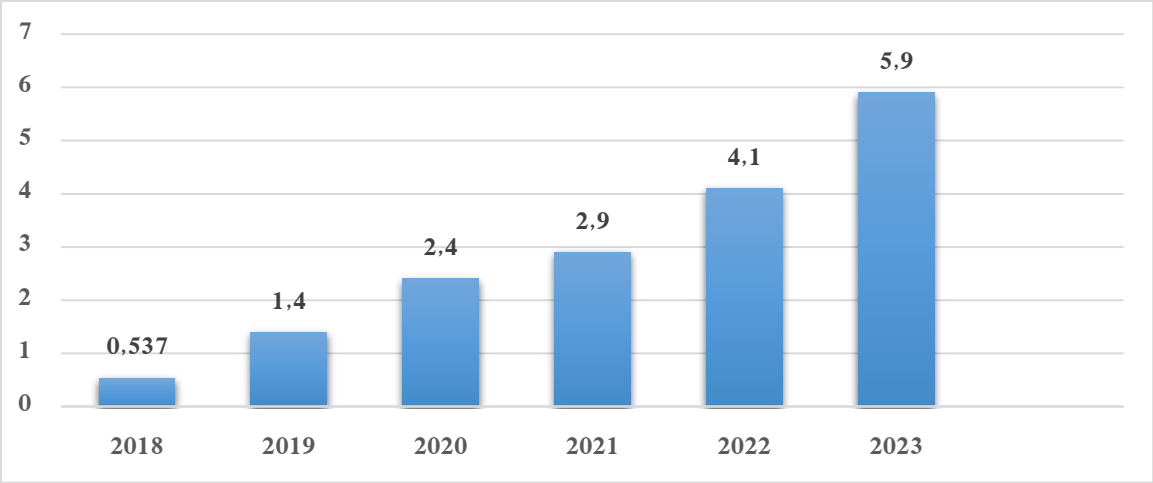

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 121) (Saudi, 2022, p. 78)

8- عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

من الشكل (20)، يظهر نمو استثنائي ومتسارع في عدد وثائق التأمين الصحي على مدار الفترة من 2018 إلى 2023، بدأ العدد من مستوى منخفض جداً بلغ 3 وثائق فقط في سنة 2018، ثم قفز بشكل ملحوظ إلى 10000 وثيقة في 2020، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 48400 في سنة 2021. وقد شهدت السنتين الأخيرتين نمواً غير مسبوق، حيث بلغ العدد 206000 وثيقة في سنة 2022، محققاً قفزة نوعية في سنة 2023 وصولاً إلى 398000 وثيقة. مما يدل هذا النمو الكبير التبني السريع والمتزايد للتأمين الصحي، وربما يشير إلى زيادة الوعي بأهمية الرعاية الصحية، أو تغييرات في السياسات، أو سهولة الوصول إلى خدمات التأمين.

الشكل رقم (20): إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

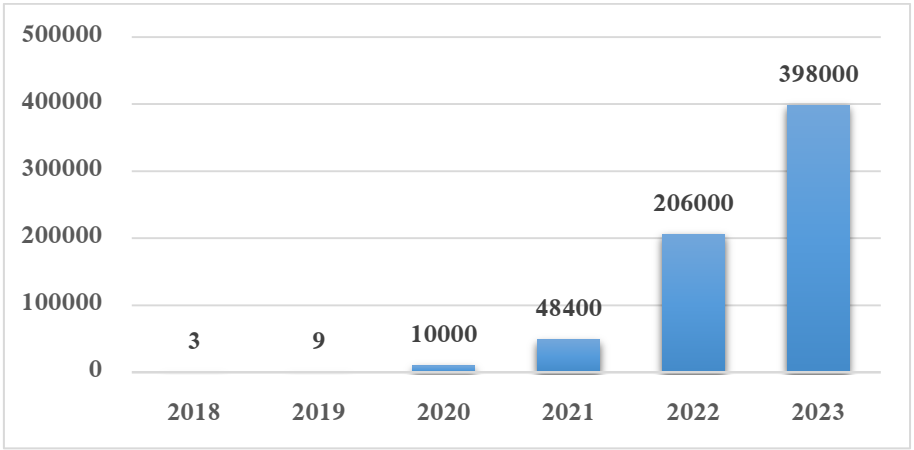

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 122) (Saudi, 2022, p. 78)

9- قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني:

من خلال الشكل (21)، يتضح نمو هائل وغير مسبوق في قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني، فبعد أن كانت قيمتها لا تتجاوز 5000 ريال سعودي في سنة 2018، قفزت بشكل كبير وهائل لتصل إلى 22.6 مليون في سنة 2020، واستمرت في النمو المتزايد لتبلغ 103 مليون في سنة 2021، وقد تسارع هذا الارتفاع بشكل استثنائي في السنوات الأخيرة، حيث بلغت القيمة 451 مليون في سنة 2022، محققة قفزة نوعية بـ 675 مليون في سنة 2023، يعكس هذا النمو الانفجاري التبني الواسع والثقة المتزايدة في خدمات التأمين الصحي الرقمية، مما يؤكد التحول الجذري والأهمية المتزايدة لهذه القناة في سوق التأمين الصحي.

الشكل رقم (21): إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني

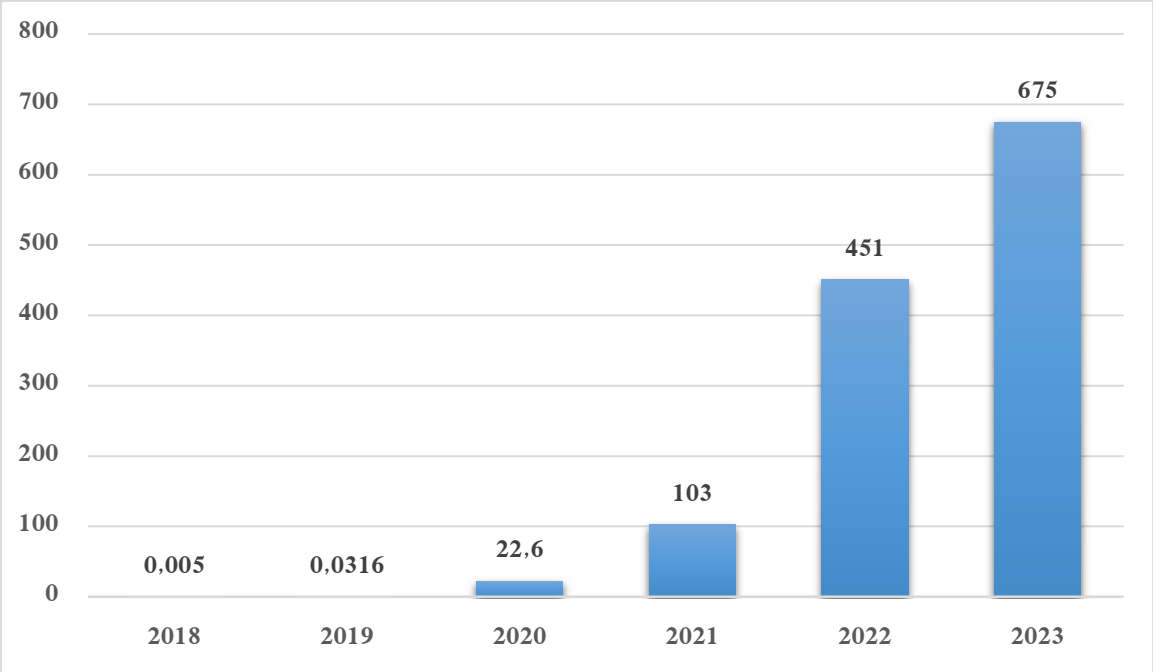

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي للتقنية المالية 2022 و2023 –فنتك السعودية– (فنتك، 2023، صفحة 122) (Saudi, 2022, p. 78)

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشرات قطاع التأمين خلال الفترة 2018 الى 2023 في المملكة العربية السعودية.

يُعد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية أحد الركائز الاقتصادية الهامة، وشهد تحولات جوهرية على مدار السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالرؤية الطموحة للمملكة 2030 وبرامج التحول الوطني التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. لفهم ديناميكية هذا القطاع ومدى استجابته

للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، يصبح من الضروري إجراء تحليل معمق لمؤشراته الرئيسية، يهدف هذا الجزء إلى تقديم لمحة شاملة عن التطورات التي طرأت على قطاع التأمين السعودي خلال الفترة من 2018 إلى 2023، وذلك من خلال استعراض وتحليل المؤشرات المتعلقة بحجم الأقساط المكتتبة، المطالبات المدفوعة، والكثافة التأمينية، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي. سيمكن هذا التحليل من تحديد أنماط النمو، تسليط الضوء على أبرز الفرص والتحديات، وتقديم رؤى حول مستقبل القطاع في ظل التوجهات الرقمية المتزايدة.

أولا: مؤشرات قياس حجم ونشاط سوق التأمين.

تعد مؤشرات قياس حجم ونشاط سوق التأمين أدوات أساسية لتقييم صحة القطاع وتحديد مسارات نموه. توفر هذه المؤشرات رؤى حول التغلغل التأميني، وحجم الأقساط، وكفاءة العمليات، مما يسهم في فهم أداء السوق واتجاهاته المستقبلية.

1- كثافة سوق التأمين:

بالنظر إلى الرسم البياني (22)، يتضح أن سوق التأمين في المملكة العربية السعودية شهد فترة نمو وتوسع ملحوظة بين سنتي 2018 و2023. يظهر ذلك جليًا في الارتفاع المستمر في إجمالي الأقساط المكتتبة عبر الفئات الرئيسية الثلاث، فقد تصدر إجمالي التأمين الصحي المشهد كأكبر فئة من حيث الحجم، حيث ارتفع من 595.07 ريال سعودي في سنة 2018 ليلامس 1161.01 ريال سعودي في سنة 2023، مما يشير إلى تزايد الاعتماد على خدمات الرعاية الصحية المؤمنة وربما يعكس توسع التغطية التأمينية الصحية الإلزامية أو الاختيارية في البلاد.

أما بالنسبة لإجمالي التأمين العام فقد أظهر نموًا قويًا وثابتًا، حيث زاد من 419.8 ريال سعودي في سنة 2018 إلى 730.75 ريال سعودي في سنة 2023، هذا النمو يعكس ديناميكية القطاعات الاقتصادية الأخرى وحاجة الأفراد والشركات لتأمين ممتلكاتهم ومخاطرهم المختلفة، سواء كانت تأمين سيارات، ممتلكات، أو مسؤولية مدنية، وغيرها.

أما إجمالي تأمين الحماية والادخار، فقد شهد نموًا نسبيًا وإن كان بحجم أقل مقارنة بالفئتين الأخريين، حيث ارتفع من 33 ريال سعودي في عام 2018 إلى 73.17 ريال سعودي في عام 2023، هذا النمو وإن كان متواضعًا، يشير إلى ازدياد الوعي بأهمية التخطيط المالي طويل الأجل وتوفير الحماية للمستقبل، مما قد يكون مدفوعًا بتغيرات في أنماط الحياة أو تزايد البرامج التي تشجع على الادخار المرتبط بالتأمين.

بشكل عام، تعكس هذه الأرقام تطورًا إيجابيًا في كثافة سوق التأمين السعودي خلال هذه الفترة، مدفوعًا بعوامل متعددة مثل النمو السكاني، التطور الاقتصادي، التغيرات التنظيمية، وزيادة الوعي بأهمية التأمين كأداة لإدارة المخاطر وتوفير الحماية.

الشكل رقم (22): كثافة سوق التأمين

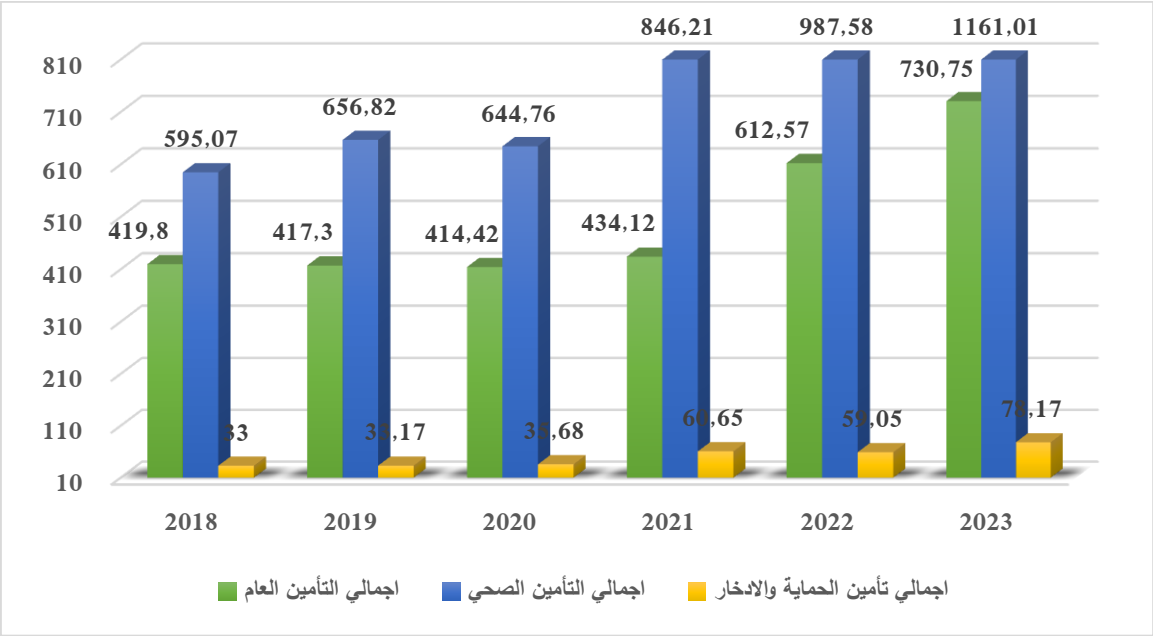

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (2024)، ومؤسسة النقد العربي السعودي – تقارير سوق التأمين (2018–2023)

2- إجمالي التأمين العام:

يرصد الشكل البياني (23) تطور إجمالي أقساط التأمين العام وصافي الأقساط المكتتب بها لهذا لإجمالي التأمين العام خلال الفترة من 2018 إلى 2022. تُظهر البيانات نمطاً تصاعدياً واضحاً، إذ ارتفع إجمالي الأقساط من 12236.1 مليون ريال في 2018 إلى 15010.5 مليون ريال في 2022، ما يعكس نمواً تدريجياً ومستمراً في الطلب على التأمين العام، سواء كان ذلك في مجالات التأمين على الممتلكات أو المسؤوليات أو السيارات.

أما صافي الأقساط المكتتب بها، فقد شهد أيضاً تحسناً ملحوظاً، منتقلاً من 8545.6 مليون ريال في 2018 إلى 10638.2 مليون ريال في 2022. هذا يشير إلى تطور إيجابي في كفاءة التحصيل وتحسن مستوى الاحتفاظ بالأقساط بعد خصم التكاليف المتعلقة بإعادة التأمين.

أما بالنسبة لسنة 2023، يمكننا توقع استمرار هذا الاتجاه التصاعدي، مع إجمالي الأقساط عند حوالي 15586.9 مليون ريال، وصافي الأقساط عند 11249.9 مليون ريال. يعكس هذا النمو اعتدلا واستقرارا في السوق، وتعزز أهمية التأمين العام كأحد الأعمدة الأساسية في قطاع التأمين بالمملكة.

الشكل رقم (23): إجمالي التأمين العام

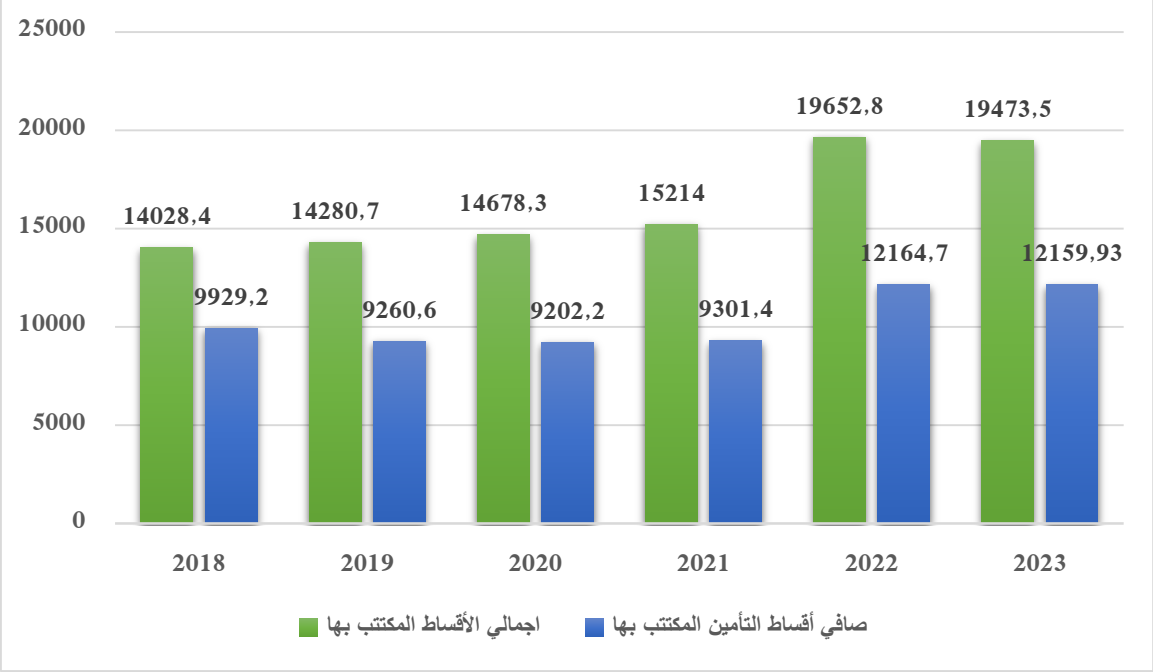

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 127) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 90)

3- إجمالي التأمين الصحي:

يشير الشكل (24) إلى تطوّر إيجابي ومستمر في سوق التأمين الصحي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، سواء من حيث إجمالي الأقساط المكتتب بها أو صافي أقساط التأمين. فقد ارتفع إجمالي الأقساط من نحو 19883.4 ألف في 2018 إلى 32703.9 ألف في 2023، بينما ارتفع صافي الأقساط من 19319.4 ألف إلى 31959.4 ألف خلال نفس الفترة. هذا النمو يعكس توسّعاً في حجم سوق التأمين الصحي وزيادة الإقبال عليه، سواء من الأفراد أو المؤسسات، ما يدل على ارتفاع الوعي الصحي وأهمية التغطية التأمينية.

كما يُلاحظ أن الفارق بين الإجمالي والصافي ظل محدوداً نسبياً، وهو ما يشير إلى كفاءة عالية في إدارة المخاطر والحد من الاعتماد على إعادة التأمين أو تقليص التكاليف الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 سجّل أدنى فارق بين المؤشرين، وهو ما قد يكون مؤشراً على تحسّن الأداء الفني لشركات

التأمين أو تعزيز الثقة في السوق المحلي. بوجه عام، يعكس هذا الاتجاه التصاعدي تحسناً في البنية التحتية للتأمين الصحي وزيادة مساهمته في دعم القطاع الصحي والاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (24): إجمالي التأمين الصحي

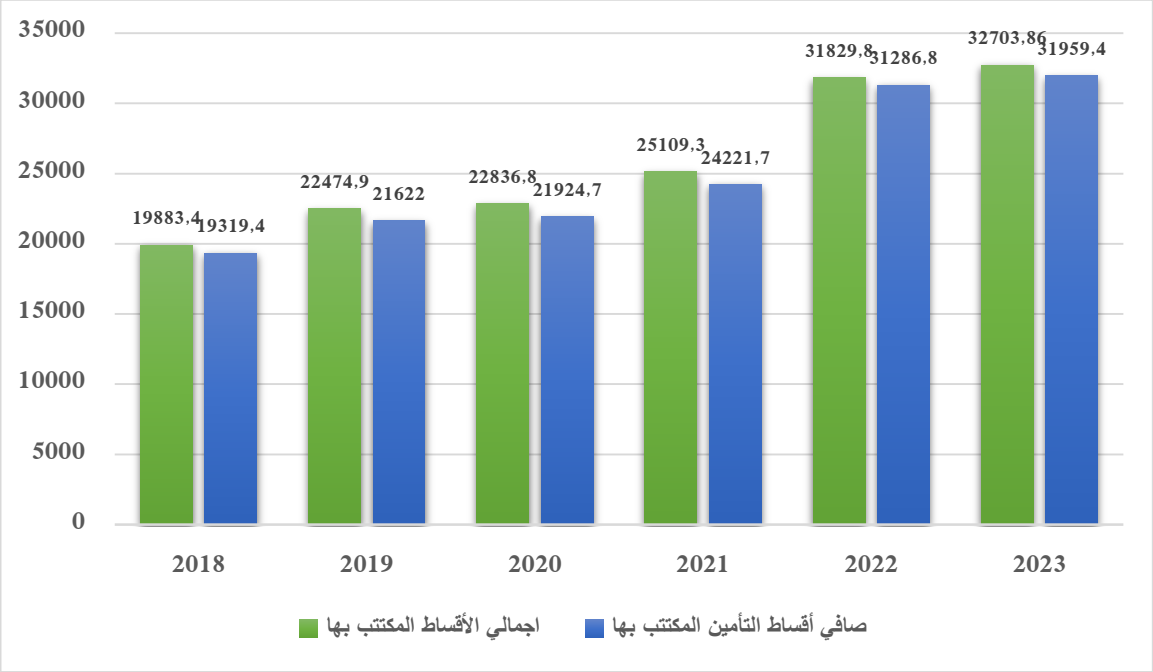

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 127) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 90)

4- إجمالي تأمين الحماية والادخار:

عكس الشكل (25) تطوّر إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار وصافي الأقساط المكتتب بها في هذا النوع من التأمين خلال الفترة 2018–2023. نلاحظ من خلال البيانات أن كلا المؤشرين سجّلا نمواً ملحوظاً، لا سيما خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023. فقد ارتفع إجمالي الأقساط من 1102.7 ألف في 2018 إلى 1871.2 ألف في 2023، بينما صعد صافي الأقساط من 794.8 ألف إلى 1239.34 ألف خلال نفس المدة. هذا النمو يعكس اهتماماً متزايداً من قبل الأفراد والمؤسسات بالتأمين طويل الأجل الذي

يضمن الحماية المالية والادخار، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المستقبلية.

اللافت أن وتيرة النمو تسارعت بشكل واضح بعد سنة 2020، ما قد يُعزى إلى زيادة الوعي التأميني، أو إدخال منتجات جديدة أكثر جذباً، أو حتى تحفيزات تنظيمية وتشريعية من قبل الهيئات المعنية. كما يُلاحظ أن الفارق بين إجمالي الأقساط وصافيها ظل موجوداً لكنه مستقر نسبياً، مما يدل على انتظام في إدارة العمليات التأمينية دون زيادة ملحوظة في الأعباء الإدارية أو التكاليف المتعلقة بإعادة التأمين.

بصفة عامة، فإن هذه المؤشرات تعكس اتجاهاً إيجابياً في سوق تأمين الحماية والادخار، ما يعزز دوره كأداة للضمان الاجتماعي الفردي والتمويل طويل الأجل.

الشكل رقم (25): إجمالي تأمين الحماية والادخار

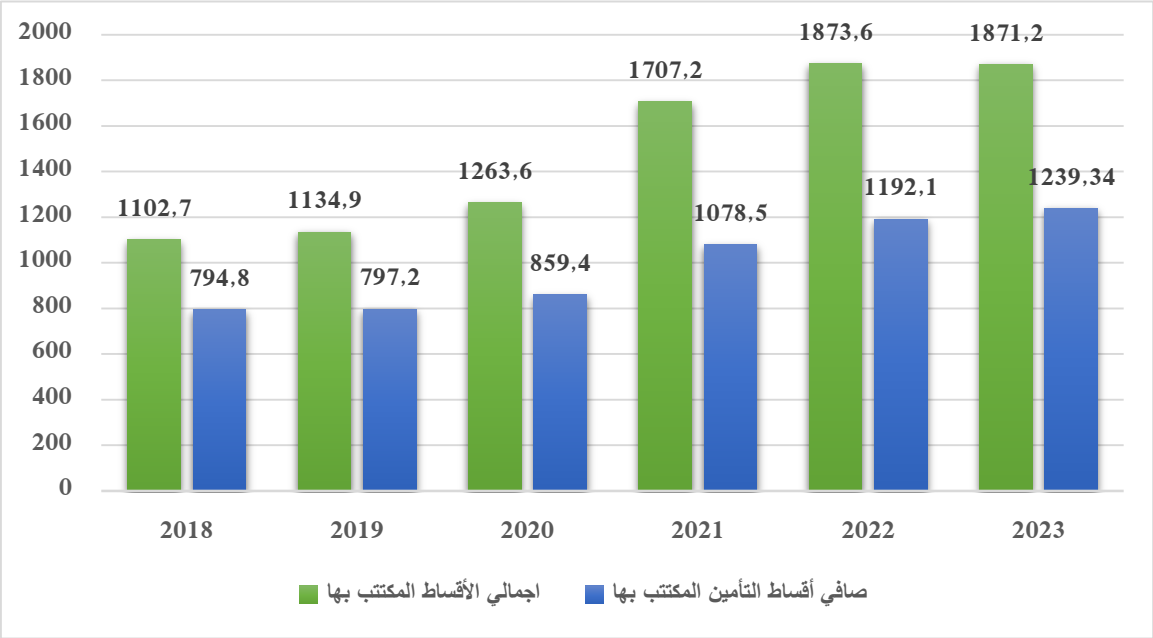

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

ثانيا: مؤشرات نشاط التأمين.

تُعد مؤشرات نشاط التأمين أدوات حيوية لقياس أداء القطاع وفهم ديناميكيات، إذ تعكس مدى مساهمته في الاقتصاد، وحجم نموه، وكفاءة عملياته التشغيلية.

1- التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى:

يشير الشكل (26) إلى أن مؤشر التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى في المملكة العربية السعودية شهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2018 إلى 2023، يظهر ذلك من خلال الزيادة المستمرة في كل من إجمالي الأقساط المكتتب بها وصافي أقساط التأمين المكتتب بها، ففي سنة 2018 بلغ إجمالي الأقساط المكتتب بها 1001.3، وارتفع بشكل كبير ليصل إلى 2695.1 في سنة 2023، أما صافي أقساط التأمين المكتتب بها فقد زاد من 470.4 في سنة 2018 إلى 1351.1 في سنة 2023،

يعكس هذا النمو المطرد في كلا المؤشرين ازدياد الوعي بأهمية التأمين ضد الحوادث والمسؤولية، وتوسع نطاق التغطيات التأمينية المتاحة، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي العام الذي يدفع الأفراد والشركات لتأمين أنفسهم وممتلكاتهم ومسؤولياتهم تجاه الغير.

الشكل رقم (26): التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى

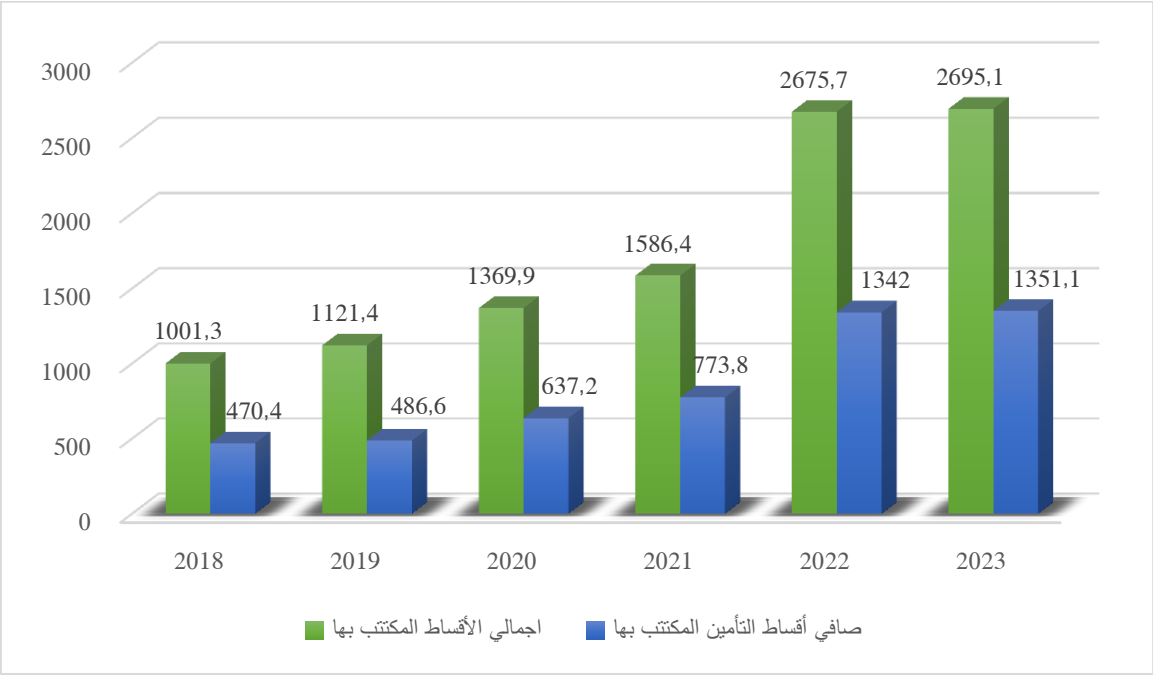

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

2- التأمين على المركبات:

بالنظر إلى الشكل البياني (27) الذي يوضح مؤشر التأمين على المركبات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023، نلاحظ اتجاهًا عامًا من التقلبات مع ذروة في سنة 2022، في سنة 2018 بدأ إجمالي الأقساط المكتتب بها عند 9423.3، بينما بلغ صافي أقساط التأمين المكتتب بها 8860.4، بينما شهدت سنة 2019 انخفاضًا طفيفًا لكلا المؤشرين، حيث وصل إجمالي الأقساط إلى 8603.6 وصافي الأقساط إلى 8117.1 استمر هذا الانخفاض في سنة 2020 وإن كان بوتيرة أبطأ مسجلاً 8358 لإجمالي الأقساط ولصافي الأقساط 7763.5 ، وصل الانخفاض إلى أدنى نقطة له في عام 2021، حيث بلغ إجمالي الأقساط 8162.7 وصافي الأقساط 7691.1، ومع ذلك شهدت سنة 2022 انتعاشًا قويًا وغير مسبوق، حيث قفز إجمالي الأقساط المكتتب بها إلى 10340.6، متجاوزًا مستويات سنة

2018 وارتفع صافي الأقساط إلى 9860.6 أما في عام 2023، حدث انخفاض طفيف مرة أخرى، حيث سجل إجمالي الأقساط 9395.8 وصافي الأقساط 8930.9.

تعكس هذه التقلبات عدة عوامل قد تؤثر على سوق التأمين على المركبات في المملكة العربية السعودية. الانخفاضات بين سنتي 2019 و2021 يمكن أن تكون مرتبطة بتأثير جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى قيود على الحركة وانخفاض في عدد المركبات على الطرق، وبالتالي انخفاض في الحاجة إلى التأمين أو تجديده. كما أن التطورات التنظيمية، مثل التغيرات في تسعير وثائق التأمين قد تكون لعبت دورًا. الانتعاش الكبير في سنة 2022 يشير إلى عودة قوية للنشاط الاقتصادي وحركة المركبات بعد انتهاء القيود، بالإضافة إلى زيادة في مبيعات السيارات الجديدة أو فرض متطلبات تأمينية جديدة. أما الانخفاض الطفيف في عام 2023، فقد يعكس تشبعًا في السوق، أو تعديلات في استراتيجيات التسعير من قبل شركات التأمين، أو حتى تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين. بشكل عام، يُظهر الرسم البياني مرونة سوق التأمين على المركبات وقدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية والتنظيمية المتغيرة.

الشكل رقم (27): التأمين على المركبات

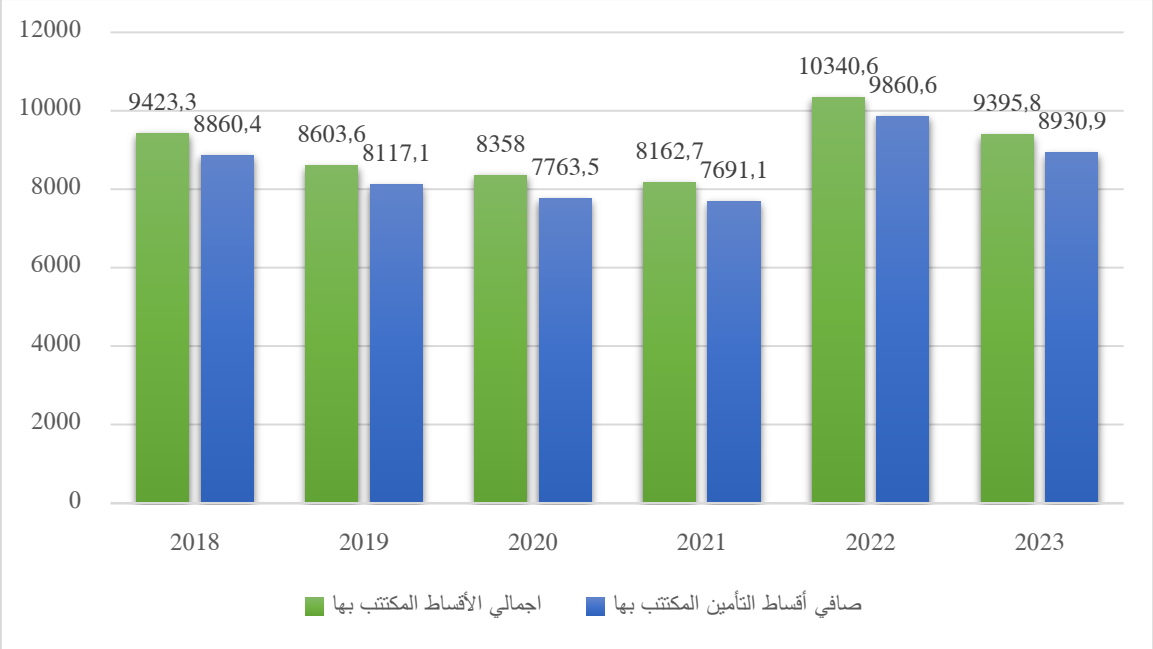

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

3- التأمين على الممتلكات والحريق:

يُظهر من خلال الشكل (28) نموًا ديناميكيًا ومستدامًا في قطاع التأمين تحديدا التأمين على الممتلكات والحريق خلال الفترة من 2018 إلى 2023. فإجمالي الأقساط المكتتب بها، التي تمثل إجمالي الإيرادات المتأتية من بيع وثائق التأمين، ارتفعت بشكل مطرد من 1697.9 إلى 2669.8 ، محققةً نموًا

تراكميًا بنسبة 57.2%، هذا التوسع يشير إلى زيادة في الاختراق التأميني والكثافة التأمينية ضمن السوق، مما يعكس تزايد الوعي بالمخاطر ورغبة الأفراد والشركات في نقل المخاطر إلى شركات التأمين، بالتوازي عرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها، الذي يمثل الأقساط المحتفظ بها بعد خصم الأقساط المعاد تأمينها والمستردة، نموًا أكثر حدة نسبيًا بنسبة 65.2%، حيث ارتفع من 314 إلى 518.6 مليون، و منه كلا المؤشرين يظهران نموًا تصاعديًا مستمرًا على مدار السنوات المحددة، مما يشير إلى توسع ملحوظ في حجم النشاط التأميني، وبهذا فإن النمو المتواصل يعكس عدة عوامل محتملة، بما في ذلك زيادة الوعي بأهمية التأمين، والتوسع في المنتجات التأمينية، أو نمو القاعدة الاقتصادية التي تخدمها هذه الأقساط. علاوة على ذلك، فإن النمو في صافي الأقساط بمعدل يتناسب مع، أو يتجاوز أحيانًا، نمو إجمالي الأقساط، يدل على إدارة فعالة لعمليات إعادة التأمين وقدرة متزايدة على الاحتفاظ بحصة أكبر من المخاطر والأقساط داخل المحفظة التأمينية للتأمين على الممتلكات والحريق.

الشكل رقم (28): التأمين على الممتلكات والحريق

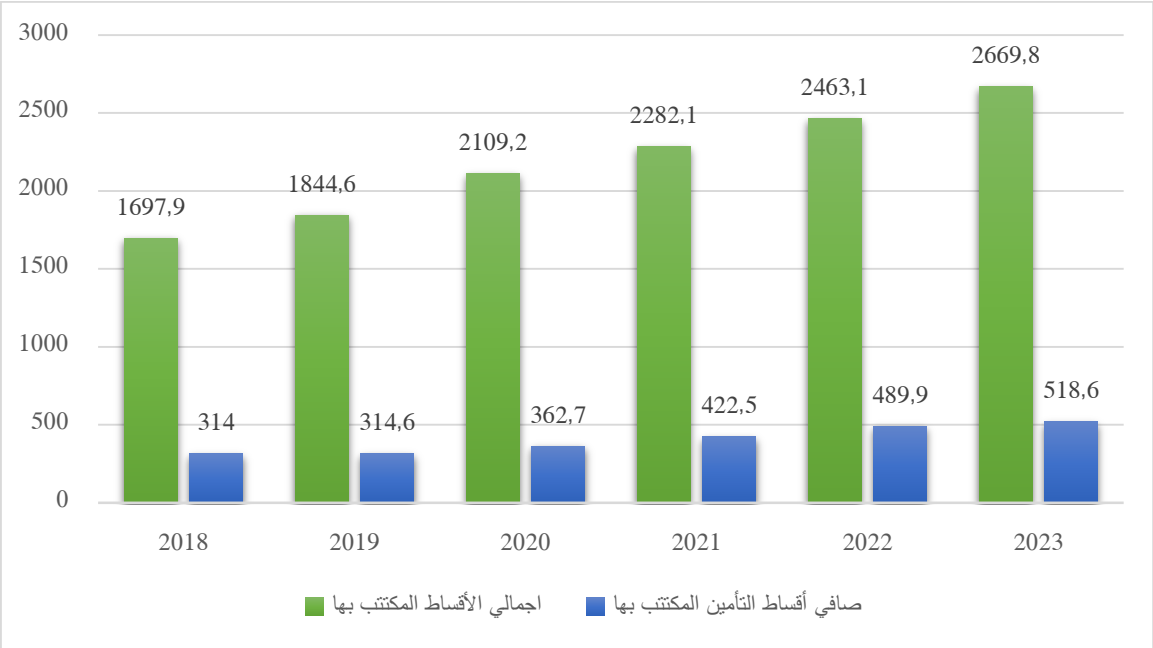

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

4- التأمين البحري:

من خلال الشكل (29) يتضح لنا تطور مؤشري إجمالي الأقساط المكتتب وصافي أقساط التأمين المكتتب بها للتأمين البحري خلال الفترة من 2018 إلى 2023، يلاحظ من تحليل البيانات نموًا إجماليًا في كلا المؤشرين على مدى هذه الفترة، مع وجود بعض التقلبات الطفيفة، فقد ارتفع إجمالي الأقساط المكتتب بها من 544.6 مليون في سنة 2018 ليصل إلى 732.8 مليون في سنة 2023، بينما تبع صافي

الأقساط هذا الاتجاه التصاعدي من 155.4 مليون إلى 219.8 مليون. هذا النمو يشير إلى اتساع نطاق النشاط التأميني وزيادة الاختراق السوقي على الرغم من هذا النمو الكلي، فإن التقلبات الملحوظة في صافي الأقساط، مثل الانخفاض الطفيف في سنة 2020 (176.6) مليون بعد ارتفاعه في 2019 (181.2) مليون قبل معاودته للنمو في السنوات اللاحقة، قد تشير إلى تغيرات في سياسات الاحتفاظ أو في معدلات إعادة التأمين السنوية،

أو ربما تأثرت بعوامل مخاطر الاكتتاب خلال تلك الفترات. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام يظل إيجابيًا، مما يعكس مرونة وقدرة على النمو في القطاع التأميني للتأمين البحري.

الشكل رقم (29): التأمين البحري

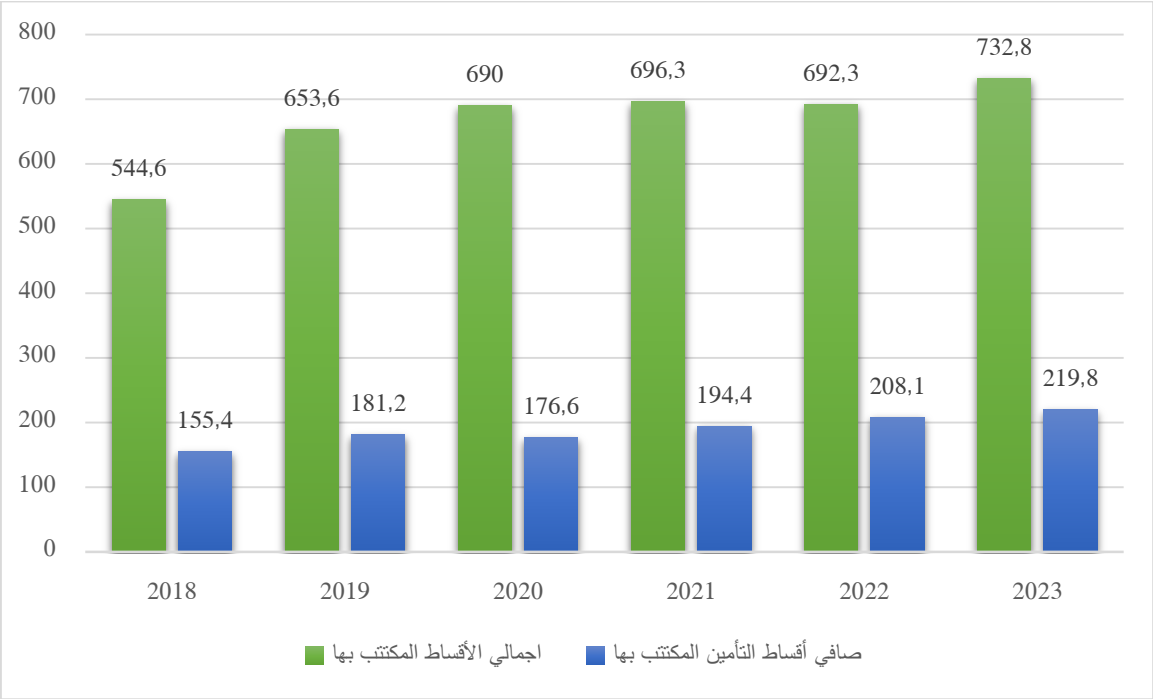

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

5– التأمين الجوي:

يُظهر الشكل البياني (30) تطوّر كل من إجمالي الأقساط المكتتب بها وصافي أقساط التأمين المكتتب بها خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. ويلاحظ أن إجمالي الأقساط شهد نموًا تدريجيًا ملحوظًا، حيث انتقل من 148 سنة 2018 إلى 243.36 سنة 2023، ما يعكس توسّعًا في سوق التأمين وتزايدًا في حجم العمليات التأمينية. في المقابل، عرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها تذبذبًا، إذ ارتفع من 5.3 إلى 8.7 خلال الفترة 2018–2020، ثم شهد تراجعًا في السنتين التاليتين، ليستقر عند 6.27 في سنة 2023. ويُعزى هذا التباين إلى عدة عوامل محتملة، من بينها ارتفاع حجم التعويضات أو التكاليف

التشغيلية، وضعف في سياسات التسعير أو استراتيجيات الاحتفاظ بالمؤمن لهم. وتدل هذه المؤشرات على أهمية توظيف التكنولوجيا المالية في تحسين أداء قطاع التأمين، من خلال اعتماد حلول رقمية متقدمة في الاكتتاب، وتحليل البيانات، وتقديم منتجات تأمينية مبتكرة، بما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة صافي الأقساط بصفة مستدامة.

الشكل رقم (30): التأمين الجوي

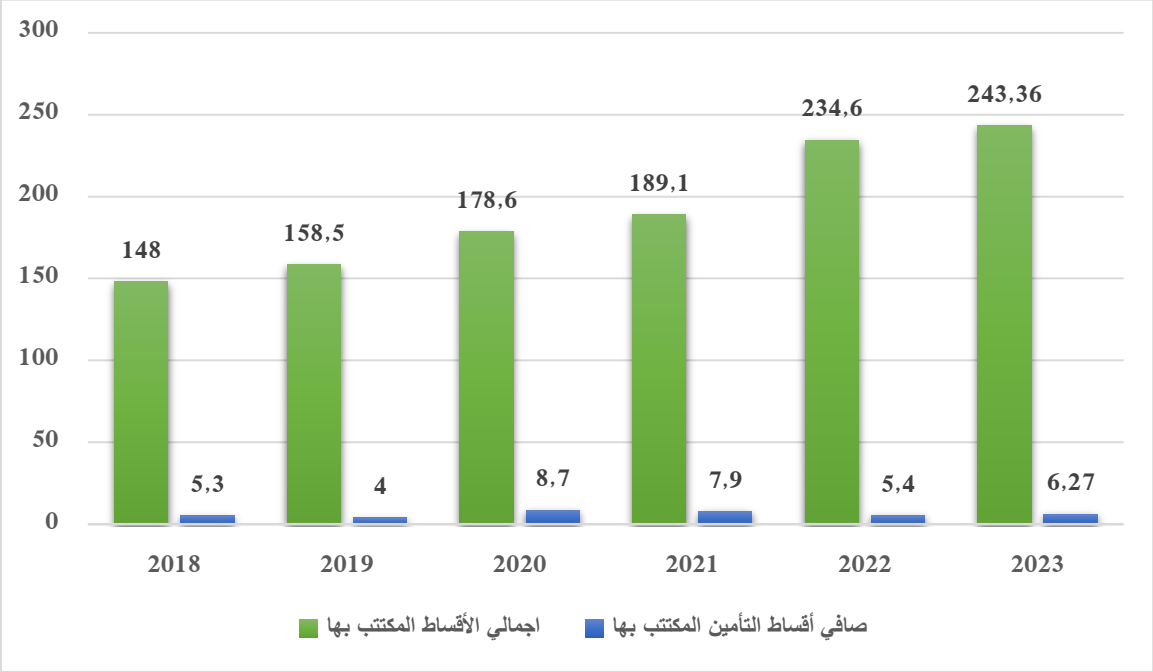

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

6- تأمين الطاقة:

يوضح الشكل البياني (31) تطوّر المؤشرات المالية في فرع تأمين الطاقة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، حيث شهد كل من إجمالي الأقساط المكتتب بها وصافي الأقساط المكتتب بها نموًا مطّردًا. فقد ارتفع الإجمالي من 511.5 مليون إلى 1732.3 مليون، في حين ارتفع الصافي من 3.5 إلى 38.08 مليون خلال نفس الفترة. ويعكس هذا التطور تصاعد أهمية هذا الفرع في ظل تزايد الاستثمارات في مشاريع الطاقة، سواء التقليدية أو المتجددة، ما يستدعي توفير تغطيات تأمينية متخصصة. كما يُبرز هذا

النمو فعالية التكنولوجيا المالية في تحسين أداء هذا القطاع، من خلال أدوات رقمية لتقييم المخاطر وتقديم المنتجات التأمينية وإدارة العمليات التشغيلية بشكل أكثر كفاءة.

الشكل رقم (31): تأمين الطاقة

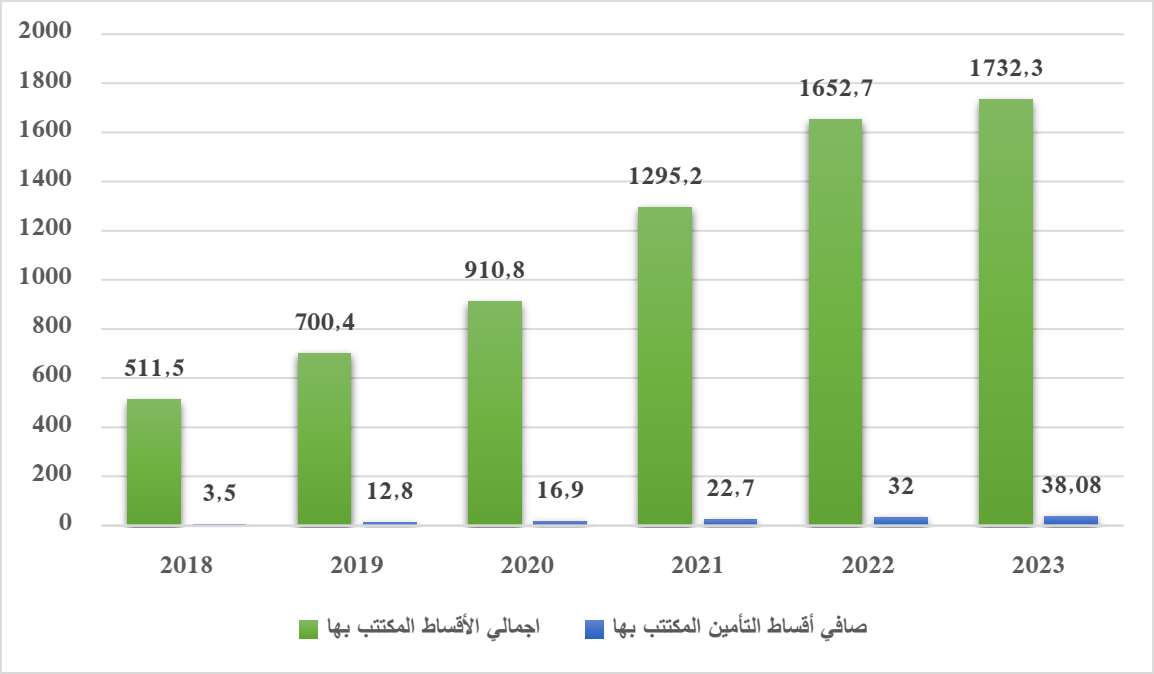

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

7- التأمين الهندسي:

يوضح الشكل البياني (32) تطوّر المؤشرات المالية في مؤشر التأمين الهندسي خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، حيث شهد كل من إجمالي الأقساط المكتتب بها وصافي الأقساط المكتتب بها أن هناك نموًا ملحوظًا في هذا النوع من التأمين. بدأت قيمة التأمين الهندسي لإجمالي الأقساط المكتتب بها عند 701.7 مليون ريال سعودي في سنة 2018، وشهدت ارتفاعًا مطردًا لتصل 1474.3 إلى مليون ريال سعودي في سنة 2023، مما يعكس تزايد المشاريع الإنشائية والتطورات البنية التحتية في المملكة، وزيادة الوعي بأهمية التأمين لحماية هذه المشاريع من المخاطر المحتملة. هذا النمو يؤكد على ديناميكية سوق التأمين الهندسي واستجابته للنهضة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها المملكة.

الشكل رقم (32): التأمين الهندسي

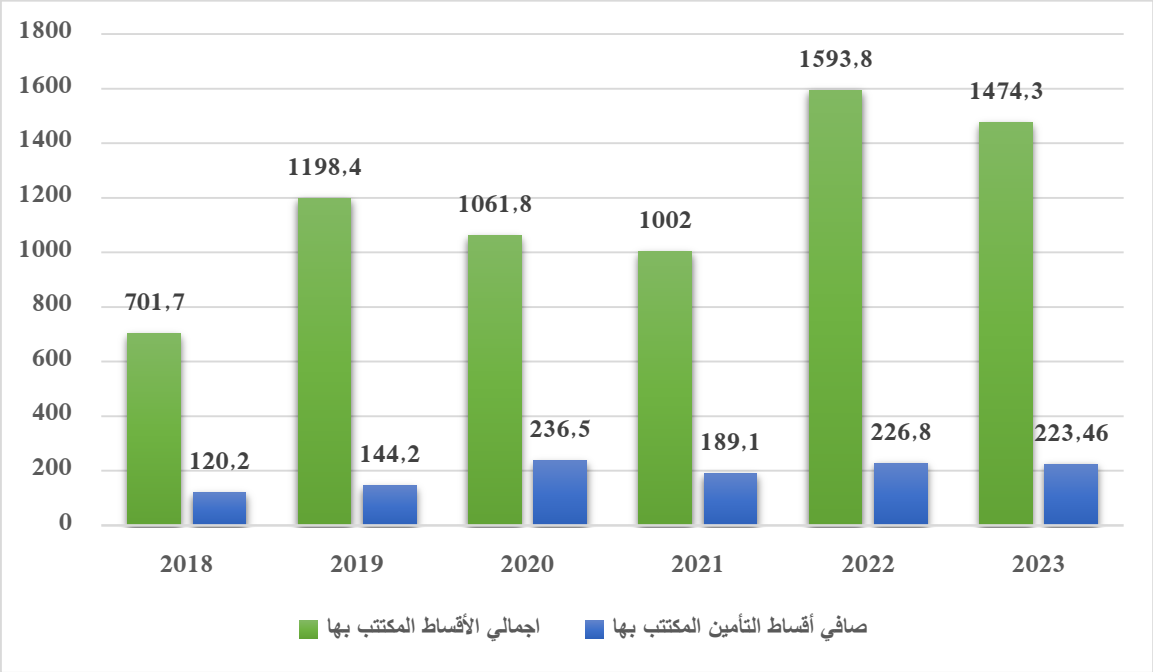

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 90) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 127)

ثالثا: مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للتأمين.

تعد مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للتأمين أدوات حاسمة لتقييم كفاءة شركات التأمين وقدرتها على تحقيق الاستقرار والنمو. توفر هذه المؤشرات لمحة شاملة عن الربحية، السيولة، الملاءة المالية، وفعالية العمليات التأمينية.

1- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

وضح الجدول التطور في إجمالي المطالبات المدفوعة حسب أنواع التأمين المختلفة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023. بشكل عام، شهدت المطالبات المدفوعة ارتفاعًا هائلاً، حيث قفز الإجمالي من 1402.8 مليون ريال في سنة 2018 إلى 75323.5 مليون ريال في عام 2023.

هذا النمو الكبير يعكس توسعًا غير مسبوق في سوق التأمين السعودي وزيادة في حجم المخاطر المغطاة والمطالبات المقدمة. يهيمن "التأمين الصحي" بشكل واضح على النسبة الأكبر من المطالبات المدفوعة، حيث تضاعفت قيمته بشكل كبير من 615.8 مليون ريال في 2018 لتصل إلى 56112.9 مليون ريال في 2023، محافظًا على حصة تزيد عن 67% من إجمالي المطالبات في معظم السنوات، ووصلت إلى 74.5% في 2023، مما يؤكد دوره المحوري في القطاع. يأتي بعده "التأمين على المركبات" كنشاط رئيسي آخر، حيث ارتفعت مطالباته من 502.6 مليون ريال إلى 16461.3 مليون ريال خلال نفس الفترة. بينما شهدت أنواع التأمين الأخرى مثل "الممتلكات والحريق" و"الطاقة" و"الحماية والادخار" نموًا ملحوظًا في قيم المطالبات المدفوعة، على الرغم من أن نسبتها المئوية من الإجمالي ظلت أقل بكثير مقارنة بالتأمين الصحي والمركبات. يشير هذا التوسع الكبير في المطالبات إلى نضج أكبر لسوق التأمين، وزيادة الثقة فيه، بالإضافة إلى عوامل النمو الاقتصادي والتغيرات الديموغرافية والتشريعية في المملكة.

الجدول رقم (04): إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	لنسبة المئوية
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	86.3	6.15	119.5	6.77	336.5	1.3	289.6	1.0	278.5	0.8	373.3	0.5
التأمين على المركبات	502.6	35.83	521.1	29.55	5478.6	20.4	6842.6	22.9	8192.5	24.1	16461.3	21.85
التأمين على الممتلكات والحريق	103.6	7.39	169.4	9.61	303.3	1.1	488.5	1.6	736.7	2.2	1203.0	1.6
التأمين البحري	35.9	2.56	58.1	3.29	269.2	1.0	221.6	0.7	220.1	0.6	346.3	0.46
التأمين الجوي	1.3	0.09	2.0	0.11	27.9	0.1	15.7	0.1	49.6	0.1	123.3	0.16
تأمين الطاقة	1.2	0.08	5.5	0.31	909.9	3.4	98.0	0.3	635.6	1.9	3049.2	4.05
التأمين الهندسي	36.6	2.61	65.5	3.72	267.3	1.0	634.3	2.1	119.5	0.4	160.6	0.21
إجمالي التأمين العام	767.6	54.72	941.1	53.37	7592.7	28.2	8590.4	28.8	10232.40	30.1	19551.9	25.96
إجمالي التأمين الصحي	615.8	43.90	769.7	43.64	18664.6	69.4	20217.5	67.8	22758.20	67.0	56112.9	74.5
أجمالي تأمين الحماية والادخار	19.4	1.38	52.7	2.99	652.2	2.4	1029.9	3.5	967.5	2.8	2571.1	3.41
الإجمالي	1402.8	100.00	1763.5	100.00	26909.5	100.0	29837.8	100.1	33958.1	99.9	75323.5	100.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 93) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 129)

2- العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط:

يوضح الجدول العمولات المتكبدة في قطاع التأمين السعودي حسب نوع النشاط للفترة من 2018 إلى
2023. بشكل عام، شهد إجمالي العمولات المتكبدة نموًا مطردًا وملموسًا، حيث ارتفعت من 1402.8 مليون ريال في سنة 2018 إلى 3934.6 مليون ريال في سنة 2023. يظل "التأمين على المركبات" هو النشاط المهيمن من حيث حجم العمولات، حيث بلغ 1053 مليون ريال في سنة 2023، رغم أن نسبته المئوية من الإجمالي قد تذبذبت. كما يبرز "التأمين الصحي" كقطاع رئيسي، حيث ارتفعت عمولاته بشكل كبير من 615.8 مليون ريال في 2018 إلى 1727.7 مليون ريال في 2023، محافظًا على حصة كبيرة من إجمالي العمولات. من جهة أخرى، شهد "تأمين الحماية والادخار" نموًا استثنائيًا، حيث قفزت عمولاته من 19.4 مليون ريال في 2018 إلى 488.3 مليون ريال في 2023، مما يشير إلى تزايد الاهتمام بهذا النوع من التأمين. بينما أظهرت أنواع التأمين الأخرى مثل "الممتلكات والحريق" و"البحري" و"الهندسي" و"الطاقة" و"الجوي" نموًا طفيفًا أو متذبذبًا في أحجامها، مع بقاء حصصها النسبية أقل مقارنة بالمركبات والصحي، بشكل عام تعكس هذه الأرقام توسعًا كبيرًا في سوق التأمين السعودي ونموًا في أنواع معينة من وثائق التأمين.

الجدول رقم (05): العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2018		2019		2020		2021		2022		2023	
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	لنسبة المئوية
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	86.3	6.15	119.5	6.77	141.6	6.2	171.5	8.2	189.0	6.7	208.3	5.29
التأمين على المركبات	502.6	35.83	521.1	29.55	560.2	24.7	644.0	30.7	823.5	29.3	1053.0	26.77
التأمين على الممتلكات والحريق	103.6	7.39	169.4	9.61	156.6	6.9	180.5	8.6	209.1	7.4	242.2	6.16
التأمين البحري	35.9	2.56	58.1	3.29	64.0	2.8	52.0	2.5	70.7	2.5	96.0	2.44
التأمين الجوي	1.3	0.09	2.0	0.11	2.8	0.1	3.4	0.2	4.5	0.2	6.0	0.15
تأمين الطاقة	1.2	0.08	5.5	0.31	9.5	0.4	11.3	0.5	12.9	0.5	14.7	0.37
التأمين الهندسي	36.6	2.61	65.5	3.72	81.9	3.6	87.9	4.2	96.9	3.5	106.8	2.72
إجمالي التأمين العام	767.6	54.72	941.1	53.37	1016.6	44.7	1150.5	54.9	1406.5	50.1	1718.6	43.71
إجمالي التأمين الصحي	615.8	43.90	769.7	43.64	1180.7	52.0	894.5	42.7	1243.0	44.3	1727.7	43.91
أجمالي تأمين الحماية والادخار	19.4	1.38	52.7	2.99	73.9	3.3	51.5	2.5	158.6	5.6	488.3	12.42

الإجمالي	1402.8		1763.5		2271.2		2096.6		2808.1		3934.6	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي السادس والخمسون 2020 والتاسع والخمسون 2023 –البنك المركزي السعودي– (السعودي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2020، صفحة 92) (السعودي، التقرير السنوي التاسع والخمسون، 2023، صفحة 128)

المطلب الثالث: تحليل علاقة التكنولوجيا المالية بقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)

شهدت المملكة العربية السعودية تحولًا رقميًا واسع النطاق في جميع قطاعاتها الاقتصادية، ومن ضمنها قطاع التأمين الذي استشعر أهمية مواكبة هذه التغيرات. في هذا السياق، برز دور التكنولوجيا المالية (FinTech) كقوة دافعة أساسية لإعادة تشكيل الخدمات التأمينية وتعزيز كفاءتها وشموليتها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام 2018 إلى 2023.

أولا: الخدمات المالية الرقمية وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)

عرفت المملكة العربية السعودية تطورًا رقميًا متسارعًا أثر بشكل كبير على قطاع التأمين يهدف هذا العنصر إلى تحليل الدور المحوري الذي لعبته الخدمات المالية الرقمية في تعزيز هذا القطاع بالمملكة خلال الفترة من 2018 إلى 2023.

1- الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي:

من خلال مصفوفة الارتباط يتضح وجود علاقات قوية ودالة إحصائيًا بين معظم مؤشرات التكنولوجيا المالية ومؤشري قطاع التأمين الصحي في السعودية، مما يعكس تأثير التحول الرقمي على الأداء التأميني.

فقد تبيّن أن عدد شركات التكنولوجيا المالية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكل من إجمالي التأمين الصحي (0.963) بدرجة دلالة 0.002، وكثافة التأمين الصحي (0.976) بدرجة دلالة 0.001، وهو ما يدل على أن توسع بيئة الشركات الرقمية يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الاشتراك في التأمين الصحي وزيادة متوسط الإنفاق الفردي عليه، كما سجّل عدد البطاقات المصرفية المصدرة ارتباطًا عاليًا بإجمالي التأمين الصحي (0.959) بدلالة 0.003، وكثافة التأمين (0.975) بدلالة 0.001 ما يُبرز أهمية أدوات الدفع الرقمية في دعم التوسع في الخدمات التأمينية، من جهة أخرى كان ارتباط نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت إيجابيًا مع مؤشري التأمين (0.805 مع إجمالي التأمين الصحي و0.783 مع كثافة التأمين الصحي)، غير أنه لم يكن دالًا

إحصائيًا، مما يشير إلى أن مجرد انتشار الإنترنت لا يكفي لتعزيز التأمين الصحي ما لم يُرافقه توفر فعلي لخدمات ومنصات رقمية فعّالة، كما كشفت النتائج عن علاقة قوية بين حجم تمويل شركات الذكاء الاصطناعي وكل من إجمالي التأمين الصحي (0.949) بدلالة 0.004 وكثافة التأمين الصحي (0.908) بدلالة 0.012 وهو ما يعكس دور التقنيات المتقدمة في تحسين الخدمات التأمينية من خلال أتمتة العمليات وتحليل البيانات الطبية والتنبؤ بالمخاطر. وعليه، فإن النتائج تبرز بوضوح أن تعزيز البنية التحتية الرقمية، إلى جانب تطوير أدوات مالية ذكية، يمثلان رافعتين أساسيتين لتحسين أداء سوق التأمين الصحي في المملكة.

الجدول رقم (06): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	عدد شركات التكنولوجيا المالية	عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي	إجمالي التأمين الصحي	كثافة سوق التأمين الصحي
عدد شركات التكنولوجيا المالية	1	0,974	0,785	0,921	0,963	0,976
عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية	0,974	1	0,893	0,850	0,959	0,975
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0,785	0,893	1	0,586	0,805	0,783
إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي	0,921	0,850	0,586	1	0,949	0,908
إجمالي التأمين الصحي	0,963	0,959	0,805	0,949	1	0,967
كثافة سوق التأمين الصحي	0,976	0,975	0,783	0,908	0,967	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

2- الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام:

تظهر مصفوفة الارتباط وجود علاقات قوية وإيجابية تدل على مدى تأثير الابتكار المالي على أداء قطاع التأمين. حيث أظهرت عدد شركات التكنولوجيا المالية ارتباطًا عاليًا بإجمالي التأمين العام (0.936) وبكثافة التأمين العام (0.952)، مما يعكس أن تزايد عدد الفاعلين في مجال التكنولوجيا المالية يساهم بشكل ملموس في تعزيز حجم سوق التأمين وزيادة متوسط الإنفاق الفردي عليه، كما بيّنت النتائج أن عدد البطاقات

المصرفية المُصدرة يرتبط ارتباطًا دالًا بكل من إجمالي التأمين العام (0.900) وكثافة التأمين العام (0.877) ما يدل على أن البنية التحتية للدفع الإلكتروني تعد ركيزة مهمة لدعم الخدمات التأمينية وتوسيع دائرة الاستفادة منها، من جهة أخرى أظهر استخدام الإنترنت من قبل الأفراد ارتباطًا إيجابيًا ولكن غير دال إحصائيًا مع مؤشرات التأمين العام (0.700) مع إجمالي التأمين العام و(0.585) مع كثافة التأمين العام ما يشير إلى أن الوصول إلى الإنترنت وحده لا يُعد عاملًا حاسمًا في تنشيط السوق التأمينية، إلا إذا ترافَق مع رقمنة حقيقية للخدمات التأمينية، أما بالنسبة لحجم تمويل الشركات الناشطة في مجال الذكاء الاصطناعي، فقد أظهر ارتباطًا قويًا جدًا بإجمالي التأمين العام (0.983) وبكثافة التأمين العام (0.978) ما يؤكد أن استثمار رؤوس الأموال في تقنيات الذكاء الاصطناعي يلعب دورًا استراتيجيًا في تطوير حلول تأمينية أكثر دقة وفعالية وكفاءة سواء في التقييم الآلي للمخاطر أو في تسريع عملية معالجة المطالبات. تُبرز هذه النتائج أهمية تبني حلول التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي كوسائل لتحسين أداء قطاع التأمين العام وتعزيز مرونته وقدرته على التوسع والاستجابة للمتغيرات.

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	عدد شركات التكنولوجيا المالية	عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي	إجمالي التأمين العام	كثافة سوق التأمين العام
عدد شركات التكنولوجيا المالية	1	0,974	0,785	0,921	0,936	0,952
عدد البطاقات المصدرة في المملكة العربية السعودية	0,974	1	0,893	0,850	0,900	0,877
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	0,785	0,893	1	0,586	0,700	0,585
إجمالي تمويل الذكاء الاصطناعي	0,921	0,850	0,586	1	0,983	0,978
إجمالي التأمين العام	0,936	0,900	0,700	0,983	1	0,947
كثافة سوق التأمين العام	0,952	0,877	0,585	0,978	0,947	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

3- الخدمات المالية الرقمية وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار:

أسفرت مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط إيجابية وقوية بين معظم مؤشرات التكنولوجيا المالية ومؤشري إجمالي تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار فقد أظهر عدد شركات التكنولوجيا المالية ارتباطًا قويًا ودالًا إحصائيًا مع إجمالي تأمين الحماية والادخار(0.904) ، وارتباطًا أقوى مع كثافة سوق تأمين الحماية والادخار(0.933) وهو ما يعكس أثر توسّع منظومة الشركات الرقمية على تعزيز ثقافة الادخار طويل الأجل وزيادة الطلب على منتجات التأمين ذات الطابع الادخاري، كما بيّنت النتائج وجود علاقة قوية وموجبة بين عدد البطاقات البنكية المُصدرة وكل من إجمالي تأمين الحماية والادخار (0.961) وكثافة السوق (0.960) مما يدل على أن سهولة الوصول إلى الخدمات البنكية الرقمية ترتبط بشكل مباشر بزيادة الانخراط في برامج الادخار المؤمّن، وهو ما يعزز من كفاءة عمليات التوزيع والاكتتاب في هذا القطاع، من ناحية أخرى تشير البيانات إلى وجود ارتباط دال بين نسبة مستخدمي الإنترنت وإجمالي تأمين الحماية والادخار(0.884) في حين أن العلاقة مع كثافة السوق لم تكن دالة إحصائيًا (0.057)، لكنها تظل ذات دلالة تحليلية تُظهر أثر الانتشار الرقمي في تسهيل الولوج إلى خدمات التأمين الادخاري، لاسيما لدى الأفراد الذين يتعاملون بشكل نشط عبر القنوات الإلكترونية، أما بالنسبة لحجم تمويل الشركات العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي فقد سجّل علاقة ارتباط متوسطة القوة وغير دالة إحصائيًا مع كل من إجمالي التأمين (0.804) وكثافة السوق (0.791) هذا يشير إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا يزال في مراحله الأولية، ما يتطلب مزيدًا من الاستثمار وتوسيع نطاق التطبيق لزيادة تأثيره على السوق.

بوجه عام تبرز هذه النتائج الأثر الإيجابي المتنامي للتكنولوجيا المالية على تأمينات الحماية والادخار، وتدعم فكرة أن تعزيز البنية التحتية الرقمية، إلى جانب الابتكار المالي، يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في زيادة الوعي والتغطية التأمينية.

الجدول رقم (08): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	عدد شركات التكنولوجيا المالية	عدد البطاقات المصدرة في السعودية	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	حجم تمويل الذكاء الاصطناعي	إجمالي تأمين الحماية والادخار	كثافة سوق تأمين الحماية والادخار
عدد شركات التكنولوجيا المالية	1	0.974	0.785	0.921	0.904	0.933
عدد البطاقات المصدرة في السعودية	0.974	1	0.893	0.850	0.961	0.960
الأفراد الذين يستخدمون	0.785	0.893	1	0.586	0.884	0.798

الإنترنت						
حجم تمويل الذكاء الاصطناعي	0.921	0.850	0.586	1	0.804	0.791
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.904	0.961	0.884	0.804	1	0.942
كثافة سوق تأمين الحماية والادخار	0.933	0.960	0.798	0.791	0.942	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

كخلاصة: أكدت الدراسة أن الخدمات المالية الرقمية قد لعبت دورًا محوريًا في تعزيز وتطوير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2018 إلى 2023. فقد أسهمت هذه الخدمات، بما فيها المحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمي، في تحسين كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات التأمينية، وبالتالي تعزيز الشمول التأميني. هذا التطور الرقمي لم يقتصر على تبسيط إجراءات التأمين وتسهيلها على العملاء، بل ساهم أيضًا في خلق بيئة أكثر مرونة وابتكارًا داخل القطاع، مما يعزز قدرته على تلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق في العصر الرقمي.

ثانيا: الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)

في ظل التوسع المتسارع للخدمات المالية الرقمية بالمملكة، أصبحت المحافظ الإلكترونية لاعبًا رئيسيًا في مشهد الابتكار يهدف هذا العنصر إلى استكشاف العلاقة بين مؤشرات هذه المحافظ الإلكترونية ودورها في تعزيز قطاع التأمين السعودي خلال الفترة (2018-2023).

1- الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي:

تُبرز مصفوفة الارتباط وجود ارتباطات إيجابية وقوية جدًا بين مختلف مؤشرات التكنولوجيا المالية ونمو قطاع التأمين الصحي، مما يؤكد أن التكنولوجيا المالية ليس مجرد عامل مساعد، بل هو قوة دافعة رئيسية في تطوير هذا القطاع الحيوي. فكلما ازداد عدد العملاء الأفراد 0.936 مع إجمالي التأمين الصحي؛ 0.934 مع كثافة سوق التأمين الصحي والعملاء المعنويين 0.970 و0.987 على التوالي الذين يتبنون حلول التكنولوجيا المالية، وكلما ارتفعت إيرادات هذه الشركات (0.964 و0.987 على التوالي) وعمليات تحميل تطبيقاتها 0.969 و0.968 على التوالي، ازداد بشكل متناسب حجم سوق التأمين الصحي وتعززت كثافته، هذا يشير إلى أن التوسع في قنوات الوصول الرقمية، وتقديم الخدمات المالية المبتكرة عبر التطبيقات، لا يسهل فقط على الأفراد والشركات الحصول على الخدمات التأمينية، بل يحفز الطلب عليها ويدفع نمو السوق ككل. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الارتباطات القوية لقيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية 0.871 و0.905 وإجمالي أصول هذه الشركات 0.890 و0.912 مع مؤشرات التأمين الصحي أن

ضخ رأس المال والنمو التنظيمي في قطاع التكنولوجيا المالية يترجم مباشرة إلى تعزيز مرونة وكفاءة سوق التأمين الصحي، مما يجعله أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي وتلبية احتياجات شريحة أوسع من المجتمع. هذا التفاعل الديناميكي يؤسس لمستقبل واعد يرى فيه التأمين الصحي يتطور ليصبح أكثر سهولة، شمولية، واستجابة بفضل الابتكارات المدفوعة بالتكنولوجيا المالية.

الجدول رقم (09): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء الأفراد	إجمالي عدد العملاء المعنويين	إجمالي عدد مرات تحميل التطبيقات	إجمالي الإيرادات شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية	قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي التأمين الصحي	كثافة سوق التأمين الصحي
إجمالي عدد العملاء الأفراد	1	0,939	0,975	0,909	0,733	0,826	0,936	0,934
إجمالي عدد العملاء المعنويين	0,939	1	0,985	0,996	0,913	0,942	0,97	0,987
إجمالي عدد مرات تحميل التطبيقات	0,975	0,985	1	0,965	0,836	0,925	0,969	0,968
إجمالي الإيرادات شركات التكنولوجيا المالية	0,909	0,996	0,965	1	0,945	0,935	0,964	0,987
إجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية	0,733	0,913	0,836	0,945	1	0,87	0,89	0,912
قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	0,826	0,942	0,925	0,935	0,87	1	0,871	0,905
إجمالي التأمين الصحي	0,936	0,97	0,969	0,964	0,89	0,871	1	0,967

كثافة سوق التأمين الصحي	0,934	0,987	0,968	0,987	0,912	0,905	0,967	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

2- الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام:

تُظهر مصفوفة الارتباط ارتباطات إيجابية قوية للغاية بين مؤشرات التكنولوجيا المالية ونمو قطاع التأمين العام هذا يؤكد أن التكنولوجيا المالية هي عامل تمكين رئيسي لهذا القطاع. على سبيل المثال، يبرز الارتباط شبه الكامل بين إجمالي عدد العملاء الأفراد لخدمات التكنولوجيا المالية وكثافة سوق التأمين العام 0.999، مما يشير بوضوح إلى أن توسع قاعدة الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا المالية يترجم مباشرة إلى زيادة انتشار التأمين العام. بالإضافة إلى ذلك، تُسجل متغيرات مثل إجمالي عدد العملاء المعنويين 0.941، وإجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية 0.972، وإجمالي عدد مرات تحميل التطبيقات 0.914 ارتباطات قوية مماثلة مع كثافة سوق التأمين العام. هذا يعني أن النمو في تبني الشركات والمؤسسات لخدمات التكنولوجيا المالية، إلى جانب ازدهار الأصول والنشاط الرقمي لشركات التكنولوجيا المالية، يساهم بشكل فعال في زيادة عمق ووصول خدمات التأمين العام. حتى إجمالي الإيرادات لشركات التكنولوجيا المالية 0.741 وقيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية 0.824، رغم أن ارتباطهما أقل قليلاً، إلا أنهما ما زالا يدعمان بقوة فكرة أن النمو المالي والاستثماري في قطاع التكنولوجيا المالية يعود بالنفع على سوق التأمين العام.

بشكل عام، تؤكد هذه الارتباطات الشاملة أن التطور في استخدام الحلول الرقمية، وتوسع قاعدة عملاء التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى نموها المالي والاستثماري، يساهم بشكل كبير في تعزيز شمول وكفاءة خدمات التأمين العام، مما يجعله أكثر استجابة لمتطلبات السوق الحديثة.

الجدول رقم (10): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء الأفراد	إجمالي عدد العملاء المعنويين	إجمالي عدد مرات تحميل التطبيقات	إجمالي الإيرادات شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية	قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي التأمين العام	كثافة سوق التأمين العام
إجمالي عدد العملاء الأفراد	1	0,939	0,909	0,733	0,975	0,826	0,951	0,999
إجمالي عدد العملاء المعنويين	0,939	1	0,996	0,913	0,985	0,942	0,937	0,941
إجمالي	0,909	0,996	1	0,945	0,965	0,935	0,92	0,914

	5							مـرات تحميـل التطبيقات
0,741	0,822	0,87	0,836	1	0,945	0,913	0,733	إجمـــــــالي الإيـــــرادات شـــــــركات التكنولوجيـــــا المالية
0,972	0,949	0,925	1	0,836	0,965	0,985	0,975	إجمالي أصول شـــــــركات التكنولوجيـــــا المالية
0,824	0,792	1	0,925	0,87	0,935	0,942	0,826	قيمة الاستثمار فـــي شـــركات التكنولوجيـــــا المالية
0,947	1	0,792	0,949	0,822	0,925	0,937	0,951	إجمالي التأمين العام
1	0,947	0,824	0,972	0,741	0,914	0,941	0,999	كثافـــة ســـوق التأمين العام

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

3- الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار:

تُظهر مصفوفة الارتباط علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين مؤشرات التكنولوجيا المالية ونمو قطاع تأمين الحماية والادخار، مؤكدةً دور التكنولوجيا المالية المحوري في تطوير هذا القطاع. يبرز بشكل خاص الارتباط القوي بين إجمالي إيرادات شركات التكنولوجيا المالية 0.961 مع إجمالي التأمين و0.969 مع كثافة السوق وإجمالي أصول هذه الشركات 0.990 و0.940 على التوالي مع مؤشرات تأمين الحماية والادخار، مما يشير إلى أن النمو المالي والتنظيمي لشركات الفينتك ينعكس مباشرة على حجم وانتشار هذا النوع من التأمين. كما أن توسع قاعدة العملاء المعنويين للمحافظ الإلكترونية 0.933 و0.953 على التوالي يسهم بقوة في نمو تأمين الحماية والادخار، إضافة إلى مساهمة العملاء الأفراد 0.792 و0.840 وتحميل التطبيقات 0.868 و0.899 وقيمة الاستثمار 0.848 و0.902. هذه الارتباطات الشاملة تؤكد أن التطور في استخدام الحلول الرقمية، وتوسع قاعدة عملاء التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى نموها المالي والاستثماري، يساهم بشكل كبير في تعزيز شمول وكفاءة خدمات تأمين الحماية والادخار.

الجدول رقم (11): مصفوفة الارتباط الخدمات المالية الرقمية (المحافظ الإلكترونية) وتعزيز تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء الأفراد	إجمالي عدد العملاء المعنويين	إجمالي عدد مرات تحميل التطبيقات	إجمالي الإيرادات شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية	قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية	إجمالي الحماية والادخار	كثافة سوق الحماية والادخار
إجمالي عدد العملاء الأفراد (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	1	0,939	0,909	0,733	0,975	0,826	0,792	0,84
إجمالي عدد العملاء المعنويين (المحافظ الإلكترونية لشركات النقود الإلكترونية)	0,939	1	0,996	0,913	0,985	0,942	0,933	0,953
إجمالي إيرادات شركات التكنولوجيا المالية	0,909	0,996	1	0,945	0,965	0,935	0,961	0,969
إجمالي أصول شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي السعودي	0,733	0,913	0,945	1	0,836	0,87	0,99	0,94
إجمالي عدد مرات تحميل تطبيقات المحافظ الإلكترونية على الهواتف الذكية	0,975	0,985	0,965	0,836	1	0,925	0,868	0,899
قيمة الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية بالمليون ريال سعودي	0,826	0,942	0,935	0,87	0,925	1	0,848	0,902
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0,792	0,933	0,961	0,99	0,868	0,848	1	0,942
كثافة سوق تأمين الحماية والادخار	0,84	0,953	0,969	0,94	0,899	0,902	0,942	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

كخلاصة: هذه الدراسة أن الخدمات المالية الرقمية، وبخاصة المحافظ الإلكترونية، قد مارست تأثيرًا تحوليًا كبيرًا على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. فقد أسهمت مؤشرات نمو المحافظ الإلكترونية، مثل زيادة عدد المستخدمين الأفراد والمعنويين وتزايد حجم الإيرادات والأصول المتعلقة بها، في تعزيز كفاءة عمليات التأمين، وتسهيل الوصول إلى الخدمات التأمينية، وتوسيع قاعدة المستفيدين بشكل ملحوظ. هذا التكامل بين التقنيات المالية الرقمية والتأمين لم يقتصر على تبسيط المعاملات، بل عزز أيضًا من مرونة القطاع وقدرته على الابتكار، مما يمهد الطريق لبيئة تأمينية أكثر شمولية واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي.

ثالثا: مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني وتعزيز قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2018-2023)

مع تنامي التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، أصبحت وساطة التأمين الإلكتروني محركًا أساسيًا للابتكار في القطاع. يهدف هذا العنصر إلى تحليل مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني ودورها في تعزيز قطاع التأمين بالمملكة خلال الفترة (2018-2023).

1- وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات قوية ومتينة بين مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني من جهة، ومؤشري إجمالي التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي من جهة أخرى، مما يعكس بوضوح الأثر الإيجابي الذي تُحدثه رقمنة الوساطة التأمينية على نمو وتوسع سوق التأمين الصحي في السعودية. فقد تبين أن إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التأمين الإلكتروني يرتبط بشكل قوي مع إجمالي التأمين الصحي (0.890) وكثافة السوق(0.931) ، ما يدل على أهمية العنصر البشري المؤهل في دعم فاعلية هذه الخدمات الإلكترونية وتعزيز انتشارها، كما أظهرت قيمة وثائق التأمين الإلكتروني سواء بشكل عام أو في فرع المركبات أو التأمين الصحي، ارتباطات قوية جدًا مع كلا المؤشرين التابعين، إذ بلغ معامل الارتباط مثلًا بين قيمة وثائق التأمين الصحي وكثافة السوق (0.965) وبين قيمة وثائق التأمين على المركبات وإجمالي التأمين الصحي(0.953) ، ما يعكس وجود علاقة عضوية بين قوة الأداء المالي لخدمات الوساطة الإلكترونية وبين تعمق الاستخدام الفعلي للتأمين الصحي.

من جهة أخرى، ورغم أن بعض مؤشرات الحجم مثل عدد العملاء المسجلين أظهرت ارتباطات ضعيفة نسبيًا أو غير دالة إحصائيًا مثلاً 0.750 مع إجمالي التأمين الصحي، إلا أن ذلك قد يشير إلى أن مجرد التسجيل لا يكفي، بل إن الفعالية التشغيلية (عدد الموظفين، عدد وقيمة الوثائق) هي ما يُحدث الأثر الحقيقي على السوق. ومن المهم كذلك ملاحظة أن بعض العلاقات القوية مثل تلك بين عدد وثائق التأمين الصحي وكثافة السوق (0.953) تبرز مدى دور وساطة التأمين الإلكتروني في تعزيز الشمول التأميني وزيادة عدد المستفيدين من خدمات التأمين الصحي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن التحول الرقمي في قطاع الوساطة التأمينية لا يُعد فقط وسيلة لتحسين الكفاءة، بل أداة استراتيجية حقيقية لدعم نمو سوق التأمين الصحي، سواء من حيث الحجم أو من حيث الكثافة، وهو ما يعكس أهمية تبني سياسات داعمة لهذا التحول، وتوسيع الاستثمار في الموارد البشرية والتقنية في هذا المجال.

الجدول رقم (12): مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين الصحي وكثافة سوق التأمين الصحي خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء	إجمالي عدد الموظفين	إجمالي قيمة الوثائق	إجمالي عدد الوثائق	قيمة وثائق المركبات	عدد وثائق المركبات	قيمة وثائق التأمين الصحي	عدد وثائق التأمين الصحي	إجمالي التأمين الصحي	كثافة سوق التأمين الصحي
إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكترونية	1	0,74	0,861	0,948	0,873	0,954	0,678	0,682	0,75	0,81
إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	0,74	1	0,971	0,896	0,953	0,742	0,959	0,984	0,89	0,931
إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	0,861	0,971	1	0,973	0,997	0,879	0,948	0,953	0,939	0,966
إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	0,948	0,896	0,973	1	0,981	0,958	0,859	0,858	0,901	0,925
إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	0,873	0,953	0,997	0,981	1	0,907	0,941	0,937	0,953	0,965
إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين	0,954	0,742	0,879	0,958	0,907	1	0,738	0,708	0,855	0,842

الإلكتروني										
إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	0,678	0,959	0,948	0,859	0,941	0,738	1	0,991	0,958	0,965
إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	0,682	0,984	0,953	0,858	0,937	0,708	0,991	1	0,921	0,953
إجمالي التأمين الصحي	0,75	0,89	0,939	0,901	0,953	0,855	0,958	0,921	1	0,967
كثافة سوق التأمين الصحي	0,81	0,931	0,966	0,925	0,965	0,842	0,965	0,953	0,967	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

2- وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات قوية ومتينة بين مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني ومؤشري إجمالي التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام، مما يعزز فرضية الدور المحوري الذي تلعبه الوساطة الرقمية في نمو قطاع التأمين العام بشكل عام، وليس فقط في فرع محدد مثل التأمين الصحي أو تأمين المركبات.

نلاحظ أن المؤشرات ذات الطابع المالي مثل إجمالي قيمة وثائق التأمين الإلكتروني 0.889 مع إجمالي التأمين العام 0.926 مع كثافة السوق لها ارتباطات قوية ودالة إحصائيًا، ما يعكس الأثر المباشر لقيمة المعاملات المؤمنة عبر الوساطة الإلكترونية على نمو السوق ككل، كما يُلاحظ أن قيمة وثائق التأمين الصحي ترتبط بشدة بكثافة السوق0.996 وبإجمالي التأمين العام0.962، وهو ما يشير إلى أن التأمين الصحي، كفرع أساسي داخل السوق، يمثل قوة دافعة خلف التطور العام للسوق نتيجة توسيع القاعدة التأمينية بفضل التكنولوجيا المالية. من المثير للاهتمام أن بعض المؤشرات المرتبطة بالحجم مثل عدد الموظفين وعدد الوثائق الصادرة لها أيضًا علاقات ارتباط مهمة. فعدد الموظفين في شركات الوساطة يظهر ارتباطًا قويًا بكثافة السوق 0.959 وإجمالي التأمين العام0.861 ، ما يدل على أهمية العنصر البشري في تنفيذ وتوسيع الخدمات الرقمية. أما عدد وثائق التأمين الإلكتروني فقد أظهر ارتباطًا ملحوظًا بإجمالي التأمين العام 0.820وكثافة السوق0.819 ، ما يعني أن كثافة إصدار الوثائق من خلال الوساطة الرقمية تؤثر بشكل ملموس على أداء السوق. في المقابل، بعض المؤشرات مثل عدد العملاء المسجلين أظهرت ارتباطات ضعيفة وغير دالة إحصائيًا 0.633 مع إجمالي التأمين العام و0.618 مع كثافة السوق مما قد يعكس أن مجرد التسجيل لا يترجم بالضرورة إلى نشاط تأميني فعلي، وأن المؤشرات التشغيلية والمالية هي التي تُحدث الأثر الحقيقي في السوق.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن وساطة التأمين الإلكتروني تلعب دورًا بنيويًا في تعزيز حجم وكثافة السوق التأميني العام، خصوصًا من خلال زيادة عدد وقيمة الوثائق المُصدرة رقميًا، مما يعزز من كفاءة السوق، ويزيد من انتشاره الجغرافي والديمغرافي، ويوفر فرصًا أكبر للشمول التأميني المدعوم بالتحول الرقمي.

الجدول رقم (13): مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي التأمين العام وكثافة سوق التأمين العام خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكترونية	إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي الناتج المحلي العام	كثافة سوق التأمين العام
إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكترونية	1	0,74	0,861	0,948	0,873	0,954	0,678	0,682	0,633	0,6188
إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	0,74	1	0,971	0,896	0,953	0,742	0,959	0,984	0,8611	0,9599
إجمالي	0,861	0,97	1	0,973	0,997	0,879	0,948	0,953	0	0,

9 2 6	, 8 8 9						1		قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار
0, 8 1 9	0 , 8 2	0,858	0,859	0,958	0,981	1	0,973	0,896	0,948	إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني
0, 9 1 4	0 , 9 0 2	0,937	0,941	0,907	1	0,981	0,997	0,953	0,873	إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار
0, 6 7 8	0 , 7 6 3	0,708	0,738	1	0,907	0,958	0,879	0,742	0,954	إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني
0,	0	0,991	1	0,738	0,941	0,859	0,948	0,95	0,678	إجمالي

9 9 6	, 9 6 2							9	قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار
0, 9 9 2	0 , 9 1 7	1	0,991	0,708	0,937	0,858	0,953	0,98 4	0,682	إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني
0, 9 4 7	1	0,917	0,962	0,763	0,902	0,82	0,889	0,86 1	0,633	إجمالي التأمين العام
1	0 , 9 4 7	0,992	0,996	0,678	0,914	0,819	0,926	0,95 9	0,618	كثافة سوق التأمين العام

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

3- وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار:

تشير نتائج مصفوفة الارتباط بين مؤشرات وساطة التأمين الإلكتروني ومؤشرات تأمين الحماية والادخار إلى وجود علاقات ارتباط قوية وإيجابية ودالة إحصائيًا، ما يعكس التأثير الإيجابي المباشر لتطور خدمات الوساطة الرقمية على هذا الفرع من التأمين، فقد أظهرت البيانات وجود علاقة ارتباط قوية بين إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة الوساطة الإلكترونية وكل من إجمالي تأمين الحماية والادخار 0.856 وكثافة سوق هذا التأمين 0.879، ما يدل على أن توسع القاعدة الرقمية للعملاء ينعكس بشكل

إيجابي على أداء سوق الحماية والادخار. كما ارتبط إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر الوساطة ارتباطًا معنويًا بإجمالي تأمين الحماية والادخار 0.880 وبكثافة السوق0.933 ، وهو ما يشير إلى أن القيمة المالية المتداولة من خلال المنصات الرقمية تمثل مؤشرًا محوريًا لنمو هذا الفرع. وبرزت كذلك قوة العلاقة بين عدد وثائق التأمين الصادرة عبر الوساطة وكل من إجمالي التأمين 0.899 وكثافة السوق 0.922، وهو ما يعكس فاعلية الوساطة الإلكترونية في توسيع نطاق التغطية التأمينية لمنتجات الحماية والادخار. كما أظهرت المؤشرات الخاصة بتأمين المركبات والتأمين الصحي علاقات ارتباط معتبرة مع مؤشرات الحماية والادخار، ما يشير إلى وجود تداخل تكاملي بين مختلف فروع التأمين الرقمي، يُعزز من أداء سوق الحماية والادخار ككل. وعليه، يمكن القول إن تعميم استخدام الوساطة الإلكترونية يسهم في دعم الشمول التأميني وتوسيع قاعدة المستفيدين من منتجات الحماية والادخار، ويعكس تحولًا استراتيجيًا في هيكلة سوق التأمين نحو نموذج رقمي أكثر كفاءة وتكاملًا.

الجدول رقم (14): مصفوفة الارتباط وساطة التأمين الإلكتروني وإجمالي تأمين الحماية والادخار وكثافة سوق تأمين الحماية والادخار خلال الفترة (2018-2023)

المتغيرات	إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكترونية	إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	إجمالي تأمين الحماية والادخار	كثافة سوق تأمين الحماية والادخار
إجمالي عدد العملاء المسجلين في خدمة وساطة التامين الإلكترونية	1	0,74	0,861	0,948	0,873	0,954	0,678	0,682	0,856	0,879
إجمالي عدد الموظفين في شركات وساطة التامين الإلكتروني	0,74	1	0,971	0,896	0,953	0,742	0,959	0,984	0,77	0,878
إجمالي قيمة وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة	0,861	0,971	1	0,973	0,997	0,879	0,948	0,953	0,88	0,933

التأمين الإلكتروني بالمليار										
إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	0,948	0,896	0,973	1	0,981	0,958	0,859	0,858	0,899	0,922
إجمالي قيمة وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	0,873	0,953	0,997	0,981	1	0,907	0,941	0,937	0,901	0,929
إجمالي عدد وثائق التأمين على المركبات الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	0,954	0,742	0,879	0,958	0,907	1	0,738	0,708	0,91	0,85
إجمالي قيمة وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني بالمليار	0,678	0,959	0,948	0,859	0,941	0,738	1	0,991	0,852	0,89
إجمالي عدد وثائق التأمين الصحي الصادرة عبر خدمة وساطة التأمين الإلكتروني	0,682	0,984	0,953	0,858	0,937	0,708	0,991	1	0,806	0,889
أجمالي تأمين الحماية والادخار	0,856	0,77	0,88	0,899	0,901	0,91	0,852	0,806	1	0,942
كثافة سوق تأمين الحماية والادخار	0,879	0,878	0,933	0,922	0,929	0,85	0,89	0,889	0,942	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS27

كخلاصة: لقد أظهرت وساطة التأمين الإلكتروني في المملكة العربية السعودية دورًا محوريًا وفعالًا في تعزيز قطاع التأمين خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. فمن خلال تحليل مؤشراتها الرئيسية، تبين أن المنصات والحلول الرقمية قد ساهمت بشكل كبير في توسيع قاعدة العملاء، وتحسين كفاءة العمليات

التشغيلية، وزيادة الشمول التأميني. هذا التحول الرقمي لم يقتصر على تبسيط إجراءات الحصول على وثائق التأمين وتقديم المطالبات، بل عزز أيضًا من مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع متطلبات العصر الرقمي، مما يجعله أكثر جاذبية وكفاءة للمستهلكين والشركات على حد سواء.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل تحليل العلاقة بين مؤشرات التكنولوجيا المالية ومؤشرات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018–2023، اعتمادًا على منهجية تحليلية تهدف إلى تقديم قراءة واقعية لمدى التأثير المتبادل بين هذين المجالين الحيويين. وانطلاقًا من البيانات المجمعة والمتغيرات المدروسة، تم اعتماد أدوات تحليل إحصائي لقياس درجة الترابط بين تطور التكنولوجيا المالية ومؤشرات تأمينية مختارة، من أبرزها الأقساط المكتتبة في التأمين الصحي، وعدد المستخدمين الرقميين لخدمات التأمين، وغيرها.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية متفاوتة القوة بين تبني الحلول التقنية الحديثة في المجال المالي والتحسن المسجل في مؤشرات قطاع التأمين، بما يؤكد الطابع التكميلي للتكنولوجيا المالية في دعم التحول الرقمي داخل القطاع التأميني. كما كشفت الدراسة عن تفاوت في مدى استفادة الأنشطة التأمينية من الرقمنة، حيث ظهر التأثير بشكل أوضح في التأمين الصحي وتأمين المركبات، نتيجة قابلية هذه المجالات للرقمنة السريعة. وقد مكّن هذا التحليل من إبراز طبيعة العلاقة بين المؤشرات، ودور البيئة التنظيمية والابتكار في دعم أو إبطاء هذا التكامل، ما يفتح المجال أمام دراسة أعمق لآليات التفاعل بين الطرفين، وتقييم مدى نجاعة الاستراتيجيات الحالية في تسريع التحول الرقمي داخل قطاع التأمين.

بناءً عليه، يُعد هذا الفصل تمهيدًا أساسيًا للانتقال نحو استنتاجات شاملة وتوصيات عملية، سيتم عرضها في الفصل الختامي، وذلك بهدف تقديم تصور متكامل حول كيفية توظيف التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة واستدامة القطاع التأميني

خاتمة:

على ضوء ما سبق، يتضح أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين لم تعد علاقة هامشية أو جزئية، بل أصبحت تحولاً بنيويًا يعيد تشكيل نماذج الأعمال وسلوك المستهلك وآليات التوزيع وإدارة المخاطر، وقد كشفت هذه الدراسة أن اعتماد حلول التكنولوجيا المالية خاصة في إطار InsurTechتكنولوجيا التأمين يسهم بفعالية في رفع كفاءة الشركات التأمينية، وتحسين تجربة العملاء، وتوسيع نطاق الشمول التأميني.إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات، سواء من حيث البنية التحتية الرقمية، أو البيئة التنظيمية والتشريعية، أو حتى من حيث ثقافة المستخدم وتقبله للتغيير.

في ختام هذه الدراسة، يتبين بوضوح أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية وقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية قد شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة 2018–2023، تماشيًا مع توجهات التحول الرقمي الشاملة التي تقودها رؤية 2030. لقد أصبحت حلول InsurTech عاملاً استراتيجيًا في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير المنتجات التأمينية، وتحقيق قدر أعلى من رضا العملاء، خاصة في مجالات التأمين الصحي وتأمين المركبات والتأمين على الحياة.

غير أن هذا التحول لم يكن خاليًا من التحديات، حيث واجهت شركات التأمين صعوبات تتعلق بتكاليف التحول الرقمي، الحاجة إلى كوادر بشرية مؤهلة، وضبط العلاقة بين الابتكار من جهة والتنظيم الرقابي من جهة أخرى.

1-مناقشة الفرضيات:

- من خلال التحليل تبين أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات التكنولوجيا المالية (مثل حجم الاستثمارات وعدد الشركات الناشئة) وبين مؤشرات كفاءة التأمين (كالسرعة في معالجة المطالبات، والتحول الرقمي للخدمات)، مما يعكس الأثر الإيجابي المباشر للتكنولوجيا المالية على الأداء التشغيلي في قطاع التأمين.
- الابتكارات الرقمية (InsurTech) تساهم في تعزيز الشمول التأميني في السوق السعودي وذلك من خلال ارتفاع في عدد المستخدمين الجدد للخدمات التأمينية الرقمية، خاصة من الفئات الشابة والمناطق ذات الوصول المحدود سابقًا، مما يشير إلى أن تقنيات InsurTech ساهمت في توسيع نطاق التغطية التأمينية وتحقيق مزيد من الشمول.
- التحول الرقمي في قطاع التأمين أدى إلى تحسين تجربة العملاء ورضاهم عن الخدمات المقدّمة وذلك من خلال مؤشرات تتعلق بتقليل زمن الحصول على الخدمة، وزيادة التفاعل عبر القنوات الرقمية، وارتفاع مستوى رضا العملاء، وهو ما يعكس تأثيرًا إيجابيًا للتحول الرقمي المدعوم بالتكنولوجيا المالية على تجربة المستخدم.
- هناك معوقات بنيوية وتنظيمية تحد من التبني الواسع للتكنولوجيا المالية في قطاع التأمين حيث تم رصد عدد من العوائق، مثل نقص الكفاءات التقنية، عدم تجانس البنية الرقمية بين الشركات،

وتحديات قانونية وتنظيمية تتعلق بخصوصية البيانات والرقابة على المنصات الرقمية، ما يشير إلى ضرورة تطوير البيئة الداعمة للتكنولوجيا المالية داخل القطاع.

2- **نتائج الدراسة:** توصلت من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- التكنولوجيا المالية ساهمت في رفع مستوى الابتكار داخل السوق التأميني السعودي.
- ارتفاع في عدد الخدمات التأمينية المقدمة إلكترونيًا خاصة عبر تطبيقات الهواتف الذكية.
- التكنولوجيا المالية ساهمت في تسريع رقمنة خدمات التأمين وتحسين تجربة المستخدم.
- ساعدت أدوات التكنولوجيا المالية في ابتكار منتجات تأمينية رقمية أكثر مرونة وتخصيصًا لاحتياجات العملاء.
- أتاحت المنصات الرقمية الوصول إلى شرائح جديدة من المستخدمين، خاصة الشباب والفئات غير المخدومة سابقًا.
- أدى اعتماد الحلول التقنية إلى رفع الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف داخل شركات التأمين.
- كان تأثير التكنولوجيا المالية أكثر وضوحًا في التأمين الصحي وتأمين المركبات مقارنة بأنواع التأمين الأخرى.
- لا يزال هناك تفاوت في مستوى التحول الرقمي بين شركات التأمين، بحسب مدى استعدادها لتبني التكنولوجيا المالية.
- تحسن نسبي في معدلات الشمول التأميني نتيجة لتبسيط الإجراءات وتسهيل الوصول.
- تلعب البيئة التنظيمية دورًا حاسمًا في دعم تكامل التكنولوجيا المالية مع القطاع التأميني وتوسيع أثره.
- ظل نجاح العلاقة بين التكنولوجيا المالية والتأمين مشروطًا بتوفر بنية تحتية رقمية، وموارد بشرية مؤهلة، وثقافة رقمية لدى المتعاملين.
- التحول الرقمي المدعوم بالتكنولوجيا المالية يُعد ركيزة لتعزيز الشمول التأميني وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.
- لا تزال بعض الشركات متأخرة في تبني التكنولوجيا بسبب نقص الموارد أو ضعف الثقافة الرقمية.

3- **اقتراحات الدراسة:** للاستفادة من تطبيقات وقطاعات التكنولوجيا المالية لتطوير قطاع التأمين في المملكة يجب الأخذ ببعض الاقتراحات:

- تعزيز التعاون بين شركات التأمين وشركات التكنولوجيا الناشئة لتطوير حلول InsurTech فعالة.
- دعم الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي السعودي) لتحديث الأطر التنظيمية بما يتماشى مع الابتكار.
- الاستثمار في رأسمال بشري رقمي قادر على قيادة التحول داخل شركات التأمين.
- تعميم التجارب الناجحة رقمياً على الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع.
- تشجيع شراكات بين شركات التأمين وشركات التكنولوجيا لتسريع التحول الرقمي.

- تعزيز ثقافة رقمية داخل المؤسسات التأمينية وتدريب الموارد البشرية على الأدوات الجديدة.
- الاستثمار في أنظمة ذكاء اصطناعي وتحليل بيانات لتحسين قرارات التسعير وإدارة المخاطر.

4- آفاق البحث المستقبلية:

- أثر الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي على تسعير المنتجات التأمينية.
- تحليل دور البلوك تشين في تعزيز الشفافية وتقليل الاحتيال التأميني.
- نماذج التأمين التشاركي عبر المنصات الرقمية.
- أثر الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر التأمينية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه. (1988). *مبادئ التامين التجاري و الاجتماعي النواحي النظرية و التطبيقات العلمية و الرياضية*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- الهام حجريوة. (2024). *التكنولوجيا المالية مفاهيم واساسيات*. الجزائر: دار ايلياء للنشر والتوزيع.
- طارق قندوز. (2016). *الخطر والتأمين (مدخل أجهزة الإشراف والرقابة)*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الجبار حسين الظفري. (2022). *انترنت الاشياء*. آب، كلية التربية قسة التكنولوجيا التعليم و المعلومات تمهيدي ماجستير، اليمن.
- عبد الرزاق رمضان شباشبة. (2022). *ادارة الخطر و التأمين* (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر.
- طارق قندوز. (2016). *الخطر و التامين مدخل اجهزة الاشراف و الرقابة* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الاردن : دار الحامد للنشر و التوزيع.

2- الأطروحات:

- الهام حجريوة. (05 أكتوبر, 2024). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الاداء المصرفي. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في الاقتصاد النقدي والبنكي*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.
- رابح بريش. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية. *أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر.
- سمية بركان. (2024). دور بحوث التسويق في تفعيل عناصر المزيج التسويقي في قطاع التأمينات–دراسة حالة–. *أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه ل م د تخصص تسويق و تجارة دولية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.
- سمير وهاب. (بلا تاريخ). محددات الملاءة المالية في شركات التأمين –دراسة قياسية–. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه في العلوم امالية و المحاسبية، تخصص مالية و تأمينات*. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر.

- عائشة هوادف. (2017). قطاع التامين في ظل تحرير الخدمات المالية –دراسة حالة الجزائر–. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود، مالة و بنوك*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
- فاطمة الزهراء قطار. (2025). أثر التكنولوجيا الدالية على ربحية البنوك دراسة لعينة من الدول خلال الفترة 2012–2021. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي*. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- محمد قوجيل. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية–دراسة حالة دول اسلامية–. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية و بنوك*. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- محمد لرابي، و عيسى إلياس عرياني. (2022). التكنولوجيا المالية FinTech ودورها في تعزيز العمل المصرفي–تجربة البنوك الكويتية–. *مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص: مالية وبنوك*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،جامعة ابن خلدون تيارت –، الجزائر.
- مروة كردوسي. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي–دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–. *أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، شعبة علوم مالية ومحاسبة*. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة 8 ماي 5491 قالمة، الجزائر.
- نوال بيراز. (2020). تطوير مؤسسات التأمين التكافلي كآلية لدعم الصناعة المالية الإسلامية – دراسة حالة سلامة للتأمينات، الجزائر–. *أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإدارة تخصص اقتصاد إسلامي*. كلية العلوم الاقتصاديى و التجارية و علوم التسيير،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة –الجزائر.
- يوسف بوعيشاوي. (2018). اتجاه النظام المحاسبي لشركات التأمين بالجزائر نحو معايير الابلاغ المالي الدولية –دراسة ميدانية لشركات التامين الجزائرية–. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك*. المدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر.

3- المجلات والدوريات:

- احمد خروبي لقواس، مفيدة الاحسن م، و رفيق الاحسن. (2023). التكنولوجيا المالية كآلية لترقية الخدمات المصرفية بالبنوك الاسلامية- البنوك الاسلامية العاملة في الاردن نموذجا-. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:14*(العدد:01)، 348-328.
- أسماء يعقوب. (2024). واقع مؤسسات التكنولوجيا المالية الناشئة في الوطن العربي. مخبر *الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر*، 114-115.
- إمان خديجة عماروش، و خديجة شوشان. (2023). واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 12*(01)، 554-539.
- أميرة معاندي، و زين الدين بن عامر. (2024). تعزيز إدارة الزكاة من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 08*(01)، 571-554.
- امينة معاندي، و زين الدين بن عامر. (2024). تعزيز إدارة الزكاة من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد:08*(العدد:01)، 571-554.
- بكير حمي، و محمد قوجيل. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تمويل الشركات الناشئة مع الإشارة لحالتي الجزائر وفرنسا. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد:09*(العدد:02)، 333-307.
- بيسان بوشارب، و حنان دريد. (2022). مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري). *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، المجلد:07*(العدد:01)، 105-87.
- حازم السيد رضوان شبكة. (2023). التكنولوجيا المالية – مفهوم، تطور، مخاطر. *مجلة ريحان للنشر العلمي*، 438.
- حمزة غربي، و عيسى بدروني. (2020). العملات المشفرة، النشأة التطور والمخاطر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد:05*(العدد:02)، 80-67.
- خالد قاشي، و ساعد العوادي. (بلا تاريخ). البيانات الضخمة وأثرها في عملية اتخاذ القرار.
- رمزي طبايبية. (2023). التكنولوجيا المالية كتوجه حديث لتحسين الخدمات المصرفية الالكترونية- دراسة تحليلية لتجربة الامارات العربية والمملكة العربية السعودية مع الاشارة الى حالة الجزائر-. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد:08*(العدد:01)، 551-530.
- روميساء شقروش، و وداد بوفافة. (2024). اثر استخدام التكنولوجيا المالية على الرسملة البنكية- دراسة تحليلية لاستشراف التطبيق على مستوى البيئة المصرفية الجزائرية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 09*(02)، 189-175.

- سارة سعودي، و عثمان عثمانية. (2023). دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي بدولة الامارات العربية. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد:08*(العدد:01)، 257-276.
- سعدة قلمام، و محمد توفيق مزيان. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء، قراءة مؤشرات الشمول المالي العالمية. *مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد:10*(العدد:02)، 300.
- سعيدة نيس. (2022). التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:07*(العدد:02)، 242-227.
- سهام موسي، و وهيبة داسي. (2020). مساهمة أنترنت الأشياء في خلق القيمة -دراسة تحليلية-. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد:10*(العدد:05)، 535-522.
- شقروش روميساء، و وداد بوفافة . (2024). اثر استخدام التكنولوجيا المالية على الرسملة البنكية- دراسة تحليلية لاستشراف التطبيق على مستوى البيئة المصرفية الجزائرية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 09*(02)، 189-175.
- صبرينة شراقة. (2021). تكنولوجيا التأمين: اتجاه جديد لصناعة تأمين متطوّرة ومتحولة تكنولوجيا -دراسة حالة الشركة الأمريكية " Lemonade "-. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 12* (العدد: 02)، 35-17.
- صلاح الدين ناصر غربي. (2022). دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:15*(العدد:01)، الصفحات ص 104-94.
- عبد الجبار بن علي كعيبوش. (2019). النقود المشفرة (بتكوين ومشتقاته) بحث في حقيقتها وتخريج احكامها الفقهية . *مجلة الشباب ، المجلد:05*(العدد:02).
- عبد الكريم مسعودي، و خير الدين قريشي. (2023). التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي – دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار -BDL-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 424.
- عز الدين بن عزرين، و احمد بن عزرين. (2024). اعتماد التكنولوجيا المالية في الخدمات المالية الاسلامية، التجربة السعودية نموذجا. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 1040-1041.
- ليليا مجول، و رضوان لمار . (2024). دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات المالية الإسلامية – الواقع والتحديات -. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)، 13*(01)، 94-81.
- ليندة حيمر. (اكتوبر, 2024). دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي "دراسة حالة المملكة العربية السعودية". *المجلد 08*(العدد 02)، صفحة 375. تاريخ الاسترداد 31 نوفمبر , 2024

- محفوظ هنداوي، و رمضان خمام . (2019). مساهمة تكنولوجيا البلوك تشين Blockchain في زيادة الفرص المدركة لتعزيز النية المقاولاتية. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد:01*(العدد:01)، 49-30.
- محمد قوجيل، و عبد العزيز طيبة. (2024). دورالاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية-الإمارات العربية المتحدة نموذجا. *مجلة الاكاديمية للدلاسات الاجتماعية والانسانية، المجلد:16*(العدد:02)، 182-169.
- مروان بن قيدة، و نسيمة بن يحيى. (بلا تاريخ). الخدمات المالية الرقمية وادارة مشاكل الأوينة العالمية: تحليل الفرص والتحديات المرتبطة بجائحة كورونا (covid 19).
- مريم صيد. (2022). تكنولوجيا التأمين ودورها في عصرنة وتطوير قطاع التأمين -عرض تجربة شركة Oscar الأمريكية-. *مجلة ارصاد للدلراسات الاقتصادية و الادارية، المجلد 05*(العدد01)، 74-63.
- مريم قرواني، و فارس هباش . (2019). دور تكنولوجيا التأمين في دعم الابتكار العملياتي في شركات التأمين. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد:08*(العدد:01)، 72-55.
- مريم لطابي. (2019). البيانات الضخمة وصناعة المعلومات. *مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية ، المجلد:06*(العدد:04).
- ناصر صلاح الدين غربي. (2022). دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15*(01)، 104-94.
- وفاء حمدوش، لمياء عماني، و سمية بن علي. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات. *مجلة الاقتصاد الجديد، 12*(04)، 557-540.
- وفاء حمدوش، و لمياء عماني. (ديسمبر, 2017). نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية. *مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد:01*(العدد:01).
- وهيبة عبد الرحيم. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو-. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد:21*(العدد:01).

4- التقارير:

- البنك المركزي السعودي. (2020). *التقرير السنوي السادس والخمسون*. البنك المركزي السعودي.
- البنك المركزي السعودي. (2023). *التقرير السنوي التاسع والخمسون*. البنك المركزي السعودي.
- السعودية فنتك. (2023). *التقرير السنوي للتقنية المالية*. المكتبة الالكترونية فنتك السعودية.
- حالة الذكاء الاصطناعي في المملكو العربية السعودية. (2024). *تقرير حالة الذكاء الاصطناعي في المملكو العربية السعودية*.
- مركز التواصل والمعرفة المالية. (بلا تاريخ). تقرير التقنيات المالية السعودية. *مركز التواصل والمعرفة المالية–مبادرة وزارة المالية السعودية–*.

4-المواقع الإلكترونية باللغة العربية :

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Books :

- Rejda, & McNamara. (s.d.). *Principles of Risk Management and Insurance* (éd. Twelfth Edition).

2- Journal and Periodicals:

- ARNER, D., BARBERIS, J., & BUCKLEY, R. (2016). The evolution of FinTech: A new post-crisis paradigm? *Journal of International Banking Law and Regulation*.
- C. Schena, A. T. (2018). The development of FinTech Opportunities and risks for the financial industry in the digital age. (G. D. Munafò, Éd.)

3- Websites:

- Growjo. (2024). *Fintech 500: Fastest growing fintech companies*. Retrieved from Fintech 500: Fastest growing fintech companies: https://growjo.com/industry/Fintech
- Team, C. (2022). *Fintech (Financial Technology)*. Récupéré sur The synergy between finance and technology that is used to enhance business operations and the delivery of financial services: https://corporatefinanceinstitute.com/resources/wealth-management/fintech-financial-technology/

4- Report

- Saudi, F. (2022). *Annual Fintech Report.* Saudi Central Bank.